المجلس القومى للمرأة

تـــقـــريـــر نشـــاط

مارس ٢٠١٢ - فبراير ٢٠١٣

الطبعة الأولى
٢٠١٤

١٥ ش محمد حافظ متفرع من شارع الثورة

المهندسين - الجيزة

ت : ٣٧٦٠٣٥٨١ - ٣٧٦٠٣٥٢٩

ف : ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail:ncw@ncwegypt.com

Website:www.ncwegypt.com

عنوان الكتاب :

المجلس القومى للمرأة
تقرير نشاط
مارس ٢٠١٢ - فبراير ٢٠١٣

الطبعة الأولى : ٢٠١٤

المحتويات

الموضوع	
مقدمة	٩
الإنشاء وخطة عمل المجلس	١١
توطيد العلاقات مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية	١٥
أولاً : الأجهزة الحكومية	١٧
ثانياً : المنظمات الدولية	٢٠
التمكين الاقتصادي للمرأة	٢١
أولاً : برنامج تنمية القرى الأكثر احتياجاً	٢٤
ثانياً : مشروع معاونة المرأة المعيلة	٢٦
ثالثاً : مركز تنمية مهارات المرأة	٢٨
أنشطة المجلس في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة	٣١
أولاً : استخراج بطاقات الرقم القومي	٣٣
ثانياً : محو الأمية	٣٤
ثالثاً : مكتب شكاوى المرأة	٣٦
رابعاً : إبرام البروتوكولات الخدمية	٤٠
خامساً : وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات	٤١
سادساً : دمج مكون المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية السابعة ٢٠١٢ – ٢٠١٧	٤٢
أنشطة المجلس في مجال المشاركة والتوعية السياسية	٥٧
أولاً : الانتخابات الرئاسية	٥٩
ثانياً : دستور مصر الجديد	٦٣
ثالثاً : قانون الانتخاب الجديد	٧٤
صياغة الحقوق التشريعية والقانونية للمرأة	٧٧

تصدي المجلس لمحاولات الانتقاص من حقوق المرأة ٧٩

التعاون مع الأزهر الشريف لإصدار وثيقة المرأة في الإسلام ٨١

أنشطة المجلس في مجال العنف ضد المرأة ٨٧

أولاً : العنف ضد المرأة ٨٩

ثانياً : ظاهرة التحرش ٩٥

ثالثاً : دور المجلس في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها الفتيات والنساء ١٠٠

أنشطة المجلس في مجال التوعية والتدريب ١٠٧

أولاً : استكمال الخطة التدريبية ٢٠١١ – ٢٠١٢ ١٠٩

ثانياً : تنفيذ الخطة التدريبية ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ١١٠

المحور الأول ... النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة ١١٠

أولاً : برامج التثقيف السياسي ١١١

- برنامج المرأة والمشاركة السياسية ١١١

- برنامج الرائدات الريفيات والمشاركة السياسية ١١٢

ثانياً : برامج الانتخابات ١١٣

- برنامج اختار مرشحك ١١٣

- برنامج إدارة الحملات الانتخابية ١١٣

المحور الثاني ... تنمية قدرات العاملين بالمجلس ١١٤-١١٥

الرائدات الريفيات ١١٧

اللجنة العامة للرائدات ١١٩

أنشطة فروع المجلس في المحافظات ١٢٣

في مجال التوعية السياسية ١٢٥

في مجال محو الأمية ١٢٥

في مجال المرأة المعيلة ١٢٦

في مجال ظاهرتي التحرش والعنف ضد المرأة ١٢٦

في مجالات أخرى ١٢٧
عقد الاحتفاليات والندوات والاجتماعات ١٢٩
البحوث والدراسات والمطبوعات ١٣٧
أولاً : إعداد الدراسات والأبحاث وأوراق العمل ١٣٩
ثانياً : إصدارات المجلس ١٤٠
إصدارات المجلس باللغة العربية ١٤٠
إصدارات المجلس باللغة الإنجليزية ١٥٠
ثالثاً : المكتبة المتخصصة ١٥٧
الثقافة والإعلام والتكنولوجيا ١٥٩
أولاً : التواصل المجتمعي ١٦١
ثانياً : وسائل الإعلام ١٦٢
ثالثاً : تطوير البنية المعلوماتية والتكنولوجية ١٦٥
رابعاً : البرنامج الثقافي لمكتبة المجلس ١٦٦
مشاركات المجلس على المستوى المحلي ١٧٧
مشاركة المجلس في المحافل الإقليمية والدولية ١٨٣
أولاً : المحافل الإقليمية ١٨٥
ثانياً : المحافل الدولية ١٨٧
زيارات الوفود العربية والأجنبية ١٩٣
اجتماعات المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة ١٩٧
أولاً : اجتماعات المجلس ١٩٩
ثانياً : اجتماعات اللجنة التنفيذية ١٩٩
ثالثاً : اجتماعات لجنة مقرري اللجان ١٩٩
رابعاً : اجتماعات اللجان الدائمة ٢٠٠
المعوقات والتحديات – الاحتياجات والحلول المقترحة ٢٠٥

فهرس الإطارات التوضيحية

الموضوع	الصفحة
إطار رقم ١ : لجنة وضع المرأة CSW	١٧
إطار رقم ٢ : القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢	١٩
إطار رقم ٣	٢٣
إطار رقم ٤ : الفقر عالمياً	٢٤
إطار رقم ٥ :الفقر إقليمياً	٢٤
إطار رقم ٦ :	٢٥
إطار رقم ٧ :	٢٥
إطار رقم ٨ :	٢٦
إطار رقم ٩ : من هي المرأة المعيلة ؟	٢٧
إطار رقم ١٠ : المرأة المعيلة في مصر ٠٠٠ أرقام وإحصائيات	٢٧
إطار رقم ١١ : العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة اقتصادياً	٢٩
إطار رقم ١٢	٣٤
إطار رقم ١٣ : الأمية في مصر	٣٥
إطار رقم ١٤ : الأهداف والآثار المرجوة من برامج محو الأمية	٣٥
إطار رقم ١٥ : نشأة فكرة مكتب الشكاوى (الإمبودزمان)	٤٢
إطار رقم ١٦ : في مجال الصحة	٤٣
إطار رقم ١٧ : في مجال الرعاية الاجتماعية	٤٤
إطار رقم ١٨ : في مجال التعليم	٤٤
إطار رقم ١٩ : التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر	٤٥
إطار رقم ٢٠ : في مجال البيئة	٤٦
إطار رقم ٢١ : في مجال تكنولوجيا المعلومات	٤٦

إطار رقم ٢٢ : في مجال التوعية والتثقيف ٤٧
إطار رقم ٢٣ : في مجال السياحة ٤٧
إطار رقم ٢٤ : ٥٩
إطار رقم ٢٥ : تنافس ١٣ من المرشحين في انتخابات رئاسة الجمهورية المصرية للعام ٢٠١٢ ٦٠
إطار رقم ٢٦ : العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ٦١
إطار رقم ٢٧ : استطلاع رأي «كيف يرى المصريون الرئيس القادم ؟» ٦٢
إطار رقم ٢٨ : استطلاع رأي «من الأقرب للفوز بالسباق الرئاسي ؟» ٦٢
إطار رقم ٢٩ : ما هو الدستور ؟ ٦٣
إطار رقم ٣٠ : ٦٤
إطار رقم ٣١ : ٦٧
إطار رقم ٣٢ : اتفاقية حقوق الطفل ٦٧
إطار رقم ٣٣ : القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ٦٧
إطار رقم ٣٤ : تعريف الاتجار بالبشر ٦٨
إطار رقم ٣٥ : الإطار القانوني المصري لمكافحة / القضاء على الاتجار في البشر ٦٨
إطار رقم ٣٦ : ٧٠
إطار رقم ٣٧ : آليات المجلس القومي للمرأة لاستقبال شكاوى الناخبات ٧١
إطار رقم ٣٨ : بيان أعداد ونسب شكاوى الناخبات التي تم تلقيها خلال مرحلة الاستفتاء على الدستور ٧١
إطار رقم ٣٩ : ٧٣
إطار رقم ٤٠ : ٧٣
إطار رقم ٤١ : ٧٣
إطار رقم ٤٢ : ٧٤
إطار رقم ٤٣ : ٧٥
إطار رقم ٤٤ : ٧٥
إطار رقم ٤٥ : ٨٠

إطار رقم ٤٦ : ٨٢

إطار رقم ٤٧ : وصول المرأة إلى المحاكم الدينية في اندونيسيا ٨٤-٨٥

إطار رقم ٤٨ : ما هو العنف ضد المرأة ؟ ٩٠

إطار رقم ٤٩ : اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ٩١

إطار رقم ٥٠ : مدن آمنة خالية من العنف ٩٣-٩٤

إطار رقم ٥١ : ما هو التحرش الجنسي ؟ ٩٥

إطار رقم ٥٢ : مراكز للشرطة النسائية في البرازيل ٩٦

إطار رقم ٥٣ : مبادرات وطنية في مجال مناهضة ظاهرة التحرش ٩٨-٩٩

إطار رقم ٥٤ : ٩٩-١٠٠

إطار رقم ٥٥ : عزل النساء من المناصب القيادية ١٠٣

إطار رقم ٥٦ : نظرة إحصائية على أعداد الرائدات ١٢٢

إطار رقم ٥٧ : المطبوعات الدورية ١٤٠

إطار رقم ٥٨ : المسنون في مصر ١٦٦

إطار رقم ٥٩ : المسنون عالمياً ١٦٦

إطار رقم ٦٠ : اليوم العالمي للمسنين ١٦٧

إطار رقم ٦١ : الفتيات : نظرة محلية ١٦٨

إطار رقم ٦٢ : المرأة الريفية في مصر ١٦٩

إطار رقم ٦٣ : اليوم الدولي للقضاء على الفقر ١٦٩

إطار رقم ٦٤ : القضاء على الفقر ١٧٠

إطار رقم ٦٥ : الختان ١٧٢

إطار رقم ٦٦ : آثار السياسات الرأسمالية الخطيرة على تحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد ١٧٥

إطار رقم ٦٧ : ١٨١

إطار رقم ٦٨ : الادعاء بأن المجلس يُعد سبباً في هدم الأسرة المصرية ٠٠ عارٍ من الصحة ١٨٢

إطار رقم ٦٩ : وفود الدول العربية ١٩٥

إطار رقم ٧٠ : وفود الدول الأجنبية ١٩٦

الأشكال التوضيحية	الصفحة
شكل رقم ١ : الرؤية	١٣
شكل رقم ٢ : الرسالة	١٣
شكل رقم ٣ : الأهداف	١٤
شكل رقم ٤ : البرامج التي قام المجلس بتنفيذها	٢٣
شكل رقم ٥ : أهداف بروتوكولات التعاون مع المحافظات	٢٤
شكل رقم ٦ : البرامج التدريبية الخاصة بمركز تنمية مهارات المرأة	٢٨
شكل رقم ٧ : تنفيذ خطة عمل المجلس في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة	٣٣
شكل رقم ٨ : أنواع الشكاوى	٣٦
شكل رقم ٩ : دور مكتب الشكاوى على ثلاثة أصعدة	٣٧
شكل رقم ١٠ : مراحل مساهمة المرأة سياسياً	٦٣
شكل رقم ١١ : الاستراتيجية التدريبية ٢٠١٢ – ٢٠١٣	١١٠
شكل رقم ١٢ : خطوات تحقيق العدالة الاجتماعية	١٧٤

الجداول	الصفحة
جدول رقم ١ : مؤشرات الفقر طبقاً للدخل والانفاق والاستهلاك	٢٦
جدول رقم ٢ : الندوات والمعارض	٢٩
جدول رقم ٣ : مقارنة بإجمالي المشروعات المقترحة للخطة الخمسية على مستوى البرامج	٤٩-٥٣
جدول رقم ٤ : الإنفاق الفعلي مقارنة بالمقترح	٥٤
جدول رقم ٥ : يوضح البرامج التدريبية المنفذة لتنمية قدرات العاملين بالمجلس	١١٤
جدول رقم ٦ : كتب المجلس باللغة العربية	١٤٠-١٤٦
جدول رقم ٧ : مطويات المجلس باللغة العربية	١٤٧-١٥٠
جدول رقم ٨ : كتب المجلس باللغة الإنجليزية	١٥٠-١٥٤
جدول رقم ٩ : مطويات المجلس باللغة الإنجليزية	١٥٤-١٥٦

المحتويات

الرسوم البيانية	الصفحة

شكل بياني رقم ١ : يوضح عدد المشروعات المقترحة على مستوى المحافظات وعدد المشروعات المنفذة والمستكملة والتي لم تنفذ ٤٨

شكل بياني رقم ٢ : يوضح نسبة الإنفاق الفعلي لتنفيذ المشروعات خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ ٥٤

شكل بياني رقم ٣ : يوضح تصنيف الشكاوى الواردة خلال مراحل الاستفتاء على الدستور وفقاً لموضوعها ٧١

شكل بياني رقم ٤ : يوضح عدد المتدربات في الخطة التدريبية ٢٠١١ – ٢٠١٢ ١١٠

شكل بياني رقم ٥ : يوضح دورات برنامج المرأة والمشاركة السياسية موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) ١١١

شكل بياني رقم ٦ : يوضح نسبة الجهات المستفيدة من البرنامج التدريبي المرأة والمشاركة السياسية ١١١

شكل بياني رقم ٧ : يوضح نسبة مشاركة الأحزاب السياسية للبرنامج التدريبي المرأة والمشاركة السياسية ١١٢

شكل بياني رقم ٨ : يوضح دورات برنامج الرائدات الريفيات والمشاركة السياسية موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) ١١٢

شكل بياني رقم ٩ : يوضح دورات برنامج اختار مرشحك موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) ١١٣

شكل بياني رقم ١٠ : يوضح دورات برنامج إدارة الحملات الانتخابية موزعة حسب المحافظات ١١٤

شكل بياني رقم ١١ : يوضح دورات برنامج تنمية قدرات العاملين بالمجلس موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) ١١٦

شكل بياني رقم ١٢ : يوضح أهم الموضوعات الخاصة بالمجلس والمرأة المصرية التي نالت اهتمام الصحف والمجلات خلال الفترة من فبراير ٢٠١٢ حتى فبراير ٢٠١٣ ١٦٢

شكل بياني رقم ١٣ : يوضح معدل نشر أخبار المجلس في الصحف خلال الفترة من فبراير ٢٠١٢ حتى فبراير ٢٠١٣ ١٦٣

شكل بياني رقم ١٤ : يوضح التغطية الإذاعية لأنشطة المجلس خلال الفترة من فبراير ٢٠١٢ حتى فبراير ٢٠١٣ ١٦٤

مقدمة

للمرأة المصرية دور تاريخي متميز، ولقد تجلى هذا الدور في مشاركتها بشكل فعال في ثورة مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث كشفت ثورة يناير عن وجه جديد للمرأة المصرية لم يعتده مجتمعنا من قبل منذ ثورة ١٩١٩ وكان مفاجأة بكل المقاييس للعالم الغربي الذي سيطر عليه اعتقاد سائد بأن المرأة المصرية هي مجرد ظل للرجل.

لم تخرج المرأة المصرية للمشاركة في الثورة دفاعاً عن قضاياها ومشكلاتها، ولكنها خرجت لتدافع عن مستقبل أفضل لمصر، ولتعمل على ضمان أن يتحقق للمصريين في المستقبل نهضة تعوضهم عن كل ما تعرضوا له من ظلم وعدوان وأن تحظى المرأة بالمكانة اللائقة بها ولا تتخلف عن نظيراتها في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات العربية. وتعكس هذه المشاركة رغبة أكيدة من جانب المرأة المصرية في أن يكون المستقبل لجميع المصريين دون تمييز قائم على الدين أو النوع أو الطبقة أو الإقليم أو أي شكل آخر من أشكال التمييز .

ومن هنا فإن المجلس يتطلع إلى أن يؤدى عمله إلى تحقيق مبادئ الثورة في الحرية والكرامة والعدل، وأن تكون هذه المبادئ هي التي تحكم رؤيته ورسالته للنهوض بالمرأة المصرية، فالمرأة المصرية التي شاركت في ثورة الشعب قادرة على أن تدرك أن أي محاولات للحد من دور المرأة أو تهميشها تتعارض مع منطق الحياة وحركة التاريخ ، وأن المستقبل يبنى من خلال مشاركة فعالة لكل قوى المجتمع وفئاته الاجتماعية، في إطار من احترام الثوابت الأخلاقية والدستور والقانون.

ويقدم التقرير الحالي عبر أبوابه المختلفة، عرضا لأنشطة وإنجازات المجلس القومي للمرأة خلال عام، بعد إعادة تشكيله، في الفترة من مارس ٢٠١٢ حتى فبراير ٢٠١٣، مُوضّحا جهوده لدعم المرأة المصرية، خاصة الفقيرة والمعيلة والمهمشة منها، وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا، وتبنّيه الدفاع عن حقوقها، وتصدّيه لأي محاولات للانتقاص من تلك الحقوق، أو لإقصائها من المشاركة في مختلف المجالات، مستعرضا إنجازاته على مستوى فروعه السبع والعشرين بالمحافظات في مجالات مكافحة العنف ضد المرأة، وإقامة الدورات التدريبية، والرائدات الريفيات، مُتناولاً شراكاته مع الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، ومشاركاته على المستوى المحلي، وفي المحافل الإقليمية والدولية، ذلك كلّه في إطار منظومة متكاملة من الأداء الداخلي المتميز بالجدية والمثابرة لأعضاء الأمانة العامة، باعتبارها البنية التي تقوم عليها كافة أنشطة المجلس.

السفيرة / مرفت تلاوي

رئيس المجلس القومي للمرأة

● خطة عمل المجلس

خطة عمل المجلس

النشأة وإعادة التشكيل :

أنشئ المجلس القومي للمرأة بموجب القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ كآلية وطنية معنية بتنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

أعيد تشكيل المجلس في ١٩ فبراير ٢٠١٢ بموجب قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٢ .

يتكون المجلس من ثلاثين عضواً من بين الشخصيات العامة ذوي الخبرة في شئون المرأة والنشاط الاجتماعي، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويصدر لتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية، ويختار المجلس في أول اجتماع له رئيساً للمجلس .

ويضم المجلس ١١ لجنة دائمة وهي :

١. لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي .
٢. لجنة الصحة والسكان .
٣. لجنة المنظمات غير الحكومية .
٤. لجنة الثقافة .
٥. اللجنة الاقتصادية .
٦. لجنة المشاركة السياسية .
٧. لجنة العلاقات الخارجية .
٨. لجنة المحافظات .
٩. اللجنة التشريعية .
١٠. لجنة الإعلام .
١١. لجنة البيئة .
١٢. لجنة الشباب .

وللمجلس ٢٧ فرعاً على مستوى جميع محافظات جمهورية مصر العربية ، وتقوم الفروع بتنفيذ أنشطة المجلس في كافة المجالات .

شكل رقم ١ : الرؤية :

تحسين الوجود الإنساني للمرأة المصرية، والعمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات مشاركتها في تنمية مجتمعاتها المحلية، وبالتالي في تنمية المجتمع ككل.

شكل رقم ٢ : الرسالة :

شراكة فعالة وتأثير فعال في صياغة السياسات والبرامج المتصلة بتكوين المرأة المصرية واستدامة تنميتها، وتحديد الأدوار الفاعلة التي تدعم مشاركتها في التحول الإيجابي للمجتمع على كافة الأصعدة.

الأهداف:

شكل رقم ٣ : شكل توضيحي لأهداف المجلس

تتضمن خطة المجلس عدداً من الأنشطة في كافة المجالات الاقتصادية، التعليمية، الصحية، الثقافية، الإعلامية، الاجتماعية، السياسية، والقانونية ... كما تتضمن آليات تنفيذ تعتمد على التنسيق والتعاون والشراكة مع كل المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية، كما تعتمد على الحوار والمشاركة المجتمعية والتقويم المستمر .

● توطيد العلاقات مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية

توطيد العلاقات مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية

في إطار التنسيق والتكامل مع الأجهزة الحكومية، والمنظمات الدولية، من أجل المعاونة في تحقيق أهداف المجلس المنشودة، انطلاقا من إيمان المجلس بأهمية إرساء جسور التعاون مع مختلف كيانات وأجهزة الدولة، فضلا عن التعاون المثمر مع المؤسسات الدولية والإقليمية في كافة المجالات، نظرا لما يتمتع به المجلس من ثقة كل هذه الأطراف، فقد تعددت وتنوعت أشكال هذا التواصل ما بين تبادل خبرات، وبروتوكولات تعاون، ومشروعات وأعمال مشتركة على النحو التالي:

أولاً - الأجهزة الحكومية:

رئاسة الجمهورية:

في إطار ارتباط المجلس بمؤسسة الرئاسة المصرية للمجلس القومي للمرأة، التقى د. محمد مرسي رئيس الجمهورية السفيرة/ مرفت تلاوي رئيس المجلس ثلاث مرات منذ توليه مقاليد السلطة، أكد خلالها على دعمه للمجلس بوصفه الآلية الوطنية المعنية باقتراح السياسات والتشريعات الخاصة بالمرأة.

كما اجتمع سيادته مع السفيرة رئيس المجلس، قبيل طرح الدستور للاستفتاء، بحضور ممثلات عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقيادات النسائية، وذلك لطرح مقترحاتهن، وإبداء آرائهن حول مواد الدستور المتعلقة بالمرأة.

وفي لقائه الثالث مع السفيرة، ناقش سيادته ترتيبات السفر لوفد المجلس رفيع المستوى المشارك في لجنة وضعية المرأة CSW في مارس ٢٠١٣ بنيويورك، كما تم خلال اللقاء، عرض خطة عمل المجلس، وما تحقق من إنجاز، والمعوقات التي تواجه عمل المجلس، والحلول المقترحة لدعم المرأة المصرية بشكل عام، والمجلس بشكل خاص.

وانطلاقاً من دور المجلس القومي للمرأة ومسؤوليته تجاه قضايا المرأة الملحة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتناول هذا التقرير عبر فصوله المختلفة، استعراضاً لأنشطة وإنجازات المجلس خلال عام منذ إعادة تشكيله في فبراير ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٣ .

إطار رقم ١ : لجنة وضع المرأة (CSW)

هي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي (ECOSOC) مكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهي هيئة عالمية لرسم السياسات، تجتمع لجنة وضع المرأة مرة في كل عام في شهر مارس بمقر الأمم المتحدة في نيويورك لتقييم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتحديد المشاكل وصياغة السياسات، ويحضر الاجتماع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تشارك في المناقشات واللجان واجتماعات الموائد المستديرة.

المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مجلس الوزراء :

- اعتماد خطة المجلس القومي للمرأة من في ٢٠١٢/٣/١٦ .
- لقاءً السيد الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء السابق لاعتماد خطة عمل المجلس بعد إعادة تشكيله في فبراير ٢٠١٣.
- كلف السيد رئيس الوزراء هشام قنديل المجلس بإعداد مشروع قرار بشأن العنف ضد المرأة.

(بيان تفصيلي ص ٧٠)

السادة الوزراء :

لقاء السيد الدكتور وزير التنمية الإدارية :

- تم الاتفاق على تدريب العاملين بالمجلس.
- نقل صندوق الخدمات الحكومية إلى فروع المجلس بالمحافظات .
- بطاقات الرقم القومي .

لقاء السيد الدكتور وزير التخطيط والتعاون الدولي :

- مطالبة وزارة التعاون الدولي بتقديم جزء من المنح الدولية للمجلس القومي للمرأة خاصةً

وأن بعض هذه المنح تنص على تخصيص جزء لأنشطة المرأة .

- أن يكون المجلس مُمثّلا عند وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بحيث يمد الوزارة بالاحتياجات الفعلية للمرأة على مستوى المحافظات، كما اقترحت سيادتها تفعيل حركة التعاونيات بهدف تقليل الأعباء المعيشية على المواطنين من خلال جهود العمل الأهلي.

لقاء السيد وزير الداخلية

- طالبت رئيس المجلس من الداخلية اتخاذ خطوات لوقف التحرش .
- توفير ضابطات في أقسام البوليس .
- وضع كاميرات في الميادين وتكثيف تواجد الشرطة أيام الأعياد .
- مد المجلس بالبيانات عن حالات التحرش لكي نثبت جهد وزارة الداخلية في التصدي للظاهرة .
- كما طالبت الداخلية ضرورة الإشارة إلى كلمة التحرش في القانون حيث إنه ليس لها مرجع في قانون العقوبات .

بهدف الخروج بخطة متكاملة قابلة للتنفيذ تسهم في منع ظاهرة التحرش بالنساء والفتيات في الشوارع والأماكن العامة، وتم خلال اللقاء تحديد مسئوليات وزارة الداخلية لتنفيذ الخطة المقررة، والتي على إثرها كثفت وزارة الداخلية حملاتها الأمنية بالشوارع وأمام المدارس لمواجهة التحرش بالنساء والفتيات.

- وتم الاتفاق خلال اللقاء على موافاة المجلس بالبيانات المتوافرة لدى الوزارة حول قضايا العنف والتحرش ضد المرأة، والجهود التي قامت بها الوزارة لمكافحة الظاهرة لعرضها أثناء اجتماع لجنة وضع المرأة في نيويورك، وقيام المجلس بحملة لتوعية أهالي الفتيات اللاتي

يتعرضن للتحرش والاعتداء الجنسي بسبب رفضهم استكمال الإجراءات القانونية، أو رفع قضايا مما يتسبب في إفلات الجاني من العقوبة المقررة، وهدر حق المجني عليها.

كما اتفق الجانبان على بناء جسور للتعاون بين فروع المجلس بالمحافظات، وإدارة حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي بالوزارة وفروعها بالمحافظات.

إطار رقم ٢ : القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢

المادة الثانية :

تتولى الهيئة العامة للتأمين الصحي تقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية في جهات العلاج التي تحددها داخل أو خارج وحداتها للمرأة المعيلة وفقاً لمستويات الخدمة الطبية والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الصحة والسكان.

المادة الرابعة :

مصادر تمويل النظام على النحو التالي:

١- الاشتراكات السنوية التي تتحملها المرأة المعيلة بنسبة (١٪) من الدخل بحد أدنى اثنا عشر جنيهاً سنوياً.

٢- الاشتراكات السنوية التي تتحملها الخزانة العامة بواقع مائتي جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

٣- الإعانات والتبرعات والهبات التي تقدم لأغراض هذا النظام ويقبلها مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي.

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الصحي بوزارة الصحة والسكان.

لقاء مع السيدة الدكتورة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية :

قيام الوزارة بموافاة المجلس ببيانات السيدات المعيلات على مستوى الجمهورية، لتعريفهن من خلال فروع المجلس بالمحافظات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٣ بشأن نظام التأمين الصحي للمرأة المعيلة والذي يبدأ تطبيقه في ٢٠١٣/٧/١ .

- اهتمام الوزارة بمتطلبات الرائدات الريفيات والجمعيات الخاصة بهن، كونهن من العناصر التطوعية التي تسهم بفاعلية في تنمية المجتمعات المحلية.
- التعاون مع المجلس لبحث ظاهرة أطفال الشوارع وسبل مواجهتها، الأمر الذي يستوجب اتباع نهج متكامل لبناء مدينة سكنية تضم معاهد دراسية، وورشاً لتعليم الشباب الحرف المختلفة.
- إبداء رأي المجلس في تعديلات قانون التأمينات رقم ٧٥ قبل عرضه على مجلس الوزراء.

بروتوكولات تعاون مع المحافظات:

وقّع المجلس عدد ٤ برتوكولات تعاون مع محافظات قنا – المنيا – الوادي الجديد والأقصر، للتنسيق والتعاون في تنفيذ المشروعات التنموية بتلك المحافظات، بهدف النهوض بقرية أو أكثر من القرى الأكثر فقرًا ببعض محافظات الجمهورية، وتحسين الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة والمهمشة بها، ورفع المستوى الاقتصادي للمرأة بتلك المحافظات، وتوفير مصدر دخل لهنّ عبر منح القروض الدوارة التي تُسهم في إقامة المشروعات الصغيرة التي تتوافق مع احتياجات البيئة المحلية، وإقامة حزمة من المشروعات والأنشطة التنموية لتطوير تلك القرى تحويلها إلى نموذج يحتذى به.

(بيان تفصيلي ص ١٥)

ثانياً - المنظمات الدولية :

- اجتماعًا مع ممثلي مكتب منظمة العمل الدولية للقاهرة وشمال أفريقيا ILO بهدف دمج المجلس في مشروعات المنظمة المركزية، ودعمه ماليًا لعقد دورات تدريبية ضمن برنامج تشغيل الإناث في ٦ محافظات هي (أسوان – البحر الأحمر – بورسعيد – المنيا – القليوبية – المنوفية) من خلال تحديد جمعيتين في كل محافظة من المحافظات الست المذكورة.
- كما اتفق الجانبان على التعاون في الدورات التدريبية التي تعقدها المنظمة للوصول إلى قطاعات مختلفة من النساء، ومساعدة المنظمة للمجلس في تدريب العاملات الريفيات.
- اجتماعًا مع مسئول أول برامج النوع الاجتماعي بالسفارة الهولندية، لبحث سبل جذب الجهات المانحة لتنفيذ مشروعات خاصة بالمرأة بالتعاون مع المجلس، وقد تم الاتفاق على عقد دورات تدريبية عن النوع الاجتماعي تستهدف توعية العاملين بالأمانة العامة بالمجلس بالتعاون مع السفارة، وإعداد المجلس لملف كامل عن جهوده في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، يتضمن مقترحًا للمشروعات التي يرغب المجلس في تنفيذها.

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاتفاقيات ينفذها المجلس مع بعض الأطراف الدولية – يرد ذكرها تفصيليًا فيما بعد- وهي:

١.مشروع مناهضة العنف ضد المرأة:

يتم تنفيذه على مستوى ٢٧ محافظة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women.

٢.مشروع الرائدات الريفيات:

يتم تنفيذه على مستوى ٢٧ محافظة، بهدف إنشاء جمعيات أهلية خاصة بالرائدات الريفيات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women .

٣.مشروع مدن آمنة ٠٠٠ خالية من العنف:

يتم تنفيذه مع مجموعة من منظمات الأمم المتحدة، كصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA – منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات UNODC– برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN HABITAT، وذلك تحت قيادة منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women.

● التمكين الاقتصادى للمرأة

التمكين الاقتصادى للمرأة

التمكين هو زيادة قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات حياتية إستراتيجية، في إطار كانت فيه تلك القدرات محرومة، ويهدف التمكين إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل، يعتمد على تطوير المهارات والقدرات، وفرص التطوير الحرفى.

إن تمكين النساء لا يأتي إلا بتطوير وتأهيل المرأة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتهيئة الحماية القانونية لها وتوفير سبل التوفيق بين مسؤولياتها في الأسرة والعمل وتحفيزها على المبادرة لتعزيز دورها كشريك في الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني.

فالفقر يطال الجميع، رجالاً ونساءً وأطفالاً وأسرًا، وفقر المرأة هو من فقر الرجل، لكن الفقر يعالج في مجتمعاتنا دوماً انطلاقاً من نتائجه وليس بالعودة إلى جذوره وأسبابه، التي ترجع إلى سوء توزيع الثروات الوطنية، وينلن النساء إجمالا النصيب الأكبر من الفقر والعوز، وتعاني الغالبية من النساء في مجتمعنا من ضعف في عمليتي التعليم والتدريب، مما يترتب عليه محدودية توفر الفرص المهنية.

ويعتبر التمكين الاقتصادي للنساء هو أحد محاور إستراتيجية المجلس من أجل النهوض بالمرأة وتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المتمثلة في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

وفي إطار تنفيذ المجلس لاختصاصاته وخطة عمله قام المجلس بتنفيذ عدد من البرامج التي تهدف إلى النهوض بالمرأة اقتصادياً وزيادة مشاركتها فى سوق العمل.

إطار رقم ٣

التمكين الاقصادى هو أي نشاط يحسن قدرة المرأة على المشاركة في المجال الاقتصادي الرسمي أو غير الرسمي.

شكل رقم ٤ : شكل توضيحي للبرامج التي قام المجلس بتنفيذها

أولاً- برنامج تنمية القرى الأكثر احتياجًا :

يستهدف البرنامج النهوض بقرية أو أكثر من القرى الأكثر فقراً ببعض محافظات الجمهورية لتحسين الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة والمهمشة بها ، وذلك عبر إقامة حزمة من المشروعات والأنشطة التنموية لتطوير تلك القرى وتحويلها إلى نموذج يحتذى به، وتفعيلاً للبرنامج ... وقّع المجلس عدد ٤ بروتوكولات تعاون مع محافظات قنا- المنيا- الوادي الجديد والأقصر، للتنسيق والتعاون في تنفيذ المشروعات التنموية المستهدفة.

إطار رقم ٤ : الفقر عالمياً

- نحو ١,٣ مليار شخص في العالم يعيشون على ١,٢٥ دولار يومياً في ٢٠٠٨.
- ٧٠٪ من فقراء العالم نساء، ويحصلن فقط على عُشر الدخل العالمي.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إطار رقم ٥ : الفقر إقليمياً

- عدد الفقراء في العالم العربي نحو ٧٠ مليون فقير.
- ١٩,٧٪ يعيشون تحت خط الفقر من عدد سكان الوطن العربي الذي يقدر بحوالي ٣٥١ مليون نسمة.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أهداف بروتوكولات التعاون مع المحافظات

وقوف المجلس على الأنشطة الخدمية الخاصة بالمرأة فى كل محافظة على أن تلتزم المحافظة بتنفيذ وتطوير هذه المشروعات.

رفع المستوى الاقتصادي للمرأة بتلك المحافظات من خلال توفير مصدر دخل لهنّ.

إقامة عدد من الأنشطة المختلفة لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.

شكل رقم ٥ : لتوضيح أهداف بروتوكولات التعاون مع المحافظات

١. توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة قنا- لتنمية القرى الأكثر فقراً بالمحافظة :

قام المجلس بزيارة قرى حاجر الدهسة وبني مزار العوامر والترامسة وأولاد عمر بالمحافظة للوقوف على أحوالها المعيشية والتعرف على احتياجاتها وتطلعات مواطنيها من السيدات على أرض

الواقع، سعيًا لتحقيق التنمية الشاملة لهن عبر إقامة مشروعات صغيرة تتنوع ما بين البقالة وتجارة ملابس جاهزة وتربية أغنام ودواجن وتجارة فاكهة وخضروات وماكينات خياطة وتريكو .

وتنفيذاً لفعاليات هذا البروتوكول، تم اختيار عدد ٤ جمعيات أهلية هي (الجمعية النسائية للتنمية الشاملة بقرية الدهسة ومركز فرشوط – جمعية تنمية المجتمع الشرقي سمنهود بقرية بني برزة العوامر مركز أبو تشت – جمعية تنمية المجتمع بالترامسة مركز قنا – جمعية المستقبل الخيرية بأولاد عمر مركز قنا) لتنفيذ مشروعات قروض للمرأة على أن تكون الأولوية للمرأة المعيلة ، وقد تم تشكيل لجنة على مستوى المحافظة لمتابعة تنفيذ المشروعات.

٢.توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة المنيا- لتنمية قرية أبو عزيز.

فور تمكن المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع محافظ المنيا، والجهات التنفيذية بالمحافظة، من وقف محاولة أحد الأحزاب السياسية في الترويج لختان الإناث بقرية (أبو عزيز) مركز طماى بمحافظة المنيا، عبر استبدال الزيت والسكر بالختان المجاني، وتعليق لافتات قماش مدونا عليها (الختان ببلاش)، وذلك استغلالاً لانتشار الأمية، والأوضاع المعيشية السيئة لأهالي القرية، أطلق المجلس مبادرة رائدة بالتعاون مع محافظ المنيا تستهدف تحسين الأحوال المعيشية لأهالي القرية وانتشالها من الفقر، وبناء مجمع خدمات لمساعدة مواطني القرية في التغلب على أوضاعهم المعيشية الصعبة، ومحو أميتهم، وتوجيه سيارات إسعاف تجوب القرية لتلبية احتياجات المواطنين الصحية حتى لا يتم التستر خلف القوافل الطبية وإجراء عمليات الختان التي تخالف القانون، وتهدر كرامة المرأة، وحقوقها .

وقد قرر المجلس تبنى قضية تلك القرية في إطار توجهه الجديد بالاهتمام بالأسر الفقيرة والمهشمة، وسعياً لنشر الوعي لدى أهالي القرية، بهدف تصحيح المفاهيم المغلوطة والممارسات السلبية التي قد يرتكبها البعض استغلالا لانتشار الفقر، والأمية، والجهل بصحيح الدين.

٣.توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة الوادي الجديد .

تم توقيع بروتوكول تعاون مع السيد محافظ الوادي الجديد خلال لقاء الجانبين لمناقشة تنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية في القرى المحرومة من الكهرباء، للنهوض بالقرى

إطار رقم ٦ :
استهداف المرأة في برامج الفقر هو استهداف للأسرة ومن ثم المجتمع ككل.

إطار رقم ٧ :
تحتل مصر المرتبة رقم ١١٢ في فئة التنمية البشرية المتوسطة من بين ١٨٧ دولة للعام ٢٠١٣.

بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.

وتنفيذاً لفعاليات هذا البروتوكول تم ترشيح عدد من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمراكز (بلاط – الداخلة – باريس – الخارجة) لتنفيذ المشروعات، وتم دعم التعاون بقروض دوارة للمرأة المعيلة ساعدت في تنفيذ عدد ١٦ صوبة زراعية في ٧ قرى بمركزين بالمحافظة.

كما شاركت السيدة السفيرة رئيس المجلس في المؤتمر الذي عقد بالمحافظة، والذي ضم نحو ٥٥ مستثمرا ورجل أعمال لمناقشة أهمية استغلال الثروات التي تتمتع بها المحافظة، واستخدام الطاقة الشمسية في كافة المنشآت والمنازل وأعمدة الإنارة وتصديرها للخارج... وعلى هامش الزيارة اجتمعت السيدة السفيرة مع العاملين بمركز تنمية مهارات المرأة بالمحافظة.

إطار رقم ٨ :

٨, ٤٪ من المصريين يعانون من فقر مدقع.

٤. توقيع بروتوكول تعاون مع محافظة الأقصر.

تم اختيار قرية الشغب التابعة لمركز إسنا لتنفيذ مشروعات القروض متناهية الصغر بعد إجراء دراسة ميدانية على القرية .

وتنفيذاً لفعاليات هذا البروتوكول تم اختيار جمعية تنمية المجتمع المحلي والبيئية بقرية الشغب لتنفيذ المشروعات، واختيار عدد ٢٥ سيدة معيلة لتنفيذ مشروعات صغيرة للمرأة المعيلة والفقيرة بالقرية .

جدول رقم ١ : توضيح لمؤشر الفقر طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

العام	١٩٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠
نسبة الفقراء	١٦,٧٪	٢١,٦٪	٢٥,٢٪

قيمة خط الفقر المدقع للفرد ٢٠١٠ /٢٠١١		قيمة خط الفقر القومي للفرد ٢٠١٠/٢٠١١	
١٧٢ جنيهاً للفرد في الشهر	بإجمالي ٢٠٦١ جنيهاً في السنة	٢٥٦ جنيهاً للفرد في الشهر	بإجمالي ٣٠٧٦ جنيهاً في السنة

المصدر: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٠ /٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثانياً- مشروع معاونة المرأة المعيلة :

يهدف المشروع إلى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة المعيلة وأسرتها بالقرى من خلال تنفيذها مشروعات منتجة تحقق البُعد التنموي باستخدام الموارد البيئية المحلية على أن تتناسب مع إمكانيات المرأة واحتياجات القرى والتي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، والنهوض بعائلات ومجتمعات بأكملها من براثن الفقر، وقد نفذت جمعيات المجتمع المحلي التي قام المجلس باختيارها في مختلف المحافظات لتنفيذ المشروعات خلال فترة التقرير ما يقرب من ١٠٠٠ مشروع جديد .

إطار رقم ٩ : من هي المرأة المعيلة؟

التعريف المعتمد من منظمة الأمم المتحدة يحدد النساء اللواتي يرأسن أسرًا على "أنهن النساء المسئولات مالياً عن أسرهن" واللواتي هن "الأشخاص الأساسيون في صنع القرار وإدارة الأسرة" واللاتي هن "يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر الغائب"، أو "هن النساء المساهم الاقتصادي الرئيسي".

ومن أمثلة المرأة المعيلة: الأرامل – المطلقات – المنفصلات عن أزواجهن – المهجورات أو اللاتي اختفى أزواجهن خلال الحروب – المتزوجات من رجال مسجونين أو عاطلين عن العمل – العازبات المعيلات الرئيسيات لأعضاء الأسرة العاطلين عن العمل.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس نفذ المشروع في عدد ٧٣ قرية على مستوى ٢١ محافظة بالتعاون مع ٧٤ جمعية من جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالقرى، استفاد منها عدد ٩٠٠٠ امرأة معيلة، وتقوم الجمعيات حالياً بتنفيذ حالات جديدة من حصيلة الأقساط المحصلة.

كما يقوم المجلس عن طريق فروعه بالمحافظات بزيارات ميدانية بشكل دوري، بهدف رصد العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع على المرأة المعيلة وأسرتها، وقد تم إصدار دراسة استطلاعية لتقييم المشروع بمحافظتي البحيرة وأسيوط.

وفي هذا الصدد، تم توقيع بروتوكولي تعاون لدعم المرأة المعيلة على النحو التالي:

- بروتوكول تعاون بين فرع المجلس ببني سويف ،جامعة النهضة ونادي الروتاري والذي تم بمقتضاه الاتفاق على تنفيذ مشروعات للمرأة المعيلة، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من القروض الحسنة طبقاً لهذا البروتوكول (٣٢٣) حالة.
- بروتوكول تعاون مع "شركة هنكل العالمية" يستهدف تجهيز عدد ٢٥٠ فتاة في سن الزواج بجهاز عروسة كامل، اللاتي هن بنات السيدات المعيلات من الأرامل والمطلقات بمختلف محافظات مصر، ويقام المشروع تحت شعار "حملة تحقيق الأحلام لسيدات مصر"، وتم البدء في تنفيذ المرحلة الأولى بمحافظتي الفيوم وبني سويف بتسليم عدد (٢٨) جهاز عروسة كامل بالفعل خلال فبراير ٢٠١٣.

إطار رقم ١٠ : المرأة المعيلة في مصر. أرقام وإحصائيات

- نسبة المرأة المعيلة ١٦٪.
- متوسط حجم الأسرة التي تعولها امرأة: ٤ ، ٥ أفراد.
- ٦٢,٦٪ من المرأة المعيلة من الأميات، وترتفع هذه النسبة بشكل أكبر في الريف لتصل إلى حوالي ٧٢٪ مقابل ٥١,٣٪ في الحضر.

أعلى نسبة للمرأة المعيلة بالمحافظات	سوهاج	٢٢,٣٪
	الأقصر	٢٠,٤٪
	الدقهلية	١٩,٨٪
أقل نسبة للمرأة المعيلة بالمحافظات	جنوب سيناء	١,٧٪
	الوادى الجديد	٤,٩٪
	البحر الأحمر	٦,٦٪
نسبة المطلقات والأرامل من المرأة المعيلة	حضر	ريف
	٨٦٪	٦٩,٤٪

المصدر : وضع المرأة والرجل ٢٠١١، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ثالثاً- مركز تنمية مهارات المرأة:

يضم المجلس "مركزاً لتنمية مهارات المرأة" يعتمد في إدارته على أسلوب إدارة المنظمات غير الهادفة للربح، و يعمل المركز من أجل تنمية قدرات المرأة المصرية ودعمها بالمهارات اللازمة، بهدف تعظيم مشاركتها في تنمية الاقتصاد القومي، وزيادة دخل الأسرة، ورفع مستوى معيشتها.

ينفذ المركز ورش عمل لتدريب السيدات على مختلف الأعمال الفنية اليدوية بأقل تكلفة للخامات، بهدف تصنيع منتجات متميزة تزيد من دخلها.

البرنامج التدريبي الأول:

رفع المهارات القيادية والإدارية وتنمية الموارد البشرية للمرأة العاملة:

يهدف إلى:

رفع المهارات القيادية والإدارية وتنمية الموارد البشرية للمرأة العاملة وموظفى الدولة.

١٤ دورة تدريبية

١٧٣ مستفيدًا

البرنامج التدريبي الثانى:

التمكين الاقتصادي للمرأة علي المشروعات الصغيرة.

يهدف إلى:

تمكين المرأة اقتصادياً من خلال التدريب على كيفية إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر من خامات بيئية بسيطة (أشغال فنية بعجينة السيراميك، تطريز على القماش، إنتاج عطور ومستحضرات تجميل، إنتاج شنط من الجلد، حلى)

٨١ دورة تدريبية

١٢٠١ مستفيدة

الدعم الفني والتسويق للمشروعات الصغيرة وتكنولوجيا المعلومات

- تم إعداد كتيب يضم ٢٤ من دراسات الجدوي التي سبق تطبيقها في المركز.
- قام المركز بتصنيع جهاز لتجفيف الخضروات والفاكهة بالطاقة الشمسية باستخدامات خامات بيئية.
- إنشاء قاعدة بيانات تضم صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطتهم المختلفة.

٤ دورات تدريبية

٨٠ مستفيدة

شكل رقم ٦ : توضيح البرامج التدريبية الخاصة بمركز تنمية مهارات المرأة

جدول رقم ٢ : الندوات والمعارض

اسم الندوة / المعرض	مكان الانعقاد	شركاء
المرأة الريفية والمشاريع المولدة للدخل	محافظة أسيوط	هيئة تيرتيزم السويسرية.
نشر فكر العمل الحر	محافظة كفر الشيخ	الصندوق الاجتماعي للتنمية والوحدة المحلية.
توعية المرأة اقتصادياً وأهمية المشروعات الصغيرة	فرح المجلس بدمياط	الرائدات الريفيات
معرض على هامش المؤتمر الإفريقي السابع لرائدات الأعمال تحت عنوان "التنمية الاقتصادية في أفريقيا ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"	فندق مينا هاوس	
معرض للأعمال الفنية واليدوية التي أنتجها المركز	فرع المجلس بالجيزة	

إطار رقم ١١ : العوائق المطروحة أمام تمكين المرأة اقتصادياً

- سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية.
- تقاسم غير متساوٍ بين المسئوليات العائلية والأسرية.
- نقص الإشراف على الموارد الإنتاجية من قبيل الأرض والممتلكات.
- صوت النساء فى مراكز القيادة لايزال أقلية.
- تعاني النساء من انحصارهن في أشكال العمل زهيد الأجر ومتدني المستوى.

الثانى عشر، منظمة العمل الدولية، أكتوبر ٢٠١١ الثاني الإفريقي الإقليمي، تمكين المرأة اجتماعياً واقتصاديًا والمساواة بين الجنسين.

المصدر: تمكين المرأة اجتماعياً واقتصاديًا والمساواة بين الجنسين، الاجتماع الاقليمى الإفريقى الثانى عشر، منظمة العمل الدولية، أكتوبر ٢٠١١.

● أنشطة المجلس فى مجال التمكين الاجتماعي للمرأة

أنشطة المجلس
في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة

يتطلب تمكين المرأة إجراءات للحد من افتقارها للطاقات والفرص والأمان، فى الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات مُطبّقة بشكل يضمن أن تتمكن النساء من ضبط الموارد المتوافرة لديهن، والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات.

وفي إطار تنفيذ المجلس لاختصاصاته في هذا المجال، وتنفيذاً لخطة عمله قام المجلس بعدد من الأنشطة على النحو التالي :

شكل رقم ٧ : توضيح تنفيذ خطة عمل المجلس في مجال التمكين الاجتماعي للمرأة

أولاً- استخراج بطاقات الرقم القومى:
قام المجلس من خلال فروعه بالمحافظات وبالتعاون مع وزارات الداخلية والتنمية الإدارية باستخراج ١٠٠,٠٠٠ بطاقة رقم قومي للنساء الفقيرات، بما فى ذلك استخراج شهادات ميلاد لساقطات القيد، لمساعدة المرأة على إثبات وجودها القانوني، وما يترتب على ذلك من إثبات حقوقها القانونية، ودعم قدرتها على طلب المساعدات الحكومية والحصول على فرص عمل، وتسهيل فرص الحصول على ائتمان، فضلاً على حرص المجلس على أن يكون للمرأة المصرية دور فى العملية الانتخابية بكافة أشكالها، والإدلاء بصوتها، فى إطار النموذج الديمقراطي للدولة بعد ثورة ٢٥ يناير، وبشكل آخر فإنه بدون أوراق رسمية قانونية لا وجود حقيقي للسيدات بالنسبة للدولة ، فلا حقوق لهن وبالتالي فهن مجردات من كل الامتيازات.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس سبق أن تمكن قبل ثورة الخامس والعشرين

من يناير من استخراج ما يقرب من ٢,٧٠٠,٠٠٠ بطاقة رقم قومي مجانا للنساء غير القادرات.

ثانيا- محو الأمية :

قامت فروع المجلس بالمحافظات بجهد ملموس في مجال محو الأمية، حيث :

- شارك فرع المجلس بمحافظة الشرقية مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد عدة ندوات بهدف "تحفيز السيدات للالتحاق بفصول محو الأمية" ، تم خلالها توزيع بطاقات رقم قومي للنساء المشاركات في الفصول كحافز لهن.

إطار رقم ١٢ :

"إن التعليم يجلب الاستدامة لجميع الأهداف الإنمائية، ومحو الأمية هو أساس التعلم، أنه يوفر للأفراد المهارات اللازمة لفهم العالم وتشكيله، كما يسمح لهم بالمشاركة في العملية الديمقراطية ويمنحهم صوتًا، ويعزز هويتهم الثقافية".

- تبنت محافظة قنا مبادرة لمحو أمية السيدات بقريتي "الترامسة ودندرة" ، تعتمد على توفير وسائل جذب للسيدات ومنحهن حوافز تعود عليهن وعلى أسرهن بالفائدة؛ حيث يتم تقديم عددًا من الخدمات الصحية والاجتماعية للدارسات، وتقديم خدمات طبية بيطرية إرشادية، لحث المرأة على الإقبال على فصول محو الأمية.

جدير بالذكر أن المبادرة يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارات : الصحة، الشئون الاجتماعية، الزراعة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مديرية الطب البيطري، مصانع سكر قوص، جمعية مصر الخير، وجمعية رسالة للأعمال الخيرية.

بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، يتم حاليًا تنفيذ المرحلة السادسة من مشروع "المرأة البحراوية في قرية بلا أمية" المخطط لها افتتاح عدد ٦٢ فصلاً في ١٦ قرية.

جدير بالذكر أنه خلال الخمس مراحل السابقة من المشروع تم افتتاح عدد ١٠٦٢ فصلاً، وقام محافظ البحيرة بإثابة الدارسات في المشروع بعدد من الحوافز تمثلت في:

مكافأة مالية ٢٠٠ جنيه للدارسة المتميزة.

استخراج بطاقات الرقم القومي مجانًا.

إعفاء الدارسات من رسوم الكشف بالوحدة الصحية ووحدات طب الأسرة.

الاشتراك فى مشروع توزيع الخبز بالمجان.

- المشاركة فى فعاليات الاحتفالية "بيوم المرأة المصرية" التي نظمها اتحاد نساء مصر ومكتب اليونسكو بالقاهرة، حيث تم استعراض محور التعليم ضمن برامج مرشحي الرئاسة.
- عقدت السيدة السفيرة رئيس المجلس

إطار رقم ١٣ : الأمية في مصر:

- يبلغ إجمالي عدد السكان الأميين ١٧ مليونًا بنسبة ٢٩٪ من إجمالي السكان فوق سن ١٠ سنوات .
- يبلغ عدد الإناث الأميات ١٠,٥ مليون بنسبة ٦١٪ من إجمالي عدد الأميين .
- وبالتالي فإن عدد الإناث الأميات تعادل (مرة ونصف) من عدد الذكور الأميين .

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

لقاءً مع أ.د رأفت رضوان أمين عام الاتحاد العربي للمعلومات، لمناقشة الاستفادة من التجارب التنموية المختلفة لمحو الأمية في دول ماليزيا والصين وتونس، في رسم خطة متكاملة لمحو أمية المرأة المصرية، كما تم استعراض التجارب التي بذلت بقرية أبو عاشور بالإسماعيلية، وبمحافظتي القليوبية والفيوم في مجال محو الأمية، للوقوف على السلبيات، وتم الاتفاق على إعداد د. رأفت رضوان لمقترح "خطة المجلس القومي للمرأة لمحو الأمية" ليوزع على كافة فروع المجلس بالمحافظات، على أن تتضمن الخطة مشروع تنمية مستدامة وتوعية للمرأة الريفية بقضايا عدة كالوعي الصحي في أمراض سرطان الثدي والقضايا الاجتماعية كالختان، وتكليف مقررات فروع المجلس بالمحافظات مبدئياً بتنفيذ مشروع محو الأمية في قرية أو اثنين بكل محافظة، ثم التوسع لاحقًا.

المشاركة في فعاليات الملتقى الثاني للحملة الوطنية لتعليم الكبار ونهضة مصر "معاً نستطيع" والتي نظمها كلٌّ من وزارة التربية والتعليم، الهيئة العامة لتعليم الكبار، ومكتبا اليونسكو بالقاهرة وبيروت.

المشاركة في الاجتماع الذي عقدته إدارة المرأة بجامعة الدول العربية لمناقشة "الخطة الاستراتيجية لمكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية".

إطار رقم ١٤ : الأهداف والآثار المرجوة من برامج محو الأمية :

- تحسين سبل العيش والصحة.
- زيادة الدخل.
- إمداد النساء بالمعرفة والثقة الضرورتين للتحكم بشكل أكبر في صحتهن الإنجابية وحماية صحة أطفالهن.
- تمكين الأفراد من أداء أدوار فاعلة داخل مجتمعاتهم، وتأمين مستقبل أكثر أماناً واستقراراً لأطفالهم.
- تأدية دور أكبر في الترويج للمساواة بين الجنسين نظراً لأنها تستهدف مجموعات سكانية شهدت فيما مضى الكثير من الإقصاء.
- امتلاك ذوي الأطفال لمهارات القراءة والكتابة يزيد من فرص انتفاعهم بالتعليم ومستويات التحصيل الدراسي.
- القضاء على الفقر، وخفض معدل وفيات الأطفال، والحد من النمو السكاني، وضمان التنمية المستدامة.

ثالثاً- مكتب شكاوى المرأة:

يمثل مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها إحدى الآليات التي استحدثها المجلس القومي للمرأة من أجل التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة المصرية وتحليلها، ووضعها أمام صناع القرار. وقد جاء إنشاء هذا المكتب وفاءً لما تضمنه القرار الجمهوري رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومي للمرأة من تكليفات تضمنت ضرورة النهوض بالمرأة المصرية، وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على حل المشكلات التي تواجهها، ومساندتها في الحصول على حقوقها التي نص عليها الدستور والقانون، وما التزمت به مصر في الاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الخصوص.

أهداف مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها:

- رصد مشاكل واحتياجات المرأة المصرية.
- تقديم الاستشارات القانونية المجانية للمرأة، وإتاحة تمثيلها أمام القضاء، والمساعدة في تنفيذ الأحكام التي يتم الوصول إليها.
- اقتراح التعديلات التشريعية لتلافى الثغرات القانونية التي تحول دون حصول المرأة على حقوقها المختلفة.
- تعزيز وعى المرأة بحقوقها ضمن منظومة حقوق الإنسان في مصر.
- تحديد المشكلات المجتمعية التي تعوق تمكين المرأة وتبصير صانع القرار بها تمهيداً لحلها.
- إنشاء قاعدة بيانات حول الشكاوى المختلفة للمرأة المصرية ومدى تكرارها، من أجل تحديد المعوقات التي تعترض مشاركتها في بناء وتنمية مجتمعها.
- تعزيز الشراكة مع المؤسسات الرسمية والأهلية من أجل التصدي للمشكلات التي تواجه المرأة المصرية.
- ويتلقى مكتب الشكاوي بالمجلس القومي للمرأة ٤٠٠ شكوى شهريًا من النساء من مختلف محافظات مصر وتتنوع هذه الشكاوى بين:

توفير معاش الضمان الاجتماعي للنساء الفقيرات

المساعدة في تنفيذ الأحكام: يوفر المكتب محامين للنساء غير القادرات للحصول على حقوقهن المدنية والمالية

استخراج الرقم القومي وشهادات ميلاد لساقطات القيد

مساعدة النساء غير القادرات في الحصول على علاج على نفقة الدولة.

شكل رقم ٨ : توضيح أنواع الشكاوى التي ترد لمكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالمجلس

كما يتواجد محام في كل فرع من فروع المجلس بالمحافظات لتلقي شكاوى النساء وحلها.

وفي إطار مبادرة "نحو مدن آمنة خالية من العنف ضد المرأة" Safe Cities التي ينفذها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، التي تستهدف تحديد المناطق غير الآمنة، وتسجيل المخاطر التي تواجه النساء والفتيات في الأماكن العامة، وتحسين قدرة السلطات المحلية والجهات الفاعلة للتصدي للعنف ضد المرأة لجعل المدن أكثر أمنا، ونشر الوعي لدى المجتمع بخطورة العنف ضد المرأة... يمتد دور مكتب الشكاوى على ثلاثة أصعدة:

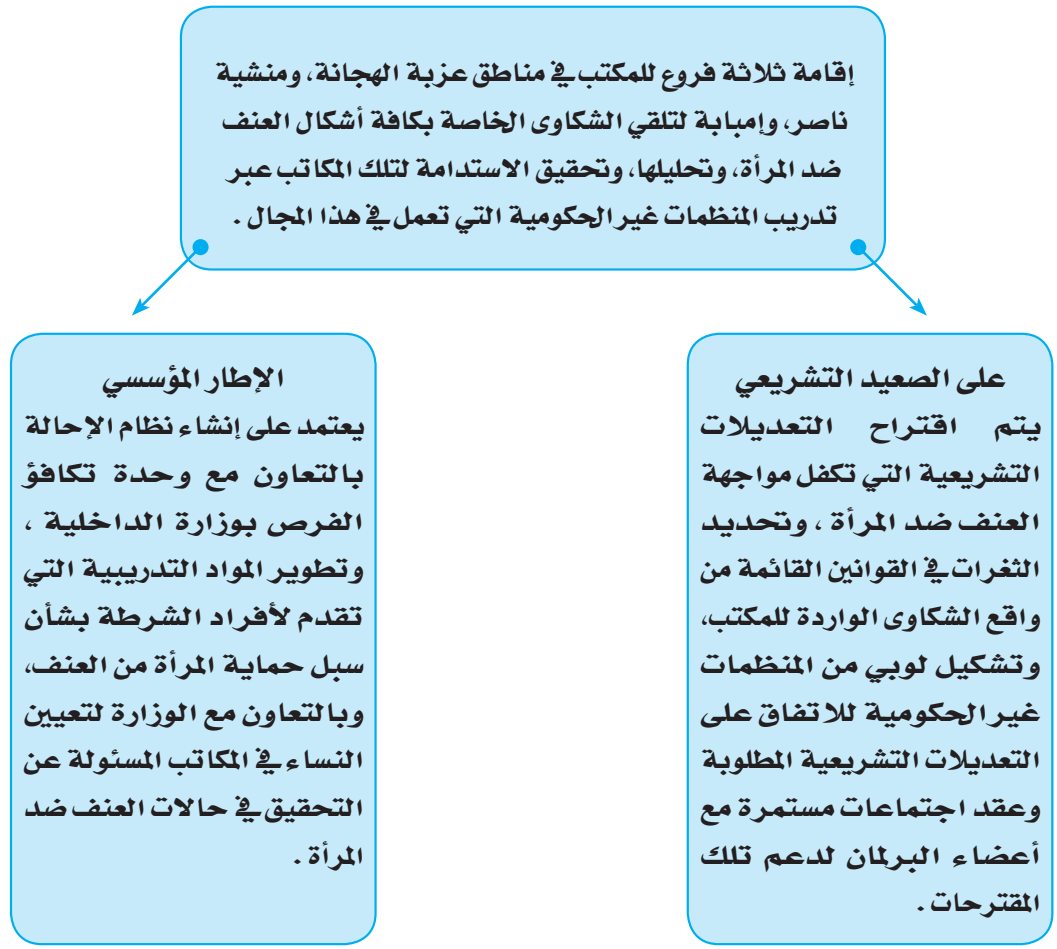

شكل رقم ٩ : توضيح دور مكتب الشكاوى في مبادرة "نحو مدن آمنة خالية من العنف ضد المرأة"

واتساقًا مع الظروف التي تشهدها البلاد حاليًا تم اتباع منهجية جديدة لسير العمل، تمثلت في:

- قيام عدد من المحامين بالمكتب بإجراء زيارات ميدانية للجمعيات الأهلية المعنية بشئون المرأة بالمحافظات لتقديم خدمة المساعدة القانونية.
- تطبيق مفهوم المحامي المتنقل بالمحافظات؛ حيث يتوجه المحامي إلى القرى والنجوع ليصل للشاكيات في أماكن إقامتهن.
- قيام المحامين بالمكتب بإجراء زيارات دورية لمحاكم الأسرة ومكاتب تسوية المنازعات.
- وقد استفادت ٢٢١٨ امرأة في حاجة إلى دعم قانوني على مستوى جميع المحافظات من خدمات المكتب.

ويقوم المكتب بتنفيذ عدد من الأنشطة التي تكفل تحقيق رسالته السامية وهى:

تلقى الشكاوى والتعامل معها :

يقوم المكتب بتلقي شكاوى المرأة وتقديم الاستشارات القانونية لها من خلال الاتصالات الهاتفية، المقابلة الشخصية، أو البريد العادي والإلكتروني أو الفاكس، ويقوم فريق من محاميي المكتب برصد وتصنيف هذه الشكاوى، ثم إحالة الشكاوي التي تتطلب اللجوء إلى القضاء إلى شبكة من المحامين المتطوعين المتعاونين مع المكتب، بينما يتم إحالة الشكاوى المتصلة بالعمل إلى وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات المختلفة أو مسئولي الاتصال بمكاتب السادة المحافظين في جميع أرجاء الجمهورية ولا ينتهي دور مكتب الشكاوى بمجرد استقبال الشاكيات ورصد شكواهن وإحالتها إلى جهات الاختصاص، ولكن يمتد ليشمل متابعة ومخاطبة الجهة المحال إليها الشكوى وذلك لمعرفة ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات لحل المشكلات التي تعانى منها الشاكيات ومتابعة الموقف النهائي لها .

إصدار الدراسات والتقارير الموثقة :

يُعد النشاط البحثي واحداً من الأنشطة الأساسية التي يسعى المكتب من خلالها إلى إلقاء الضوء على أهم المشكلات والعقبات التي تقف في سبيل تقدم المرأة المصرية وشغلها لما تستحقه من مكانة في المجتمع. فمهمة مكتب الشكاوى لا تقف عند حد تلقى الشكاوى ومحاولة حلها، وإنما تتعدى ذلك إلى توصيل صوت المرأة إلى صانع القرار وتوثيق الحالات المتكررة من الشكاوى أو تلك التي تعكس فجوة ما في المنظومة التشريعية أو الإدارية. كما يقوم المكتب بإخضاع تلك المعلومات والحقائق حول أوجه معاناة المرأة المصرية لمزيد من التحليل لإنتاج تقارير بحثية (كمية وكيفية) حول أوضاع المرأة المصرية واحتياجاتها المختلفة.

ومن بين الدراسات التي أعدها فريق من الأكاديميين من المتخصصين في العلوم الاجتماعية:

- مشكلات المرأة مع صندوق النفقة ببنك ناصر .
- الزواج القبلي في محافظة مطروح .
- دراسة تحليلية لأداء مكتب تسوية المنازعات الأسرية .
- حق المرأة في قيد وليدها وإصدار شهادة ميلاده .
- مشكلة المسكن للمرأة غير الحاضنة حال طلاقها .
- مقترح إضافة اسم الزوجة على الرقم القومي لزوجها .
- التأثير السلبي للزواج غير الموثق على المرأة وأبنائها .

رفع الوعي القانوني للمرأة :

تعد الندوات أحد أبرز أنشطة المكتب التي يحرص على تنظيمها منذ بداياته الأولى اعتماداً على ما يتوافر لديه من بيانات تعكس قضايا جديرة بإلقاء الضوء عليها، وتبصير كلٍّ من صانع القرار والرأي العام بها. ومن أمثلة هذه الندوات ندوة حول "إشكاليات صرف النفقة ببنك ناصر"، كما قام المكتب بعقد عدد ٤٥ ندوة خلال فترة التقرير، عقد منها المكتب المركزي عدد ٤ ندوات، وعقدت فروع المجلس بالمحافظات عدد ٤١ ندوة بواقع ندوتين شهريا في كل فرع، وتهدف هذه الندوات إلى رفع الوعي بحقوق المرأة القانونية والدستورية على مستوى الجمهورية.

التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني :

يشكل التعاون مع الجمعيات الأهلية- الناشطة في مجال قضايا المرأة- نشاطاً أساسياً للمكتب منذ إنشائه، ويتخذ هذا التعاون عدة أوجه:

- فمن ناحية تسهم الجمعيات الأهلية في

تنظيم الندوات التي تقيمها فروع المكتب للإعلام عن خدماته بالمحافظات، أو للتوعية بحقوق المرأة القانونية.

- ومن ناحية أخرى، يتعاون المكتب مع بعض الجمعيات المختصة بمناهضة العنف ضد المرأة؛ إذ تتم إحالة النساء اللاتي يتعرضن للعنف ويصرن بلا مأوى إلى هذه الجمعيات لتقديم المساندة النفسية لهن ولمنحهن مأوى مؤقتاً إذا ما اقتضى الأمر ذلك.
- ومن ناحية ثالثة يحيل المكتب الحالات التي تلجأ إليه بالشكوى من العوز والحاجة إلى الجمعيات الأهلية التي تقدم قروضاً صغيرة، أو التي تقدم خدمات صحية منخفضة التكاليف، وتلك التي تسهم في تأهيل وتدريب المرأة على إدارة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وغيرها من المهارات اللازمة لسوق العمل.

التعاون مع أجهزة الإعلام:

يمثل النشاط الإعلامي أحد أهم وأبرز الأنشطة التي يقوم بها مكتب الشكاوى، ويتمثل في إمداد وسائل الإعلام بمادة إعلامية تهدف إلى نشر الوعي بأهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة المصرية وكيفية التغلب عليها، الأمر الذي يسمح بمناقشتها من خلال البرامج الحوارية التليفزيونية والإذاعية، بالإضافة إلى إعداد دراما إذاعية تعرض نماذج حية من القضايا والإشكاليات التي يستقبلها المكتب يومياً، وتناقش سبل حلها قانونياً. ويسهم هذا التعاون في نشر ثقافة حقوق المرأة كجزء من منظومة حقوق الإنسان بصفة عامة، وإلقاء الضوء على مشكلات المرأة المصرية، ورفع وعى النساء بحقوقهن، والتبصير بالصلة الوثيقة بين تحسين أوضاع المرأة وإصلاح حال الأسرة المصرية والمجتمع المصري بصفة عامة، وفى هذا الصدد تم:

- إنتاج عدد ١٥ حلقة درامية من برنامج "كل عقدة ولها حل" على إذاعة البرنامج العام من واقع الشكاوى التي ترد إلى المكتب .

التعاون مع "قناة ٢٥" المتخصصة في قضايا المرأة وقيام المحامين بالمكتب بالرد على التساؤلات القانونية للسيدات.

تبادل الخبرات على المستويين العربي والدولي:

حرصاً على تواصل المكتب مع الهيئات المماثلة له بالخارج، يتم تبادل الزيارات على المستويين العربي والدولي، وذلك بهدف التعرف على الخبرات الدولية المختلفة في التعامل مع شكاوى المواطنين بصفة عامة، وشكاوى المرأة بصفة خاصة، والاستفادة مما وصلت إليه دول العالم المختلفة من تقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة خاصة، بالإضافة إلى تبادل الآراء والخبرات والتعريف بدور المكتب حتى يتسنى لهذه الهيئات التعرف على إنجازات مصر في هذا المجال. كما يسعى المكتب إلى نقل الخبرة المتراكمة لديه إلى الدول العربية الشقيقة وما بها من مكاتب مماثلة لشكاوى المرأة، كما تعقد اللقاءات من أجل تبادل الرؤى والخبرات ومناقشة الواقع المشترك للمرأة العربية وما يواجهها من تحديات.

بناء الشراكات:

- توقيع بروتوكول تعاون بين المكتب والاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالقاهرة بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من السيدات الأكثر احتياجاً والتواصل معهن على مستوى محافظة القاهرة للاستفادة من خدمات المكتب، وبناءً عليه :
- عقد المكتب اجتماعاً تعريفياً مع رؤساء وأقسام المرأة بالأحياء وممثلين عن الجمعيات الأهلية تم فيه الاتفاق على تشكيل لجنة للمرأة مكونة من ممثل عن كلٍّ من مكتب الشكاوى والاتحاد الإقليمي ووزارة التضامن الاجتماعي.
- المشاركة في ندوة بمقر الاتحاد الإقليمي تحت عنوان "مناقشة قانون منظمات المجتمع المدني المقدم من المنظمات الحقوقية واللجنة التشريعية بمجلس الشعب".
- التعاون مع وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات، من خلال عقد اجتماعات موسعة معهم للوقوف على التحديات والمعوقات إن وجدت والعمل على إيجاد حلول لها .
- عقد المكتب اجتماعاً مع بعثة متابعة المفوضية الأوروبية تم فيه استعراض انجازات المكتب قبل وبعد ثورة "٢٥ يناير"، و أهم التحديات التي تواجه المكتب بعد الثورة.

رابعاً- إبرام البروتوكولات الخدمية :

١. بروتوكول حماية المستهلك :

عقد المجلس مؤتمرًا صحفيًا لتوقيع بروتوكول تعاون مع جهاز حماية المستهلك يهدف إلى نشر الوعي بين المستهلكين والموردين على حد سواء بأهم تشريعات وقوانين حماية المستهلك، والعمل على توعية المرأة بصفة خاصة بحقوق المستهلك، والتأكيد على ضرورة مواجهة الجشع والمبالغة فى الأسعار.

وفي إطار تفعيل البروتوكول تم الاتفاق على تفعيل خط هاتف مختصر مجاني لتلقي الشكاوى من خلال فروع المجلس بالمحافظات والتعاون في سرعة حلها، لمكافحة الغش والخداع الذي تتعرض له المرأة بشراء بعض السلع غير المطابقة للمواصفات، وعقد دورات تدريبية

بفروع المجلس بالمحافظات لرفع الوعي بترشيد الاستهلاك لدى المرأة وتعريفها بحقوقها والتزاماتها وحثها على المشاركة الفعالة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية للسيدات الراغبات في بدء مشروع صغير بغرض تعريفهن بأساسيات ومبادئ حماية المستهلك.

كما اتفق الجانبان على إدراج محاضرة للتوعية بقانون حماية المستهلك ضمن برامج تدريب المجلس ومركز تنمية مهارات المرأة، وإعداد دراسات وأبحاث علمية مشتركة بين الطرفين حول ما تتعرض له المرأة من إشكاليات استهلاكية وكيفية مواجهة هذه المشاكل من خلال آليات محددة.

٢.بروتوكول التعاون مع وزارة التنمية الإدارية:

يهدف البروتوكول إلى إنشاء مراكز للخدمات الحكومية بمقر كل فرع من فروع المجلس بالمحافظات، لتقديم خدمات استخراج الأوراق الرسمية للمرأة بسعر التكلفة، بالإضافة إلى إنشاء فروع للمراكز الخِدميّة في القرى والنجوع، ومنح فرصة للرائدات الريفيات لإدارتها تحت إشراف المجلس.

خامساً- وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات:

مبدأ تكافؤ الفرص، هو إحدى البوابات الرئيسة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويعمل مبدأ تكافؤ الفرص على تقليل الفجوة النوعية بين أبناء الوطن الواحد في كافة المجالات، ويسهم غيابه في اتساع الرقعة بين واقع المجتمع ونظم العمل فيه، كما يعمل مبدأ التكافؤ على إتاحة الإمكانات للجميع وتيسير الوصول إليها دون استثناء.

وإذا ما تحقق مبدأ التكافؤ، تحققت المساواة في عضوية المجتمع المدنيّ والدّولة السياسية، أي في الانتماء إلى الأمة، ويقود بدوره إلى المساواة السياسية، أي إلى التساوي في الحقوق والحريات العامة، ويفتح آفاقًا رحبة للكفاح الإنساني لتقليص التفاوتات بين الجنسين.

وبعد ثورة ٢٥ يناير، قام المجلس بمخاطبة السادة الوزراء لإعادة تفعيل وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات، وتم بالفعل إعادة تفعيل عدد ٢٥ وحدة حتى فبراير ٢٠١٣ من أصل ٣٥ وحدة حتى الآن، وجارٍ استكمال تفعيل باقي الوحدات.

ويتمثل الهدف الرئيسي لوحدات تكافؤ الفرص في التأكيد على ممارسة المرأة لحقها الدستوري في المساواة والتصدي لأي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مجال العمل، وذلك من خلال عددٍ من الاختصاصات تتمثل في:

- إعداد قواعد بيانات عن العاملين بالوزارات والأجهزة التابعة لها وتصنيفهم حسب النوع الاجتماعي .
- حصر ودراسة المشكلات التي تتعرض لها العاملات بالوزارة نتيجة للتمييز في النوع الاجتماعي وحلها .

توثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التي تعكس واقع المرأة العاملة بالوزارة وتحديد احتياجاتها الفعلية .

العمل على حصول المرأة على حقوقها في مجالات الترقي، والخدمات الاجتماعية والترفيهية، والبرامج التدريبية والتثقيفية .

وفي هذا الصدد ... عقد المجلس برئاسة السيدة السفيرة رئيس المجلس اجتماعًا مع ممثلي وحدات تكافؤ الفرص، تناول علاقة الوحدات بمكتب شكاوى المرأة ومتابعتها، ودور الوحدات في متابعة الخطة الخمسية السابعة ٢٠١٢-٢٠١٧ والتعرف على المعوقات التي تواجه إدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية، وكيفية مواجهتها والتغلب عليها، والعمل على تنشيط وحدات تكافؤ الفرص للقيام بدورها المنشود.

سادساً- دمج مكون المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية السابعة ٢٠١٢ - ٢٠١٧:

استكمالاً لتطبيق مبدأ اللامركزية واستمراراً لإدماج النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت الإدارة العامة للتخطيط بالمجلس بإعداد مقترح الخطة الخمسية السابعة للنهوض بالمرأة المصرية ٢٠١٢ – ٢٠١٧ على مستوى (٢٧) محافظة، والتي تعتمد على إدراج المشروعات التي لم تستكمل في الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ كما ضم مقترح الخطة مشروعات مستحدثة تسعى لخدمة المرأة ، عددها (٦٧٤) مشروعاً موزعة على عدد (٨) برامج في مجالات التعليم – الصحة – البيئة – الرعاية الاجتماعية – مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي – السياحة – التوعية والتثقيف – تكنولوجيا المعلومات، وتتمثل هذه المشروعات في الآتي:

إطار رقم ١٥ : نشأة فكرة مكتب الشكاوى (الامبودزمان):

"ديوان المظالم" هو مؤسسة قديمة في الحضارة الإسلامية من توابع القضاء والغرض منه استماع ظلامات الناس من الولاة والقضاة أو غيرهم، بقيت مستمرة طيلة العهود الإسلامية، وتعرف عليها العالم الغربي في القرن الثامن عشر وتم تأسيس أول نموذج عليها في السويد وأطلق عليه (الأمبودزمان) Ombudsman ثم انتشرت في أوروبا الغربية ضمن سياق سياسات دولة الرفاة الاجتماعي والديمقراطية الليبرالية، وأصبحت أحد أهم عناصر النزاهة المؤسسية في أوروبا. والأمبودزمان بالسويدية تعني "ممثل الشعب" أو "مفوض الشعب". وقد ظهرت الكلمة لأول مرة في السويد عام ١٨٠٩ طبقاً لحكم المادة (٩٦) من الدستور السويدي ، وتعود نشأته لطبيعة التطورات السياسية التي سادت البلاد في تلك المرحلة؛ حيث كان ملك السويد يسيطر على الإدارة والقضاء معاً في الفترة التي لا يكون فيها البرلمان منعقداً ، فبحث البرلمان عن طريقة يمد بها رقابته على الإدارة والقضاء فيما بين دورات الانعقاد ، فكان ما يسمى (الأمبودزمان) ثم امتدت الفكرة بعد ذلك إلى الدول الاسكندنافية ثم انتشرت في كثير من بلدان العالم المختلفة التي أنشأت بدورها مكاتب مماثلة. وهناك اليوم بالسويد وغيرها، عدد كبير من أنظمة الأمبودزمان لمراقبة أجهزة بذاتها أو لإنصاف فئات معينة مثل أمبودزمان السكان الأصليين، أمبودزمان المرأة، أمبودزمان للمقيمين،..إلخ. أما الاسم الدقيق الذي يستعمل للتعبير عن النظام، الذي جاء به دستور السويد ليكفل الرقابة البرلمانية فهو "الأمبودزمان البرلماني" أو "المفوض البرلماني" وهو اسم أقرب دلالة على فلسفة النظام وواقع نشأته، فهو المحامي أو المفوض الذي أوكل البرلمان إليه سلطة التأكد من حسن تطبيق القانون، وعدم استغلال السلطة، والحرص على حريات الأفراد وحقوقهم من تعسف الحكومة أو القضاء. ومنذ نشأة هذا النظام في السويد بقى مجهولاً خارجة لأكثر من قرن من الزمان، حتى اعتمدته فنلندا عندما استقلت ١٩١٩ واعتمدته الدنمرك عام ١٩٥٣م ، والنرويج عام ١٩٦٢م ، ثم بدأت كل دول أوروبا باعتماده .

ويتيح القانون السويدي لديوان المظالم (الأمبودسمان) استقلالية وصلاحيات واسعة في متابعة تفاصيل الشكاوى التي يقبل التحقيق فيها والتي لا تهدف فقط إلى استعادة الحقوق بل وكشف أنماط الخلل في الإدارة وعدم تكرارها مستقبلاً، كما يستقبل أيضاً شكاوى بحق البلديات والجامعات الحكومية والمؤسسات العامة المستقلة.

المصدر: الموقع الالكتروني لجريدة الزمان

http://www.azzaman.com

إطار رقم ١٦ : في مجال الصحة :

- تخصيص وتجهيز أقسام لعلاج المرأة غير العاملة في مستشفيات التأمين الصحي .
- تطوير وتجهيز أقسام حالات الإدمان بالمراكز المتخصصة بمستشفيات الصحة النفسية للإناث .
- تطوير وتوسيع نطاق الخدمة الطبية المقدمة للمرأة للكشف المبكر عن الأورام .
- توفير خدمة الصحة الإنجابية للمرأة سواء العيادات المتنقلة أو تطوير أقسام بعض المستشفيات أو العيادات أو الأحياء خاصة المناطق العشوائية .
- تطوير أندية للمرأة داخل الوحدات الصحية .
- تدريب الرائدات الريفيات وإعدادهن للعمل في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية .
- إنشاء محارق نموذجية .
- دعم أنشطة الوقاية من أمراض الثدي وهشاشة العظام .
- توفير أماكن سكنية آمنة لخدمة الطبيبات المغتربات من المناطق البعيدة.
- تحسين الوضع البيئي والصحي في القرى المحرومة بإنشاء مراحيض صحية للأسر المحرومة.
- توفير مستشفى تخصصي لأمراض الكبد والكلى .
- إنشاء مراكز متخصصة لفحص المقبلين على الزواج .
- تخصيص عيادات متنقلة للصحة الإنجابية لخدمة المرأة .
- إنشاء أقسام لعلاج المرأة العاملة في مستشفيات التأمين الصحي .
- تدوير مخلفات الصرف الصحي بالقرى.

إطار رقم ١٧ : في مجال الرعاية الاجتماعية :

- دعم وتطوير وتحديث النوادي النسائية.
- تخصيص وحدات بأقسام الشرطة لاستقبال النساء ضحايا العنف.
- وضع برامج تدريبية وتأهيلية للنساء ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إنشاء حدائق للمرأة والطفل .
- تخصيص دور لرعاية الأمومة والطفولة.
- إنشاء حضانات نموذجية لخدمة المرأة.
- استخراج وثائق زواج وطلاق خاصة بالمرأة البدوية .
- تطوير وحدات التضامن الاجتماعي .
- تجهيز وتخصيص مكاتب للاستشارات الأسرية .
- إنشاء مقار لاستضافة المرأة المعيلة والمطلقة والنساء بلا مأوى.
- إنشاء وتجهيز نوادي للمسنات وتدريب الجليسات
- إنشاء دور للمغتربات والمسنات.
- إنشاء مشاغل للخياطة والتطريز .
- استخراج بطاقات الرقم القومي لغير القادرات .
- تطوير مراكز الأسر المنتجة وإنشاء مراكز تنمية مهارات المرأة.
- إنشاء دور لرعاية المعاقات ذهنياً .

إطار رقم ١٨ : فى مجال التعليم :

-وضع برامج تدريبية ومراكز تدريب للمدرسات في التعليم الأساسي للتعامل مع التلاميذ وأولياء الأمور لمنع تسرب الإناث .

- توفير وتطوير فصول محو الأمية للمرأة.
- تخصيص أماكن للمدرسات المغتربات.
- تطوير مدارس فنية للإناث بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل الحالي (صناعي – زراعي – فني – رياضي – مهني) .
- تجهيز مراكز للتدريب التحويلي للإناث.
- تطوير المدارس الصناعية والزراعية للفتيات .

إطـار رقـم ١٩ : التـمـكين الاقتصادي ومكافحة الفقر:

- تخصيص مراكز لتوفير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة.
- إنشاء مركز تدريب للمرأة على الصناعات الصغيرة المكملة.
- استخدام الموارد البيئية وإعداد الوجبات الجاهزة.
- تخصيص منافذ بيع وتسويق المنتجات البيئية.
- توفير مصانع لتجفيف وتعليب الأسماك (للمحافظات الساحلية).
- إنشاء مركز تدريب للمرأة على الحرف التقليدية النادرة.
- تدريب وتأهيل السيدات على صناعة الملابس الجاهزة.
- إقامة معارض لبيع منتجات المرأة المعيلة.
- تخصيص مصانع للكليم لتشغيل الفتيات.
- إنشاء مصانع لتصنيع وحفظ وتغليف المنتجات الزراعية.
- تخصيص مراكز حرفية للمرأة.
- إنشاء مصانع منتجات ألبان.
- إنشاء معارض دائمة لتسويق المنتجات التي تتميز بها المحافظة.
- إنشاء وحدات تصنيع سمكي.
- تطوير وتدعيم مراكز التكوين المهني لإكساب الفتيات والنساء مهارات إقامة مشروعات صغيرة غير تقليدية.
- التوسع في القروض الصغيرة للسيدات المعيلات والمناطق العشوائية.
- تدريب وتأهيل المرأة للعمل في صناعة منتجات الألبان والمنتجات الزراعية والطبية وصناعة الحرير من دودة القز بالمدارس الصناعية.
- تدريب النساء على الحرف التقليدية لخدمة البواخر العابرة لقناة السويس.
- إنشاء مشاغل للفتيات وورش للمشغولات اليدوية.
- إنشاء وحدات لتصنيع العصائر/ ورق البردي.
- إنشاء مراكز تدريب مهني للنساء.

مشروع مجمع صناعي للحرف النادرة.

إطار رقم ٢٠ : في مجال البيئة :

- توفير أجهزة للتخلص من النفايات الخطرة لحماية العاملات بالمستشفى .
- توفير مراكز تدريب لعاملات النظافة على كيفية التعامل مع القمامة والمخلفات الصلبة .
- تنفيذ برامج تدريبية لعاملات النظافة على كيفية التعامل مع القمامة والمخلفات .
- توفير مصانع لتدوير المخلفات الورقية وتحويلها إلى أكياس .
- إنشاء وحدات لتدوير المخلفات الصلبة إلى سماد عضوي .
- توفير سيارات قلابة ولوادر وحاويات للقمامة .
- إنشاء مقالب قمامة .
- تنفيذ برامج تدريبية لكيفية الحفاظ على البيئة .
- إنشاء مصانع لتدوير القمامة المنزلية ومصانع لتدوير القمامة الزراعية .
- التدريب على استخدام وتصنيع منتجات من مخلفات قش الأرز.
- إنشاء مصانع لتصنيع الفخار من المواد الطبيعية الموجودة بالبيئة.
- إنشاء مجمع محارق للمخلفات الطبية .
- إنشاء نماذج مطورة للفرن البلدي بمنزل المرأة الريفية .

إطار رقم ٢١ : في مجال تكنولوجيا المعلومات :

- تدريب المرأة على استخدام الحاسب الآلي .
- تدريب المرأة على صناعة البرمجيات .
- مشروع دعم مراكز المعلومات على مستوى الأحياء بتطويرها وإنشاء قاعدة بيانات عن المرأة في المحافظة .

إطار رقم ٢٢ : في مجال التوعية والتثقيف :

- إنشاء نوادٍ متطورة للتثقيف والتوعية ومحو الأمية للمرأة .
- دورات للتوعية بأهمية السياحة، وأخطار المخدرات، والسمنة .

إطار رقم ٢٣ : في مجال السياحة :

- عقد ندوات للتنمية السياحية .
- إنشاء معارض للمنتجات البيئية .

كما تعقد الإدارة العامة للتخطيط بالمجلس عدداً من الاجتماعات مع مديري التخطيط، وممثلي وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات المختلفة بهدف:

- التعرف على مكون المرأة في خطط الوزارات المختلفة الحالية، ومدى مراعاتها لمنظور النوع الاجتماعي، والوقوف على المعوقات التي تواجه المرأة العاملة بالوزارة سعياً لحل مشكلاتها ودعم دورها في المجتمع .
- التعرف على الخطط التي تنفذها الوزارات على مستوى المحافظات، خاصة المشروعات التي تراعى احتياجات المرأة الفقيرة والريفية والمعيلة .
- مناقشة ملامح الخطة الجديدة ٢٠١٣/٢٠١٧ والتأكيد على إدراج مشروعات للنهوض بالمرأة العاملة بالوزارات والمحافظات.
- أهمية التواصل بين وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات المختلفة، ومكتب شكاوى المرأة بالمجلس لحل أي مشكلات تواجه المرأة العاملة بمختلف الوزارات.

وقد خرجت هذه الاجتماعات بالتالي :

- آليات واضحة تراعي منظور النوع الاجتماعي في خطط الوزارات من خلال تقرير ربع سنوي يرفعه مديرو التخطيط بالوزارات إلى إدارة التخطيط بالمجلس .
- التأكيد على استمرار العمل بتأشيرة وزارة المالية التي تمنع نقل اعتمادات مشروعات المرأة لأي مشروعات أخرى.
- التأكيد على وزارة التنمية المحلية باستمرار إدماج مشروعات تنمية المرأة والنهوض بها ضمن خطط دواوين عموم المحافظات.

متابعة تنفيذ مشروعات خطة النهوض بالمرأة المصرية ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ على مستوى المحافظات :

يوضح الشكل البياني عدد المشروعات المقترحة على مستوى المحافظات وعدد المشروعات التي تم تنفيذها وكذا المشروعات المستكملة وأيضاً التي لم تنفذ لترحيلها للخطة التالية ٢٠١٢/٢٠١٧.

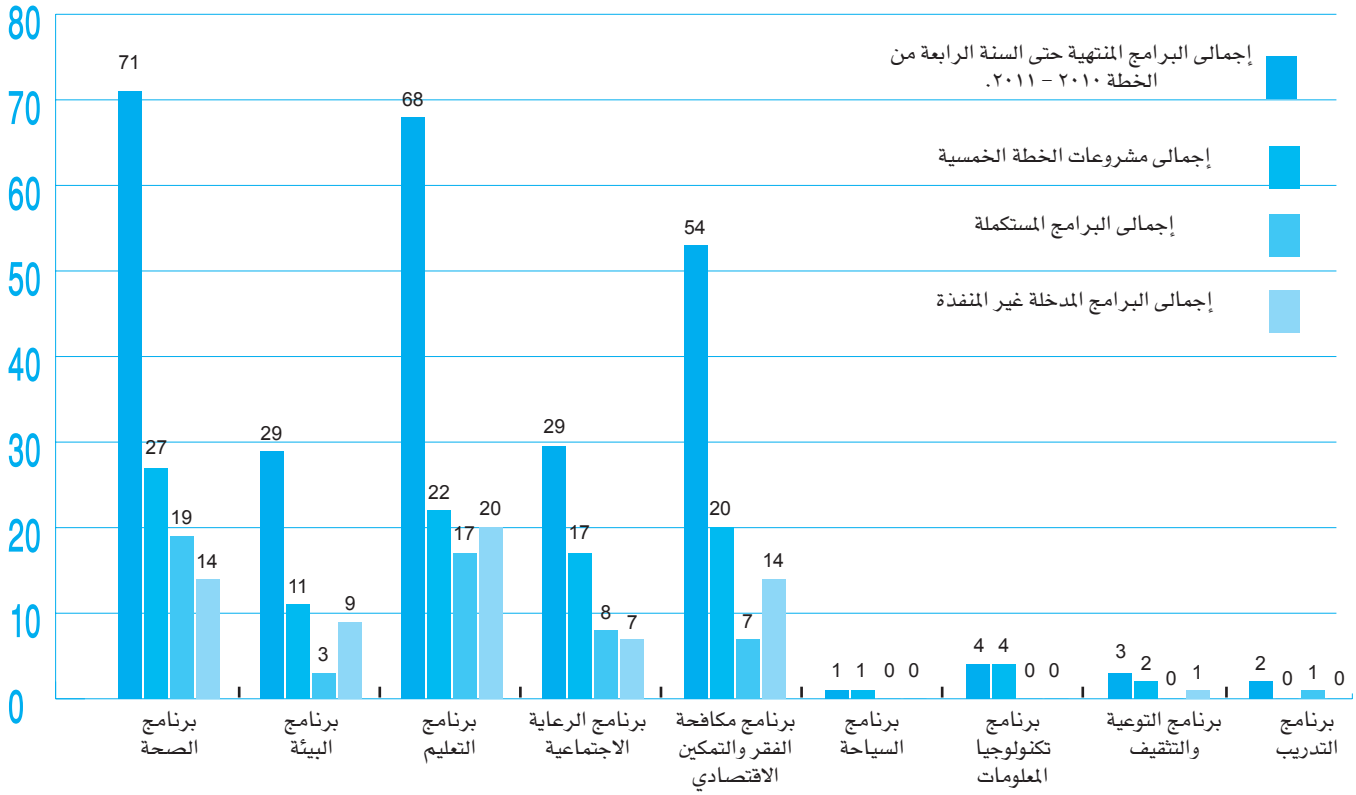

شكل بيانى رقم (١)

يتضح من الشكل أن نسبة تنفيذ مشروعات البرامج حتى السنة الرابعة ٢٠١٠- ٢٠١١ تصل إلى (٧٥,٧٪) من إجمالي المشروعات المقترحة على مستوى البرامج خلال الخطة الخمسية.

ففي السنة الأولى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تم الانتهاء من تنفيذ عدد (٤٦) مشروعاً، وفى السنة الثانية إجمالي المشروعات المنتهية والمستكملة (١٠٣) مشروعاً، وإجمالي المشروعات المنتهية والمستكملة حتى السنة الثالثة من الخطة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ يقدر بعدد (١٩٦) مشروعاً .

وفي الجدول التالي تظهر عدد المشروعات المنفذة حتى السنة الرابعة من الخطة ٢٠١٠- ٢٠١١ مقارنة بإجمالي المشروعات المقترحة للخطة الخمسية على مستوى البرامج:

جدول رقم ٣ :

البرنامج	الأنشطة	عدد المشروعات المقترحة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢	عدد المشروعات المنفذة	نسبة تنفيذ المشروعات مقارنة بالمقترح	الانفاق الفعلي لتنفيذ المشروعات (بنك استثمار) القيمة بالألف جنيه	عدد المستفيدات (بناء على تقارير المتابعة الواردة من المحافظات)
برنامج الصحة	- تخصيص وتجهيز أقسام لعلاج المرأة غير العاملة. - تطوير وتجهيز أقسام حالات الإدمان بالمراكز المتخصصة بمستشفيات الصحة النفسية للإناث. - تطوير وتوسيع نطاق الخدمة الطبية المقدمة للمرأة للكشف المبكر عن الأورام. - توفير خدمة الصحة الإنجابية للمرأة سواء العيادات المتنقلة أو تطوير أقسام في بعض المستشفيات أو العيادات أوالأحياء. - تطوير أنديه للمرأة داخل الوحدات الصحية - تدريب الرائدات الريفيات وإعدادهن للعمل في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. - دعم أنشطة الوقاية من أمراض الثدي وهشاشة العظام. - توفير أماكن سكنية آمنة لخدمة الطبيبات المغتربات من المناطق البعيدة. - تحسين الوضع البيئي والصحي في القرى المحرومة بإنشاء مراحيض صحية للأسر المحرومة. - توفير مستشفى تخصصي لأمراض الكبد / الكلي. - إنشاء مراكز متخصصة لفحص المقبلين على الزواج. - تخصيص عدد من الوحدات خاصة بصحة الأسرة.	٧١	٣٩	٥٥ ٪	٣٢٧٦١١,٢	٤٠٦٢٨٨٧

البرنامج	الأنشطة	عدد المشروعات المقترحة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢	عدد المشروعات المنفذة	نسبة تنفيذ المشروعات مقارنة بالمقترح	الانفاق الفعلي لتنفيذ المشروعات (بنك استثمار) القيمة بالألف جنيه	عدد المستفيدات (بناء على تقارير المتابعة الواردة من المحافظات)
التعليم	- وضع برامج تدريبية للمدرسات في التعليم الأساسي للتعامل مع التلاميذ وأولياء الأمور لمنع تسرب الإناث. - توفير وتطوير فصول محو الأمية للمرأة. - تخصيص أماكن للمدرسات المغتربات. - تطوير مدارس فنية للإناث بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل الحالي.(صناعي/زراعي/فني/رياضي/مهني) - تجهيز مراكز للتدريب التحويلي للإناث. - وضع برامج تدريبية للمدرسات في التعليم الأساسي للتعامل مع التلاميذ وأولياء الأمور لمنع تسرب الإناث.	٦٧	٣٦	٪ ٥٣,٧	٧٠٠٩٤	٢٦٦٢٠٢,٤
مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي	- تخصيص مراكز لتوفير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة.إنشاء مركز تدريب للمرأة على الصناعات الصغيرة المكملة. - استخدام الموارد البيئية وإعداد الوجبات الجاهزة. - تخصيص منافذ بيع وتسويق المنتجات البيئية. - توفير مصانع لتجفيف وتعليب الأسماك. - إنشاء مركز تدريب للمرأة على الحرف التقليدية النادرة. - تدريب وتأهيل السيدات على صناعة الملابس الجاهزة. - إقامة معارض لبيع منتجات المرأة المعيلة. - إنشاء وحدات تصنيع سمكي.	٥٤	٣٠	٪ ٥٥,٦	٢٠٢٨٥,٩	٤٩٠٨٢

البرنامج	الأنشطة	عدد المشروعات المقترحة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢	عدد المشروعات المنفذة	نسبة تنفيذ المشروعات مقارنة بالمقترح	الانفاق الفعلي لتنفيذ المشروعات (بنك استثمار) القيمة بالألف جنيه	عدد المستفيدات (بناء على تقارير المتابعة الواردة من المحافظات)
	– تطوير وتدعيم مراكز التكوين المهني لإكساب الفتيات والنساء مهارات إقامة مشروعات صغيرة غير تقليدية. – التوسع في القروض الصغيرة للسيدات المعيلات والمناطق العشوائية. – تدريب وتأهيل المرأة للعمل في صناعة منتجات الألبان والمنتجات الزراعية والطبية وصناعة الحرير من دودة القز بالمدارس الصناعية. – تدريب النساء علي الحرف التقليدية لخدمة البواخر العابرة لقناة السويس.					
الرعاية الاجتماعية	– دعم وتطوير وتحديث النوادي النسائية. – تخصيص وحدات بأقسام الشرطة لاستقبال النساء ضحايا العنف وغيره. – وضع برامج تدريبية تأهيلية للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة. – إنشاء حدائق للمرأة والطفل. – تخصيص دور لرعاية الأمومة والطفولة – إنشاء حضانات نموذجية لخدمة المرأة – استخراج وثائق زواج وطلاق خاصة بالمرأة البدوية. – تطوير وحدات تضامن اجتماعي. – شراء أجهزة حاسب لمكتبة الطفل. – تجهيز وتخصيص مكاتب للاستشارات الأسرية. – إنشاء مقار متكاملة ومجهزة لاستضافة ورعاية النساء بلا مأوى. – إنشاء وتجهيز نوادي للمسنات وتدريب الجليسات علي رعايتهم. – إنشاء دور للمغتربات – إنشاء دور للمسنات – إنشاء مشاغل للخياطة والتطريز – استخراج بطاقات الرقم القومي لغير القادرات. – تطوير مراكز الأسر المنتجة – إنشاء مراكز تنمية مهارات المرأة بصفة عامة والريفية بصفه خاصة.	٢٩	١٥	٥١,٧٪	٢٢٥٤١,٧	٢١٢٤٩

البرنامج	الأنشطة	عدد المشروعات المقترحة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢	عدد المشروعات المنفذة	نسبة تنفيذ المشروعات مقارنة بالمقترح	الانفاق الفعلي لتنفيذ المشروعات (بنك استثمار) القيمة بالألف جنيه	عدد المستفيدات (بناء على تقارير المتابعة الواردة من المحافظات)
البيئة	– توفير أجهزة للتخلص من النفايات الخطرة لحماية العاملات بالمستشفى. – تنفيذ برامج تدريبية لعاملات النظافة على كيفية التعامل مع القمامة والمخلفات. – توفير مصانع لتدوير المخلفات الورقية وتحويلها إلى أكياس – إنشاء وحدات لتدوير المخلفات الصلبة إلى سماد عضوي – توفير سيارات قلاب ولوادر وحاويات للقمامة. –إنشاء مقالب قمامة – تنفيذ برامج تدريبية لكيفية الحفاظ على البيئة. – إنشاء مصانع تدوير قمامة منزلي ومصانع تدوير قمامة زراعي. – التدريب على استخدام وتصنيع منتجات من مخلفات قش الأرز. – إنشاء مصنع لتصنيع الفخار من المواد الطبيعية الموجودة بالبيئة. – إنشاء مجمع محارق للمخلفات الطبية. – إنشاء نماذج مطورة للفرن البلدي بمنزل المرأة الريفية. – ردم عدد من الترع ببعض المحافظات.	٢٨	١٧	٦٠,٧ ٪	٤٧٨٨٧	١٣٣٣٢٣٣
التوعية والتثقيف	– إنشاء نوادي مرأة متطورة للتثقيف والتوعية ومحو الأمية. – دورات للتوعية بأهمية السياحة/ أخطار المخدرات/السمنة	٢	٢	١٠٠ ٪	٧٢٢,٥	٦٩٧٤٥

البرنامج	الأنشطة	عدد المشروعات المقترحة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧-٢٠١٢	عدد المشروعات المنفذة	نسبة تنفيذ المشروعات مقارنة بالمقترح	الانفاق الفعلي لتنفيذ المشروعات (بنك استثمار) القيمة بالألف جنيه	عدد المستفيدات (بناء على تقارير المتابعة الواردة من المحافظات)
السياحة	- عقد ندوات للتنمية السياحية. - إنشاء معارض للمنتجات البيئية.	٢	٢	٪١٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠
تكنولوجيا المعلومات	- تدريب المرأة على استخدام الحاسب الآلى . - تدريب المرأة على صناعة البرمجيات	٢	٢	٪ ١٠٠	١٢١١,٩	٢٠٠
التدريب	- تدريب و تأهيل المرأة للعمل في صناعة منتجات الألبان والمنتجات الزراعية والطبية . - تدريب وتأهيل السيدات في صناعة الملابس الجاهزة.	٤	٤	٪ ١٠٠	٤٧	٣٠٣٢٣

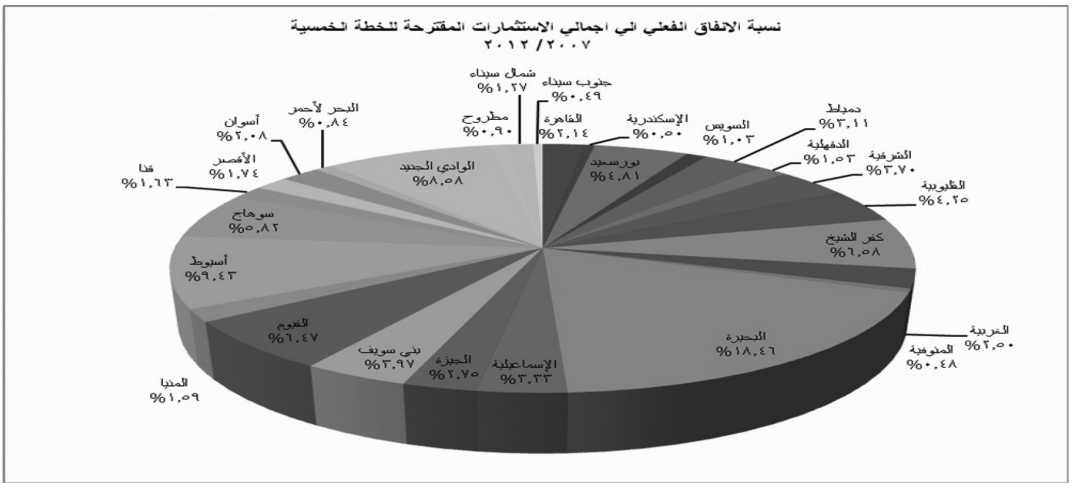

شكل رقم (٢) يوضح نسبة الإنفاق الفعلى لتنفيذ المشروعات خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠١٢ إلى الاستثمارات المقترحة على مستوى المحافظات

جدول رقم (٤) الانفاق الفعلى مقارنة بالمقترح :

نسبة الإنفاق الفعلى بالمقترح	المحافظات	السبب
أعلى من ١٠٠٪	بورسعيد – دمياط – القليوبية – كفر الشيخ – البحيرة – الإسماعيلية – الجيزة – الفيوم – أسيوط – سوهاج – الوادى الجديد – القاهرة – الشرقية – الأقصر –أسوان	التنفيذ باعتمادات أعلى من المقترح – إضافة مشروعات جديدة عن مقترح الخطة الخمسية
ما بين ٧٠ – ١٠٠٪	الغربية – بنى سويف – قنا	
ما بين ٥٠ – ٧٠٪	الإسكندرية – السويس – الدقهلية	
أقل من ٥٠٪	– المنوفية – المنيا – البحر الأحمر مطروح – شمال سيناء – جنوب سيناء	يرجع لاستبدال المشروعات المقترحة بمشروعات أخرى ذات استثمارات أقل

المشروعات المنفذة مقارنة بالمقترح:

تظهر نسبة التنفيذ (٤٠) ٪ من إجمالي المشروعات المقترحة موزعة كالآتي :

برنامج الصحة تم تنفيذ ٢٧ مشروعًا من إجمالي ٧١ مشروعًا، والبيئة ١١ مشروعًا من إجمالي٢٨ مشروعًا، والتعليم ٢٢ مشروعاً من إجمالي ٦٧ مشروعًا ، والرعاية الاجتماعية ١٧ مشروعًا من إجمالي ٢٩ مشروعًا، ومكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي ٢٠ مشروعًا من إجمالي ٥٤ مشروعًا، والتوعية والتثقيف تم تنفيذ مشروعين من إجمالي ثلاثة مشاريع ، والتدريب تنفيذ مشروع من مشروعين، بينما برنامج السياحة (مشروع بمحافظة الشرقية)، وبرنامج تكنولوجيا المعلومات عدد ٤ مشروعات فتم التنفيذ بنسبة ١٠٠٪ .

وبعد المتابعة الدورية التي تتم كل ثلاثة أشهر من خلال نموذج المتابعة بالتنسيق مع مديري التخطيط بالمحافظات، تم الخروج بالتوصيات التالية ضمانًا لاستمرارية إدراج مشروعات النهوض بالمرأة ضمن دواوين عموم المحافظات وإدراج استثمارات من ميزانية ديوان عام المحافظة:

١-اختيار مناطق تنفيذ المشروعات بشكل أوقع إلى جانب ضمان جهات التمويل حتى لا يتعثر تمويل المشروع خلال مراحل التنفيذ، لأنه يتم اختيار المشروعات حسب ما تحتاج إليه المرأة من خدمات فعلية في تلك المنطقة.

٢-تغيير أسلوب التفكير النمطي وفكر التخطيط وتحويل مبدأ النهوض بالمرأة إلى الاستثمار في المرأة، والاعتماد على التخطيط بالسيناريو.

٣-إعادة تدريب (بناء قدرات) مديري التخطيط بالمحافظات خاصة المديرين الجدد على الخطوات الأساسية التي ركزت عليها مرحلة الإعداد لخطة النهوض بالمرأة وكيفية وضع مقترح مشروعات لتنمية المرأة والنهوض بها.

٤-تعميم تنفيذ المشروعات التي حققت الهدف المرجو منها بنجاح وتوفير فرص عمل للسيدات في باقي المحافظات.

● أنشطة المجلس فى مجال المشاركة والتوعية السياسية

أنشطة المجلس
في مجال المشاركة والتوعية السياسية

المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظمًا أم عفويًا ، متواصلاً أو متقطعًا، سلميًا أم عنيفًا، شرعيًا أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال.

صومائيل هانتجتون وجون نلسون

في إطار أهداف المجلس القومي للمرأة بالتنسيق والتكامل مع المؤسسات الدستورية الحكومية وغير الحكومية، على المستويين المركزي والمحلي من أجل المعاونة في تحقيق الهدف العام، وفي إطار اختصاص كلٍّ منها مع التركيز على ما يحقق المساواة الدستورية بين كافة المواطنين على أرض مصر، ودعم مشاركة المرأة السياسية، وتهيئتها للانخراط في العمل السياسي، فقد تعددت وتنوعت أنشطة المجلس فى هذا المجال خلال فترة التقرير على النحو التالي:

أولاً- الانتخابات الرئاسية :

عاشت مصر مرحلةً فارقةً في تاريخها منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وشاركت المرأة المصرية جنبًا إلى جانب الرجل في هذه الثورة مطالبةً بتحقيق الحرية والعدالة والعيش الكريم لكل المواطنين رجالاً ونساءً، واستمرت المرأة في مشاركتها في الاستفتاء على الدستور وفي الانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى ... لم تتخلف عن دورها ولا عن تاريخ نضالها المشرف الذي بدأته منذ آلاف السنين وعبر كافة العصور ومراحل تطور المجتمع. وبعد هذه المشاركة الفاعلة والإيجابية فوجئت المرأة المصرية باتجاهات متشددة ترغب في إلغاء الحقوق والمكتسبات التي حصلت عليها المرأة بكفاحها ونضالها، ومن خلال إثبات وجودها في كافة مناحي الحياة .

وخلال الإعداد لأول انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير، كانت كثير من برامج مرشحي رئاسة الجمهورية التي تناولت حقوق المرأة وواجباتها، لا يرقى إلى طموح المرأة المصرية وإلى حقها الدستوري المستقر، لذا.. كان لابد على المجلس القومي للمرأة فى أدائه لرسالته نحو المرأة المصرية ونحو المجتمع بصفة عامة أن يدعو إلى عقد مؤتمر تحت شعار "هي والرئيس ... مستقبل المرأة في مصر الثورة" لإتاحة الفرصة للمرأة لإظهار صوتها والتعرف على آمالها وطموحاتها والتعبير

إطار رقم ٢٤ :

انتخابات الرئاسة المصرية للعام ٢٠١٢ هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير، أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي ٢٣ و٢٤ مايو من عام ٢٠١٢، وأقيمت الجولة الثانية يومي ١٦ و١٧ يونيو، وأسفرت الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة د. محمد مرسي بنسبة ٥١,٧٣٪ على منافسه في جولة الإعادة الفريق أحمد شفيق.

عن موقفها من الاتجاهات الجديدة في الحياة السياسية المصرية .

شارك في المؤتمر أكثر من ألفي امرأة تمثل نساء مصر بكافة شرائحها، بالإضافة إلى العديد من الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات، وأعضاء هيئات التدريس والمجالس القومية المتخصصة، وممثلين عن الأحزاب والتيارات السياسية والنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الأهلية، والمفكرين وأصحاب الرأي والإعلاميين، حيث بلغ عدد المدعوين للمشاركة في فعاليات المؤتمر أكثر من أربعة آلاف مشارك، بهدف إجراء حوار مجتمعي مع عدد من مرشحي الرئاسة لمناقشتهم في توجهاتهم نحو المرأة المصرية ومحاورتهم فيما يخططون له لمواجهة مشكلات المرأة وقضاياها التي تعتبر قضايا المجتمع في وقت واحد .

اشتمل برنامج المؤتمر على جلسة افتتاحية وجلسة رئيسية وثلاث جلسات تالية، ناقشت الجلسات حقوق المرأة الدستورية ودور المرأة في المجتمع المدني وما يتطلع إليه المجتمع من مساندة للقيام بدوره الحيوي في تنمية المجتمع، كما ناقشت واقع المرأة في الإعلام المصري وما يتمناه المجلس من دور للإعلام في الدعوة إلى مواجهة مشكلات المرأة، ومساندة المجلس في أداء رسالته

إطار رقم ٢٥ : تنافس ١٣ من المرشحين فى انتخابات رئاسة الجمهورية المصرية للعام ٢٠١٢ :

- حمدين صباحي، مستقل، مؤسس حزب الكرامة.
- د. عبد المنعم أبو الفتوح، مستقل.
- د. محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة.
- محمد فوزي عيسى عن حزب الجيل الديمقراطي.
- المستشار هشام البسطاويسي عن حزب التجمع.
- أبو العز الحريري، مرشح حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- خالد علي المحلاوي، مستقل، ناشط عمالي.
- حسام خير الله عن حزب السلام الديمقراطي.
- محمود حسام، مستقل، رئيس حزب البداية.
- عبد الله الأشعل عن حزب الأصالة.
- الفريق أحمد شفيق، مستقل، آخر رئيس وزراء فى عهد حسني مبارك.
- عمرو موسى، مستقل، أمين عام جامعة الدول العربية سابقًا.
- د. محمد سليم العوا مستقل الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

القومية، وقد صدر عن المؤتمر مجموعة من التوصيات صيغت في شكل رسالة إلى الرئيس، تضمنت:

- عدالة تمثيل المرأة في تشكيل الجمعية التأسيسية في صياغة الدستور، بما لا يقل عن الثلث باعتباره وثيقة توافقية تضمن حقوق جميع المصريين.
- النص في الدستور الجديد على:
- المساواة أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً، دون تمييز.
- الحق في إصدار قانون ينظم الانتخابات البرلمانية والمحلية سواء على أساس القوائم النسبية أو الفردي أو المختلط بما يضمن تمثيلاً عادلاً للنساء .
- الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر، والتي تحمي حقوق النساء والأطفال والإنسان عامة .
- اتخاذ كافة التدابير التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية العادلة للنساء على جميع المستويات وإتاحة الفرصة العادلة لتعيين المرأة في كل مواقع اتخاذ القرار، والمناصب القيادية في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

إطار رقم ٢٦ : العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة المؤرخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦

المادة (٢): تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

المادة الثالثة: تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

- مراجعة العديد من التشريعات والقوانين واللوائح المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفل بما يضمن مبدأ المساواة وعدم التمييز.
- مطالبة مؤسسات الدولة بالتصدي الثقافي والإعلامي والديني لكل دعاوى الردة التي تهدف إلى تهميش المرأة وحرمانها من مكتسباتها التي حققتها طوال قرن ونصف من النضال الوطني.
- إنشاء مرصد تشريعي لمراقبة التشريعات التي تقدم للبرلمان لتحديد موقفه منها والتأكد من احترامها لحقوق المرأة .
- العمل على إنشاء مؤسسة مالية لإقراض المشروعات الصغيرة المناسبة للمرأة الريفية والفقيرة دون تعقيدات إداريـــة أو فوائد .
- تبني مشروع قومي للجمعيات التعاونية تنظم الحركة التعاونية النسائية وتعمل على تعزيز المشروعات المنظمة خاصة للمرأة الفقيرة والمهمشة، بهدف رفع المستوى المعيشي لهذه الشريحة والقضاء على الفقر والأمية .
- وقد تم إرسال هذه الرسالة لكل من مجلسي النواب بغرفتيه، ورئاسة مجلس الوزراء، والأحزاب السياسية وكافة القوى الوطنية المعنية .

إطار رقم ٢٧ : استطلاع رأي "كيف يرى المصريون الرئيس القادم؟"

- هدف الاستطلاع إلى معرفة الصورة الذهنية للمواطنين البالغين (١٨ سنة فأكثر) عن رئيس الجمهورية القادم، وأسس اختيارهم له.
- بلغ إجمالي العينة ١٢٥١ مفردة، منهم ١٠٢٦ استجابة فعلية، بنسبة ٥١٪ إناث، و٤٩٪ ذكور.
- تم سؤال أفراد العينة عن مدى تقبلهم لفكرة أن تتولى امرأة منصب رئيس الجمهورية، وأظهرت النتائج أن ٧٢٪ من المواطنين بالعينة لم يوافقوا على هذه الفكرة.
- بمقارنة هذه النتيجة بنتائج استطلاعات سابقة تم إجراؤها، وتم توجيه هذا السؤال بها، تبين تذبذب نسبة من يرفضون تلك الفكرة، فبعد أن انخفضت من ٧٥٪ من المواطنين في استطلاع عام ٢٠٠٦ إلى ٥٧٪ و٥٩٪ في استطلاعي ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي، ارتفعت النسبة مرة أخرى في استطلاع ٢٠١٢ إلى ٧٢٪ قبل إجراء الانتخابات الرئاسية وإمكانية التطبيق الفعلي لهذه الفكرة.

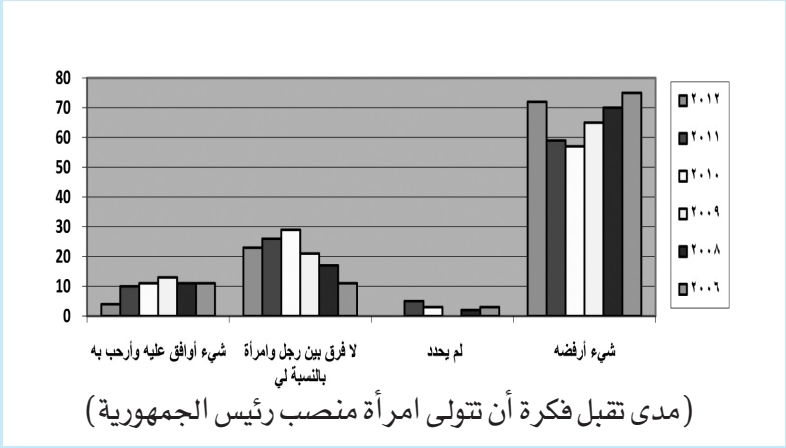

(مدى تقبل فكرة أن تتولى امرأة منصب رئيس الجمهورية)

إطار رقم ٢٨ : استطلاع رأي "من الأقرب للفوز بالسباق الرئاسي"

هدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على اختيارات المصريين (١٨ سنة فأكثر) لرئيس مصر القادم. بلغ إجمالي العينة ١٣٦٦ مفردة، منهم ١٢٢١ استجابة فعلية، بنسبة ٥٣٪ إناث، و٤٧٪ ذكور. كانت أعلى نسبة اختيارات للإناث من مرشحي الرئاسة من نصيب الفريق أحمد شفيق بنسبة ١٠٪، يليه عمرو موسى بنسبة ٨٪، ثم د. عبد المنعم أبو الفتوح ود. محمد مرسي بنسبة ٧٪، على الجانب الآخر كانت أعلى نسبة اختيارات للذكور من مرشحي الرئاسة من نصيب الفريق أحمد شفيق بنسبة ١٤٪، يليه عمرو موسى بنسبة ١٤٪، ثم حمدين صباحي بنسبة ٩٪.

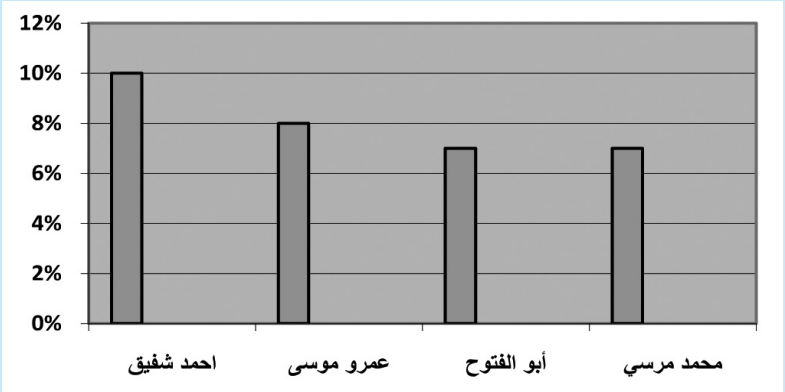

(أعلى نسبة اختيارات للإناث من مرشحي الرئاسة)

ثانياً- دستور مصر الجديد:

لما كان الدستور الجديد حلم شعب ووثيقة وطن، فإنه ينبغي أن يكون عقداً اجتماعياً حقيقياً لشعب بأكمله، يرعى نصيباً عادلاً ومتوازناً لكل المواطنين على السواء في الحرية والمساواة وفى خيرات هذا الوطن، ويعبر عن الوفاق والتوافق العام بين جميع شرائح المجتمع، ويرسخ بناء مصر الديمقراطية التي يسودها الحق والقانون، ويقيم مؤسسات دولة حديثة تضمن العيش الكريم في نطاق تأكيد حقوق وواجبات المواطنة، في ظل قيم الشفافية والاعتدال والتسامح والحوار، والفهم المتبادل بين الجميع بلا أي تمييز.

إطار رقم ٢٩ : ما هو الدستور؟

- هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أم مركبة)، ونظام الحكم (ملكي أم جمهوري)، وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية)، وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة، وتكون القوانين واللوائح غير شرعية إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الدستور.
- **الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير تتم بإحدى طريقتين:**

– الجمعية التأسيسية المنتخبة: حيث تتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه ليقوموا بهذه المهمة خصوصًا، وأول من أخذ بهذا الأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ م.

– الاستفتاء الدستوري: حيث يتم وضعه بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية أو بواسطة الحاكم نفسه ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ولا يصبح الدستور نافذًا إلا بعد موافقة الشعب عليه .

ومن منطلق المسئولية القومية للمجلس القومي للمرأة والذي يمثل ٤٤ مليون امرأة وبالنظر إلى ما قدمته المرأة المصرية من مشاركة فعالة لثورات الشعب المصري على مر التاريخ وما قدمته من تضحيات جسام من أجل تأجج الروح القومية وترسيخ مشاعر الانتماء ، فقد كان للمجلس جهد ملموس في هذا المجال على عدة مراحل :

شكل رقم (١٠) : يبين مراحل مساهمة المرأة سياسياً

١)مرحلة ما قبل صياغة الدستور:

- في ظل إعداد دستور مصر الجديد وعدم تمثيل المرأة بالنسبة اللائقة لها بالجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، وتهميش مشاركتها في دوائر صنع القرار ... كان للمجلس جهد ملموس للتأكيد على ضرورة مشاركة المرأة المصرية والتعبير عن رؤيتها بوضعها في الدستور، وتمثلت هذه الجهود في :
- إرسال العديد من الخطابات إلى كافة الجهات المعنية السياسية والبرلمانية للمطالبة بألا تقل نسبة تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور عن ٣٠٪ من مجموع أعضاء الجمعية.
- المشاركة في اجتماع لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشعب في إبريل ٢٠١٢ لمناقشة معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، وعرض المجلس كافة مقترحاته بشأن وضع المرأة في الدستور ونسبة تمثيلها في الجمعية التأسيسية.
- تنظيم عدة لقاءات واجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية والتحالفات والائتلافات النسوية لمناقشة الموضوعات التي يجب أن تتضمنها بنود الدستور الجديد ومن بينها:

١.النص على إلزام الدولة وضع سياسات وبرامج من شأنها النهوض بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة وإلزامها ببذل عناية خاصة بالمرأة المعيلة والريفية باعتبارها من أكثر الفئات الضعيفة والمهمشة .

٢.النص على وجود آليات وضمانات لحقوق المرأة التي يقرها الدستور .

٣.تجريم التمييز بمختلف صوره .

٤.النص على نسبة محددة لمقاعد المرأة في كافة المجالس المنتخبة وإلزام الأحزاب بهذه النسبة على القوائم الانتخابية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ .

٥.ضرورة استخدام تعبير "المواطن" و«المواطنة" في الصياغة .

إطار رقم ٣٠ :

الجمعية التأسيسية مجلس يضم ممثلين يُختارون للمناقشة وصياغة الدستور، وتتباين وظائف الجمعية التأسيسية بحسب التفويض الممنوح لها، كما تتباين عملية اختيار الممثلين فى الجمعية التأسيسية وتشمل -على سبيل المثال- انتخابات عامة أو ترشيحات أو كليهما، وفي حالة الانتخابات العامة: يُعد التمثيل النسبي بديلاً جيداً للأنظمة الأخرى حيث يوفر التمثيل الأدق لعامة الجمهور، وفي بعض الأحيان ربما تكون هناك تعيينات خاصة تشمل النساء وجماعات المصالح والأقليات والنقابات العمالية والعسكريين والمعاقين وأشخاصاً من القطاعات المهنية والتجارية بالمجتمع. وتستمد الجمعيات التأسيسية شرعيتها من كونها نهجاً تشاركياً شاملاً للكافة لبناء الدستور ينبثق من حوار وطني. وتعطي الجمعية التأسيسية البلد فرصة لتحديد رؤيته والقيام بالتخلص من الانقسامات ما من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية وتحديد أجندة جماعية للتغيير الاجتماعي والسياسي.

المصدر: الجمعيات التأسيسية وعملية وضع الدستور، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أكتوبر٢٠٠٧ .

- قامت فروع المجلس بالمحافظات بدور فعال في تحديد وتجميع مطالب المرأة المصرية وتطلعاتها في دستور مصر الجديد في مختلف المحافظات... حيث نظمت الفروع حواراً مجتمعياً في كافة المحافظات ضم العديد من ممثلي القوى الوطنية من مختلف الطوائف وكذا ممثلي المجتمع المدني، للتعرف على احتياجات المرأة في المجتمع، وقد أعد المجلس ورقة مجمعة بكافة المطالب، تم إرسالها إلى كافة الجهات المعنية لوضعها في الاعتبار .
- لبى المجلس دعوة من لجنة الاقتراحات والحوارات والاتصالات المجتمعية بالجمعية التأسيسية لصياغة الدستور لعرض رؤيته، والتحاور مع أعضاء اللجنة بشأن مطالب المرأة المصرية من الدستور .
- نظم المجلس مؤتمرًا صحفيًا في يونيو ٢٠١٢ صدر عنه بيان يتضمن رؤية المجلس ومقترحاته في صياغة الدستور، والتأكيد على اعتراضه على التمثيل الهزيل للمرأة فى الجمعية التأسيسية للدستور، وتم إرسال البيان إلى اللجنة المعنية فى الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور.

٢)مرحلة صياغة الدستور:

- نظّم المجلس بعضًا من الفعاليات والمؤتمرات الصحفية للإعلان عن موقفه من مسودة الدستور المصري،

ورؤيته للمواد الخاصة بالمرأة، وذلك على النحو التالي:

- قامت اللجنة التشريعية بالمجلس بعد نشر الجمعية التأسيسية لمسودة باب "الحقوق والحريات والواجبات العامة" – والتي لم تستجب فيه لرؤية المجلس ومقترحاته – بإعداد مقترح تعديل يتضمن مواد خاصة بالمرأة وبعض المقترحات لبنود الدستور الأخرى وتم إرسالها للجمعية التأسيسية لصياغة للدستور .
- وفي إطار الحملة التي يقودها المجلس لمناقشة المواد المقترح تضمينها في الدستور الجديد بشأن المرأة، وإدارة حوار مجتمعي بشأنها، وخلق توافق شعبي لإدراج تلك المقترحات ضمن دستور مصر الجديد قبل طرحه للاستفتاء الشعبي ... نظّم المجلس ندوة تحت عنوان "**وضع المرأة في الدستور المصري الجديد**" ضمت لفيفًا من المتخصصين والفقهاء وممثلي الأحزاب والمجتمع المدني وبعض أعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور ... لمناقشة البنود التي تضمنها بيان المجلس السابق ذكره، والبنود المقترحة في باب "الحقوق والحريات العامة" طبقاً لما جاء بمسودة باب "**الحقوق والحريات والواجبات العامة**".
- بعد إطلاق المسودة الأولى للدستور، ونشرها على الصفحة الإلكترونية للجمعية التأسيسية، والتي لم تلبِّ أيّا من مطالب المجلس بشأن حقوق المرأة .. نظم المجلس مؤتمرا صحفياً في نقابة الصحفيين تحت عنوان "**المرأة المصرية ترفض مضمون مسودة**

الدستور" ضم العديد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والقوى السياسية والرائدات الريفيات وعدد من الشخصيات العامة، تم فيه إعلان رفض المرأة المصرية لمضمون مسودة الدستور الجديد، وأكد المجلس على أن دستور المستقبل الذي يأتي بعد ثورة ٢٥ يناير يجب ألاّ ينتقص من حقوق المرأة أو الطفل أو الأسرة أو الهيئات القضائية أو الأزهر الشريف أو حرية الرأي والتعبير وحرية الإبداع، بل المنتظر والمأمول أن يدعّمها ويقوّيها... ولذلك فإن المجلس يؤكد على ضرورة الإمعان والتدقيق في مشروع الدستور قبل طرحه للاستفتاء.

- كما أنه لا يجوز للمرأة المصرية أن تكون أقل شأنًا في ممارسة حقوقها عن شقيقاتها في الدول العربية في الجزائر، وتونس، والمغرب، والسودان، والعراق وأبلغ دليل على ذلك تمثيلها الحالي في الجمعية التأسيسية وكذلك كان الحال في البرلمان السابق، وأجمع الحاضرون على أن أسباب الرفض لمسودة الدستور تتمثل في :

- ١) أسباب إجرائية :

- عدم التمثيل العادل لفئات الشعب في الجمعية التأسيسية وخاصة المرأة .
- إن وثيقة بحجم ومكانة الدستور تتطلب إعمال مبدأ ومعيار التوافق وليس التصويت، فأسلوب العمل وأسلوب التصويت وعدم وضوح معايير مناسبة لاختيار الأعضاء لا يتناسب مع أهمية الدستور .
- عدم تناسب اللغة والصياغة في وثيقة الدستور، فالألفاظ فضفاضة وأدبية بدون تحديد واضح للمعنى، وهناك زج بعبارات لا محل لها في الدستور مثل "مصر دولة مستقلة" أو "قيام النظام الديمقراطي على مبادئ الشورى" .

- ٢) أسباب موضوعية :

- عدم الإشارة إلى التزام الدولة باحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها.
- الإشادة ببقاء المادة الثانية بدون تعديل، ولكن إضافة المادة (٢٢١) أفسد هذه الإشادة بفتح باب آراء الفقهاء والأئمة والمذاهب ... بالإضافة إلى الإشارة إلى فئة واحدة من المسلمين وهي "أهل السنة" الأمر الذي قد يفتح المجال لأخطار عديدة نحن في غنى عنها .
- طالما ورد في المادة الثانية أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع فهي بالتالي تنسحب على جميع نصوص المواد الأخرى ولا داعي لتكرار الإشارة إلى الشريعة في كل موضع مرة على أنها المبادئ وأخرى على أنها أحكام.
- تقييد حقوق المرأة في المادة (٦٨) بأحكام الشريعة سيفتح الباب أمام آراء الفقهاء والمذاهب المختلفة، مما قد يبيح زواج الطفلة في سن ١٢ عاماً، وغيره من الممارسات الضارة طبقاً لآراء الفقهاء والتي لا سند لها ...
- كما أنها أوجدت صورة مغلوطة تضع الشريعة الإسلامية في حالة عداء مع المرأة وجعلها سبباً لانتقاص حقوقها والشريعة براء من هذه التهمة.
- كما تشير المادة إلى أن الدولة تكفل حق الإرث للمرأة وهو حق كفلته شريعة السماء، لذلك كان الأجدر الإشارة إلى تجريم حرمان المرأة من حقها السماوي في الإرث كما يحدث في بعض المحافظات خاصة محافظات الصعيد.
- بشأن الاستفادة من خدمات ورعاية

الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في المادة ٦٨ أيضاً، لا يصح الإشارة إلى المرأة المعيلة والمطلقة والأرملة وإقصاء بعض الفئات الأخرى مثل المرأة المعاقة أو المسنة، وكان من الأجدى والأصوب أن يستبدلها بالنص التالي: "أن تراعي الدولة مصلحة الأسرة عند وضع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وتلتزم بوضع برنامج قومي لمكافحة الفقر ومواجهة البطالة وخاصة بين النساء والشباب، كما تراعي تلك السياسات تمكين الأسر الفقيرة ومحدودة ومعدومة الدخل من وسائل العيش الكريم في كافة المناطق العشوائية والصحراوية والنائية ، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية وكافة صور الرعاية الأخرى".

- رفض ما جاء بشأن حقوق الطفل، والسماح بمبدأ عمالة الأطفال بغض النظر عن سن الإلزام أو نوعية العمل، واستخدام العنف ضد الطفل أمر مرفوض.
- الإشارة إلى دور الأزهر الشريف وهو مؤسسة دينية وإدخاله طرفاً في الدستور، أمر غير صحيح، ويُدخل الأزهر في مشاكل عارمة لهذا يفضل حذف المادة الرابعة.
- بدلاً من الكلمات الفضفاضة والتي لاتحدد إجراءً أو التزاماً بعينه كان يجب النص على أن "تحظر الدولة جميع أشكال التمييز وإنشاء آلية وطنية لمراقبة التمييز وإصدار تشريع يتصدى له باعتباره جريمة يقدم من ارتكبها للمساءلة".
- ضمان وضع إجراءات ملزمة لتمثيل المرأة في الحياة السياسية تمثيلاً متوازياً مع عددها ودورها في المجتمع، وإلزام الأحزاب بنسب معينة للمرأة

إطار رقم ٣١ :

٨ ملايين امرأة مصرية معاقة ما بين مطلقة وفتاة وأم .

المصدر: الجمعيات التأسيسية وعملية وضع الدستور، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أكتوبر ٢٠٠٧ .

إطار رقم ٣٢ : اتفاقية حقوق الطفل:

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥ المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩.

المادة (٣٢): تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرًا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارًا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

إطار رقم ٣٣ : القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل، والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨

مادة (٦٥):

يحظر تشغيل الطفل في أي من أنواع الأعمال التي يمكن، بحكم طبيعتها أو ظروف القيام بها، أن تعرض صحة أو سلامة أو أخلاق الطفل للخطر.

مادة (٦٧):

يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه، وتلصق عليها صورة الطفل، وتعتمد من مكتب القوى العاملة، وتختم بخاتمه.

في القوائم الحزبية حتى تصبح هذه القوائم معتمدة.

- إلزام الدولة من خلال جميع أجهزتها بمحاربة الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد الضارة بالنساء، والتصدي للمفاهيم الدينية الخاطئة عن المرأة والتي تسيء إلى دين الإسلام الوسطي الحنيف الذي كرّم المرأة .
- الالتزام بما تم التوافق عليه منذ عقود طويلة بشأن وضع السلطة القضائية في الدستور ووجوب احترامها؛ حيث إن السلطة القضائية هي الضامنة للحقوق والحريات، وأن المرأة في هذه الفترة تحتاج إلى جهاز قضائي قوي حتى تأمن على حقوقها وحرياتها.
- عدم الإشارة إلى الاتجار بالبشر، علماً بأن مصر من الدول التي وقعت على اتفاقية دولية في هذا الشأن، كما أنشأت الدولة لجنة وطنية لمراقبة عدم الاتجار في البشر.

إطار رقم ٣٤ : تعريف الاتجار بالبشر:

التعريف المعمول به على نطاق واسع هو التعريف الوارد في المادة الثالثة من بروتوكول الأمم المتحدة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام ٢٠٠٠ والخاص بمنع الاتجار بالأفراد وخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه؛ حيث يقصد بتعبير : الاتجار في الأفراد " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقليهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء » .

إطار رقم ٣٥ : الإطار القانوني المصري لمكافحة / القضاء على الاتجار في البشر:

قامت جمهورية مصر العربية بالتصديق والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمواثيق والصكوك والبروتوكولات الدولية المشتملة على أحكام وتدابير ذات صلة بمكافحة استغلال الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وقد أصبحت تلك الاتفاقيات الدولية جزءًا من القوانين الوطنية المطبقة في مصر و تلتزم السلطات المعنية في الدولة بتطبيق و إنفاذ الأحكام الواردة فيها، وهي:

-اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦: صدقت عليها مصر بتاريخ ١٩٢٨/١/٢٥ و لم تتحفظ على أيٍّ من أحكامها.

- صدقت مصر على بروتوكول عام ١٩٣٥ المعدل لاتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ المعدل لاتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ و عمل به اعتبارا من ١٩٥٥/٧/٧.

- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات المشابهة للرق (جنيف) ١٩٥٦ :

صدقت عليها مصر بتاريخ ١٩٥٨/٤/١٧ و لم تتحفظ عليها .

اتفاقيتا السخرة لعامي ١٩٣٠ ، ١٩٥٧ (اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقمي ٢٩ ، ١٠٥):

- انضمت مصر للاتفاقية الأولى رقم ٢٩ بالقانون رقم ٥١٠ لسنة ١٩٥٥ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٨١ مكرر (غير اعتيادي) في ١٩٥٥/١٠/٢٣ و عمل بها اعتبارًا من ١٩٥٦/١١/٢٩ بموجب

قرار الخارجية المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم ٣ في ١٩٥٦/١/٩ و ذلك بعد مرور عام على إيداع وثيقة التصديق عملاً بالمادة ٢٨ من الاتفاقية.

- انضمت مصر للاتفاقية الثانية رقم ١٠٥ بالقرار الجمهوري رقم ١٢٤٠ في ١٩٥٨/١٠/٤ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ١٠١ في ١٩٥٨/١٢/٢٥ و عمل بها اعتبارًا من ١٩٥٩/١٠/٢٣ بموجب قرار الخارجية الصادر في ١٩٥٨/١٠/١٣.
- الاتفاقية الدولية لمنع الاتجار في الأشخاص و استغلال دعارة الغير ١٩٥١ :

- انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٤ في ١٩٥٩/٥/١١ و نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٥ في ١٩٥٩/٥/٢٣ و صدقت مصر على الاتفاقية بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ و لم تتحفظ علي أيّ من أحكامها و نشرت بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٤ في ١٩٥٩/١١/٩ و عمل بها اعتبارا من ١٩٥٩/٩/١٠ .

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (الأمم المتحدة ١٩٥١) :

- انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهورى رقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ و قد صدقت مصر على الاتفاقية بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨١ ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١٩٨١/١١/٢٦ و عمل بها اعتبارا من ١٩٨١/٨/٢٠ .

البروتوكول الخاص بتعديل الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين (الأمم المتحدة ١٩٦٧):

- انضمت مصر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ و صدقت مصر على البروتوكول بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٢ و نشر بالجريدة الرسمية في العدد ٤٥ في ١٩٨١/١١/٥ و معمول به اعتبارا من ١٩٨١/٥/٢٢.
- التصديق على بروتوكول منع و قمع و معاقبة الاتجار في الأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية : (تاريخ التصديق ٢٠٠٤/٣/٥) الأمر الذي أصبح معه البروتوكول جزءًا من القوانين الوطنية المطبقة في مصر و تلتزم السلطات المعنية في الدولة بالأحكام الواردة فيه.
- التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ :

- انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٩١ ووافق عليها مجلس الشعب في ١٩٩٢/١٢/٢٦ وصدقت عليها في ١٩٩٣/٢/١٦ ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٣١ في ١٩٩٣/٨/٥ وعمل بها اعتبارًا من ١٩٩٣/٦/١ بموجب قرار وزارة الخارجية رقم ٣٨ في ١٩٩٣/٦/٥
- التصديق على البرتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال و استخدامهم في الدعارة والأعمال المخلة لسنة ٢٠٠٠ لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩: بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٢

المصدر: ورقة عمل عن جريمة الاتجار بالأشخاص ... والجهود المصرية لمكافحتها و القضاء عليها، المحامي هاني فتحي جورجي، مكتب النائب العام المصري ٢٠٠٨

إطار رقم ٣٦ :

- يُعد الاتجار في الأفراد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار في المخدرات.
- أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة الصادر عام ٢٠٠٦ أن معظم الدول العربية سجلت معدلاً منخفضاً أو شديد الانخفاض طبقاً للمقياس العالمي، باستثناء المغرب التي سجلت معدلاً مرتفعاً كدولة منبع بينما سجلت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة معدلاً مرتفعاً كدول مصب.
- تُعد مصر دولة مصدر ومعبر ومصب، بناءً على عدد الحالات التي تم رصدها خلال فترة التقرير، وأن معظم الحالات التي تم رصدها هي للنساء بغرض الاستغلال الجنسي... وأشار التقرير إلى أن مصر احتلت مرتبة شديدة الانخفاض كدولة مصدر المتاجر بهم (المتجهين بالأساس إلى سلوفينيا)، ومرتبة متوسطة كدولة معبر للقادمين من دول رابطة الكومنولث المستقلة ودول جنوب وشرقي أوروبا (المتجهين إلى إسرائيل)، ومرتبة منخفضة كدولة مصب للقادمين من دول رابطة الكومنولث المستقلة ورومانيا.

المصدر: ورقة عمل عن جريمة الاتجار بالأشخاص ... والجهود المصرية لمكافحتها و القضاء عليها، المحامي هاني فتحي جورجي، مكتب النائب العام المصري ٢٠٠٨

- تضامنًا مع عضوات هيئة النيابة الإدارية في اعتراضهن على ما يجري في الجمعية التأسيسية للدستور من محاولات لإلغاء هذه الهيئة القضائية الهامة، عقد المجلس مؤتمرًا صحفيًا بحضور رئيس نادي مستشاري النيابة الإدارية وعدد من مستشاري هيئة النيابة الإدارية، تم فيه إعلان مساندة المجلس لموقف هيئة النيابة الإدارية التي تضررت من تناول بعض مواد الدستور لدورها، ورفض الاتجاهات التي تطالب بمنع وجود المرأة في النيابة الإدارية، مما يعوق توليها مناصب قضائية مستقبلاً في الجمعية التأسيسية للدستور.

٣) مرحلة طرح الدستور للاستفتاء:

تدفّق الملايين من المصريين إلى صناديق الاقتراع ووقفوا لساعات طويلة في الصفوف، انتظاراً للإدلاء بأصواتهم حول دستور يعتبرونه مصيرياً، ولعلّ أبهى مظاهر هذا

المشهد هو تلك المشاركة الواسعة للمرأة المصرية وتوجهها بكثافة إلى صناديق الاقتراع وانتظارهنّ ساعات قبل الإدلاء بأصواتهنّ، حيث فرضنّ أنفسهنّ بقوة على مشهد الاستفتاء، رغم ما تعرضنّ له من تهميش وإقصاء سواء على مستوى تمثيلهنّ داخل الجمعية التأسيسية أو في طيات الدستور ذاته .

إن تلك المشاركة الفعّالة من قِبل المرأة المصرية تأتى ترسيخًا للمكتسبات التي حصلت عليها المرأة المصرية ، ومحصلة للجهد الذي بُذل على مدار السنوات الماضية من قِبل مؤسسات الدولة مثل المجلس القومي للمرأة والمنظمات غير الحكومية من أجل توعية المرأة وخاصة في المحافظات .

وفي هذا الصدد ٠٠ أعلن المجلس قُبيّل طرح الدستور للاستفتاء عن آليات لاستقبال شكاوى الناخبات في المرحلة الأولى والثانية من الاستفتاء على الدستور يومي ١٥ و٢٢ ديسمبر٢٠١٢، وقد تلقت غرفة العمليات عدد ٢٩٨ شكوى حول (عدم وجود قضاة للإشراف على الصناديق في بعض اللجان ورفض بعضهم الكشف عن هويته - وجود بطاقات غير مختومة - إغلاق اللجان قبل الموعد المحدد - تواجد بعض كشوف الناخبين وأوراق التصويت خارج اللجان - التصويت الجماعي داخل بعض اللجان- عدم وجود سيدات للكشف عن هوية المنقبات- رفض بعض القضاة دخول مرافق مع الأمين) ٠٠٠ وتم إرسال هذه الشكاوى إلى لجنة الانتخابات الرئاسية والمجلس القومي لحقوق الإنسان .

إطار رقم ٣٧ : آليات المجلس القومي للمرأة لاستقبال شكاوى الناخبات :

- الخط الساخن رقم (٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨)
- الموقع الالكتروني www.oo-ncw.org
- فاكس رقم (٢٣٨٧٠٥٩٥)
- موبايل رقم ٠١٢٨٨٦٢٣٣١٨-٠١٠٠٣٣٠٣٩٩٠
- التنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات لإرسال الشكاوى التي تم تلقيها إلى اللجنة، على فاكس رقم (٢٤١٤٢٦١٤)

إطار رقم ٣٨ : بيان أعداد ونسب شكاوى الناخبات التي تم تلقّيها خلال مرحلة الاستفتاء على الدستور :

تصدرت محافظة القاهرة المركز الأول في معدل الشكاوى بعدد (٢٠٠) شكوى بنسبة ٦٢,٥٪ تلتها محافظة الإسكندرية بعدد (٣٧) شكوى بنسبة ١١,٦٪، ثم محافظة الغربية في المركز الثالث بعدد (٢١) شكوى بنسبة ٦,٦٪، بينما احتلت محافظة الدقهلية المركز الرابع بعدد (٨) شكاوى بنسبة ٢,٥٪ ، واحتلت محافظة أسيوط المركز الخامس بعدد (٧) شكاوى بنسبة ٢,٣٪ .

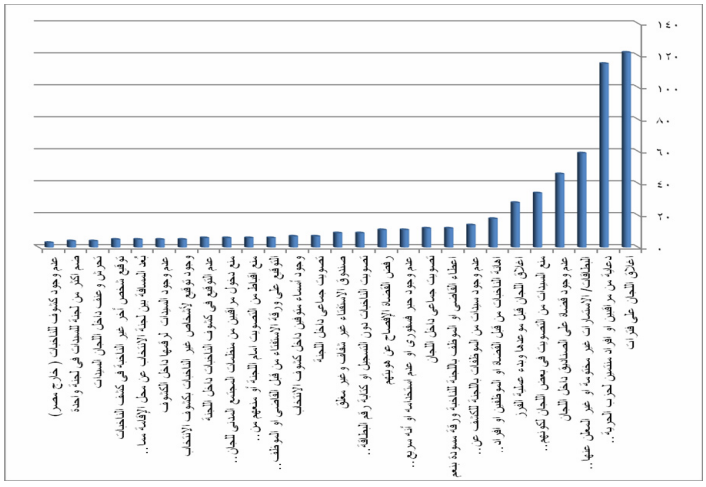

وبعد طرحه للاستفتاء، صدر الدستور غير معبّرٍ عن آمال المرأة المصرية، ولا يلبي طموحاتها في النص بشكل صريح على حقوقها المتمثلة في المساواة ،وتجريم التمييز، وتفعيل قاعدة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال... وفي هذا الصدد:

- عقد المجلس مؤتمرًا تحت عنوان "المرأة بين مضمون الدستور والتزامات الاتفاقيات الدولية" شارك فيه عددٌ من أعضاء المجلس القومي للمرأة، ولجانه الدائمة وممثلين عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة Un Women، والأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية، التحالفات والحركات النسائية، واتحاد الكتاب، وعدد من الشخصيات العامة والصحفيين والإعلاميين، وهدف المؤتمر إلى مناقشة وضع المرأة في دستور مصر الجديد، واتساقه مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة التي وقعت عليها مصر.

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات تتمثل في :

- إعادة النظر في النصوص الدستورية التي قوّضت حقوق المرأة، ومكتسباتها التشريعية والسياسية، وحظر المساس بالتعديلات التشريعية القائمة في مجال الأسرة والطفولة.
- تأصيل وجود المجلس القومي للمرأة لأنه الجهة المنوط بها الدفاع عن حقوق المرأة بكافة فئاتها في مصر.
- التأكيد على أن المواثيق الدولية هي مواثيق ملزمة، وليست منشئة، وبالأخص في حقوق الإنسان .
- حظر المساس بالتعديلات التشريعية القائمة في مجال الأسرة والطفولة.
- ضرورة إنشاء مرصد في كل مؤسسة قومية، لرصد ومراقبة أي تمييز على أساس الجنس أو الدين ، ومعاقبة مرتكبيه.
- اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا لبيان أن حريات المرأة ووضعها في الاتفاقيات الدولية، وعدم تمكينها، هو مخالفة صريحة للدستور والقوانين.
- اقتراح عقد مؤتمر عن "الدور السياسي للمرأة في الدول الإسلامية".

وتوثيقًا للعلاقة بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني شارك المجلس في الندوات وورش العمل التي نظمتها تلك المنظمات للاتفاق على المبادئ الأساسية التي يجب أن يشملها الدستور الجديد وذلك على النحو التالي :

- المشاركة في اجتماع مجلس الأعمال المصري البريطاني BEBA وغرفة التجارة الأمريكية لمناقشة المواد الخاصة بوضع المرأة في الدستور، وتوعيتها بحقوقها المتضمنة فيه، واقتراح سبل تعزيزها وتمكينها من خلاله، وعرض المجلس خلال الاجتماع بيانه حول وضع المرأة في الدستور الجديد، ومقترحات اللجنة التشريعية بالمجلس حول وضع المرأة في الدستور.
- المشاركة في ورشتي العمل التي نظمهما مركز العقد الاجتماعي في إطار مبادرته للتوعية بالدستور وضمان المشاركة المجتمعية الواعية في وضعه ٠٠ وقد تناولت الورشتان التعرف على رؤى مجموعة من الباحثين والخبراء

المتخصصين ونشطاء المجتمع المدني فيما يتعلق بمقترح الدستور المصري الجديد على النحو التالي:

- الورشة الأولى لمناقشة "باب المقومات الأساسية للدولة" ، أكد خلالها المجلس على ضرورة الإبقاء على المادتين (١٣، ١٤) اللتين تدوران حول التوفيق بين حقوق المرأة وواجباتها وحماية الأمومة والطفولة، كذا اقتراح إدراج فقرة أو مادة عن المشاركة المجتمعية لضمان تمثيل منصف للمرأة في مشروعات القوانين التي تخصها.
- الورشة الثانية لمناقشة باب "الأجهزة الرقابية" ومناقشة المقترح المقدم من مركز العقد الاجتماعي حول إنشاء "هيئة مكافحة الفساد" والتي يقترح أن تكون هيئة مستقلة عن السلطة التنظيمية، لتفعيل الإرادة السياسية والمجتمعية لاجتثاث الفساد ودعم جهود مكافحته.

- المشاركة في الندوة التي نظمتها اللجنة المصرية للتضامن حول "**مشروع الدستور الجديد**" وقد تم عرض الورقة التي أعدتها اللجنة التشريعية بالمجلس حول رؤية المجلس في بعض مواد الدستور الخاصة بالمرأة ومنها حظر التمييز وإنشاء آلية لمراقبة وإصدار تشريع يجرمه.
- المشاركة في الندوة التي نظمتها لجنة المرأة بقطاع الأعمال بغرفة التجارة الأمريكية تحت عنوان "**حقوق المرأة في دستور مصر الجديد**"، حيث تمت مناقشة المواد الخاصة بالمرأة في الدستور الجديد وسبل دعم وضع المرأة فيه، وانتهت الندوة إلى الموافقة على جميع البيانات التي تصدر عن الائتلافات النسائية بهدف تكوين جماعات ضغط وحشد للرأي العام، ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، وإيداع بيان المجلس القومي للمرأة حول "وضع المرأة في الدستور الجديد" لدى أمانة الندوة لنشره، وزيادة وعي المرأة بالدستور الجديد.
- المشاركة في المائدة المستديرة التي نظمها المجلس القومي للأمومة والطفولة تحت عنوان "**الأطفال المصريين وحقوقهم بالدستور**" بهدف مناقشة وضع الأطفال في المادة (٦٧) من مسودة الدستور، المتعلقة بحقوق الطفل وحظر تشغيله.. شارك في المائدة عددٌ من أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ، وعددٌ من ممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء والمتخصصين في مجال حقوق الأطفال.

إطار رقم ٣٩ :

عمالة الأطفال أحد العوامل الأساسية للتسرب من التعليم.

إطار رقم ٤٠ :

يبلغ عدد الأطفال العاملين في مصر ١,٦ مليون طفل وفقًا لنتائج المسح القومي لعمالة الأطفال من إجمالي ١٧,٥ مليون طفل.

إطار رقم ٤١ :

٤٨٪ من إجمالى الأطفال العاملين تركوا المدرسة، وتصل النسبة بين الذكور ٥٣٪ مقابل ٤٣٪ للإناث.

- االمشاركة في الندوة التي نظمتها مؤسسة هدى شعراوي، لمناقشة وضع المرأة في الدستور، والعنف ضد المرأة.
- االمشاركة في الوقفة الاحتجاجية لنساء مصر لرفض الدستور في ١٩ديسمبر٢٠١٢.

ثالثاً- قانون الانتخاب الجديد :

أعلن المجلس القومي للمرأة عن رفضه لمشروع قانون الانتخاب الجديد الذي تم مناقشته بمجلس الشورى، والذي ينص على أن تتضمن كل قوائم الأحزاب مرشحة واحدة على الأقل، على أن يكون ترتيبها في النصف الأول من القائمة، وذلك في الدوائر التي تمثل بأكثر من أربعة مقاعد، واصفاً إيّاه بالأمر الشكلي الذي لا يُعبّر عن رغبة حقيقية لمشاركة المرأة في البرلمان، حيث لا يؤدى هذا القانون إلى تمثيل المرأة بشكل يتناسب مع قدراتها وإمكانياتها ودورها في المجتمع ، ولا يحقق الطموحات التي تتطلع إليها المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير، كما يُصنّف مصر في مؤخرة الدول العربية من حيث نسبة تمثيل النساء في البرلمان، وهو ما يسيء إلى صورة مصر أمام المجتمع الدولي، باعتبار حقوق المرأة جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

وأكد المجلس على أن التمييز الإيجابي أمر معمول به في أغلب دول العالم، لتعديل الأوضاع الخاطئة في حال انعدام التمثيل السياسي للمرأة، كما أن مصر من الدول المُوقّعة على معاهدات دولية تُلزم الدولة بالتمثيل المناسب للمرأة في البرلمان، وبالتالي فإن صدور هذا القانون يخالف هذه التعهدات والاتفاقيات الدولية، مما يسيء إلى صورة النظام الحاكم في مصر أمام العالم، وهو أمر يسعى المجلس إلى وضعه نصب عينيه التزاماً بمكانة مصر الدولية.

إطار رقم ٤٢ :

الفكرة الأساسية وراء نظام الكوتا هو ضمان عدم عزل المرأة عن الحياة السياسية، فالمرأة في الكثير من المجتمعات تتعرض للإقصاء السياسي وبالتالي إجبار الأحزاب على إدماجها في اللوائح الانتخابية سيمنحها الفرصة للمشاركة السياسية.

وفي هذا الصدد.. نظّم المجلس بعضاً من الفعاليات للإعلان عن موقفه من قانون الانتخاب الجديد، وذلك على النحو التالي:

حلقة نقاشية موسعة بعنوان **"قراءة في مسودة قانون الانتخابات البرلمانية .. أين المرأة على الخريطة السياسية"** .. في يناير ٢٠١٣ ضمت ١٢ حزبًا سياسيًا وعددًا من الشخصيات العامة والرموز السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والفقهاء الدستوريين، لمناقشة قانون الانتخابات البرلمانية، وقد خرجت الحلقة بعدة توصيات، انبثقت منها عدة اجتماعات لمجموعة الأحزاب، بهدف التنسيق والتواصل فيما بينهم بشأن إعداد قائمة بالسيدات اللاتي يمكن وضعهن في الثلث الأول من

قائمة الأحزاب التي ستخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، ورفض مشروع القانون الحالي... وقد خرجت الاجتماعات بالاتفاق على النقاط التالية:

- ميثاق شرف معلن بين المجلس القومي للمرأة والأحزاب لتحديد آليات ومعايير اختيار المرشحات، لإدراجهن على القوائم.
- التعاون بين المجلس القومي للمرأة، والجبهة الوطنية لنساء مصر، وإعداد قائمة بأسماء الراغبات في خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة على مستوى المحافظات وإرسالها إلى جميع الأحزاب لإدراجهن على قوائمهم في انتخابات برلمان ٢٠١٣.
- إنشاء خط ساخن لشكاوى المرأة بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات، لحل المشكلات التي تواجهها أثناء العملية الانتخابية.
- التشبيك مع الجمعيات الأهلية المختصة بحقوق المرأة، لما لها من دور في تأهيل السيدات لخوض الانتخابات.
- القيام بحملة إعلامية مكثفة تحت شعار "علّمي على قائمة الستات اللي هيجبولك حقك وحق أولادك".

- المشاركة في اجتماع خبراء الاتحاد الدولي للبرلمانيين والذي دعي إليه أمين عام البرلمانيين الدوليين، وضم عددًا من الخبراء الدوليين في مجال البرلمانيات العالمية خاصة في مجال الكوتا، وهدف الاجتماع إلى فتح مجال للحوار وتبادل الخبرات والآراء حول كيفية الوصول إلى أفضل تمثيل للمرأة في برلمان مصر المقبل.

وفي ضوء دور المجلس في نشر الوعي في المجتمعات المحلية بضرورة مشاركة المرأة في التنمية وخاصة في المجال السياسي، وتشجيع المرأة على خوض الانتخابات، وتدريبها على كيفية إدارة الحملة الانتخابية .. نظم المجلس حزمة من البرامج التدريبية حول التأهيل والمشاركة السياسية، وإدارة الحملات الانتخابية، والتي جاءت على أولويات خطته التدريبية للعام ٢٠١٢-٢٠١٣ .

(لمزيد من المعلومات عن النشاط التدريبي للمجلس، رجاء الاطلاع على ص ٩١)

إطار رقم ٤٣ :

ارتفع عدد النساء في البرلمان الجزائري إلى ١٤٥ امرأة من أصل ٤٦٢ معقدًا، وذلك بعد التعديلات التي أقرتها الحكومة الجزائرية في الإصلاحات السياسية الأخيرة التي تمنح للمرأة نسبة مشاركة تتراوح بين الـ ٣٠ والـ ٥٠ بالمائة في المجالس المنتخبة .

إطار رقم ٤٤ :

- تتصدر الجزائر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان لتحتل المرتبة ٢٥، تليها تونس التي تحتل المرتبة ٣٤ عالميًا بنسبة ٢٦,٧ ٪، ثم العراق في المرتبة ٣٨ بنسبة ٢,٢٥ ٪ والسودان في المرتبة ٤١ بنسبة ٦,٢٤ ٪، ثم موريتانيا في المرتبة ٥٥ بنسبة ١,٢٢ ٪.
- وتحتل الجزائر مراتب متقدمة مقارنة بعدد من الدول الغربية، مثل فرنسا التي تحتل المرتبة ٦٩ في العالم بـ ١٠٩ نساء في البرلمان الفرنسي، أي بنسبة ١٨,٩ ٪ من إجمالي نواب البرلمان الفرنسي البالغ عددهم ٥٧٧ نائبًا، وكذلك سويسرا التي جاءت في المرتبة الـ ٣٠ عالميًا بـ ٢٨,٥ ٪.

يتصدر التصنيف العالمي دولة رواندا بـ٥٦,٣ ٪ من النساء في برلمانها الوطني، ثم كوبا في المرتبة الثالثة بـ٤٥,٢ ٪ وبعدها السويد بـ٤٤,٧ ٪، وفنلندا في المرتبة السادسة بـ٤٢,٥ ٪.

المصدر: الموقع الالكتروني

http://www.vitaminedz.com/ar/Algerie

● صياغة الحقوق التشريعية والقانونية للمرأة

صياغة الحقوق التشريعية والقانونية للمرأة

يقوم النظام السياسي على "مبادئ الديموقراطية والشورى، والمواطنة التي تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وذلك كله على النحو المبين في الدستور."

المادة (٦) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٢

يصعب قيام المرأة بممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدون تعريفها ورفع وعيها بأهمية تلك الحقوق، لذلك فإن توعيتها بحقوقها القانونية والسياسية يُعد خطوة أولى لدعم مشاركة المرأة في شئون المجتمع والدولة.

ويحتاج رفع وعي المرأة بحقوقها القانونية إلى آليتي التمكين والتفعيل. ويساهم التمكين في إزالة المعوقات المؤسسية التي تحول دون وصول الأفراد إلى فرص تنموية وكذلك تدعيم العوامل التي من شأنها أن تسهل وصول الأفراد لهذه الفرص.

تصدي المجلس لمحاولات الانتقاص من حقوق المرأة :

وفي هذا الصدد ... قام المجلس القومي للمرأة بحشد الفقهاء والمتخصصين في الفقه والقانون من الأزهر الشريف ودار الإفتاء ووزارة العدل ومجلس الدولة ومراكز البحوث الاجتماعية لإعداد الآراء الفقهية والقانونية والدراسات للرد على بعض المقترحات التي تنتقص من حقوق المرأة، كما قام المجلس بالجهود التالية:

- تنفيذ برنامج للتصدي لزواج الصفقة: إحدى صور الاتجار في المرأة في بعض قرى محافظات الجيزة والقاهرة والشرقية والإسكندرية، بالتعاون مع أربعة جمعيات أهلية لتعزيز الثقافة القانونية للمرأة في إصدار دراسات بحثية تناولت الإطار القانوني والتنفيذي للخدمات المقدمة لضمان زيجات الصفقة .
- مخاطبة وزارة الأوقاف: لوقف عدد من الحملات التي يشنها بعض أئمة الجوامع للحث على الزواج الثاني .
- مخاطبة وزارة التربية والتعليم: بشأن حذف الوزارة لصور الرائدات المصريات من المناهج الدراسية بمراحل التعليم المختلفة .
- محو الأمية القانونية للمرأة : من خلال تمكينها من الحصول على المعلومات القانونية الضرورية في مجالات الأحوال الشخصية المختلفة، وفي هذا الشأن.. تم إعداد دراسات قانونية حول موضوعات (سن الحضانة – الرؤية – سن الزواج – الخلع – الولاية التعليمية).

ومع تصاعد الدعاوى التي تطالب بالانقضاض على الحقوق التي سبق وأن

حصلت عليها المرأة بعد كفاح طويل دام لعقود عدة، من جانب بعض تيارات الإسلام السياسي المتشددة، خاصة فيما يتعلق بقوانين الخلع، ورؤية الأطفال وحضانتهم، حيث قدّم أحد نواب مجلس الشعب المنحل مشروعاً لإلغاء قانون الخلع، وخفض سن الحضانة للأطفال لدى الأم الحاضنة إلى ٧ سنوات للولد، و٩ سنوات للبنت، بدلاً مما هو معمول به في القانون الحالي وهو ١٥سنة لكليهما.

في هذا الصدد... استعان المجلس بالأزهر الشريف، ودار الإفتاء، وقام بمخاطبة وزارة العدل، وكلا من الدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، والمستشار محمود الخضيري رئيس اللجنة التشريعية، والدكتور طلعت مرزوق رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس، وتضمنت الخطابات الأسانيد الشرعية والقانونية والدستورية التي تدعم رأى المجلس بشأن التصدي للمقترحات القانونية التي تنتقص من الحقوق الشرعية للمرأة.

وكان لهذه الجهود الأثر البالغ في عدم الاعتداد بمقترحات تعديل القوانين التي تنتقص من حقوق المرأة، والإبقاء على نصوص قوانين الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالخلع، ورؤية الأطفال، وسن الحضانة للأطفال كما هي دون تعديل، إثباتاً أن الشرع والدين والمواد الفقهية تتنافى مع تلك المقترحات.

- وبخصوص ما أثير في بعض الصحف، وأثناء فعاليات مؤتمر المجلس "هي والرئيس" أن بعضًا من مندوبي المرشحين في الانتخابات الرئاسية يلجئون لسحب بطاقات الرقم القومي من بعض السيدات الفقيرات أو الأميات مقابل مبلغ مالي، وتسليمها لسيدات منتقبات مواليات لهم، للدخول بها إلى اللجنة الانتخابية واختيار المرشح المذكور.
- خاطب المجلس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية مطالبًا إيّاها بالإعلان عن اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتصدي لمن يشاركون في العبث بمصالح الوطن بانتحال هؤلاء السيدات لشخصيات سيدات أخرى بغرض التزوير، وشراء الأصوات.

وسعيًا للتصدي للدعاوى والأقاويل المثارة في المجتمع بشكل لافت، وتستهدف الانتقاص من حقوق المرأة التي يكفلها الإسلام، أطلق المجلس مبادرة "**تصحيح المفاهيم المغلوطة حول المرأة**" قام على إثرها بـ:

إطار رقم ٤٥ :

تبين إحصائيات وزارة العدل الصادرة عام ٢٠١٢ أن نسبة طلبات الحضانة والضّم التي قُدّمت لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحاكم الأسرة خلال الأربع أعوام السابقة لا تتعدى ٥٪ من إجمالي الطلبات، بينما طلبات الرؤية لم تتعدى ٧, ٤٪، كما أن متوسط طلبات النفقات بأنواعها قد بلغت ٢٨٧ ألف طلب، نسبتها ٨٢٪ من إجمالي ما قدم لمكاتب التسوية خلال تلك السنوات، وهو ما يُظهر حجم المعاناة الحقيقية التي تتحملها الأم أمام عناد بعض الآباء في سداد ما هو مُقرر عليهم شرعًا من نفقات لأبنائهم.

١- التعاون مع الأزهر الشريف لإصدار وثيقة المرأة في الإسلام :

استقبل الإمام الأكبر فضيلة الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر، رئيس المجلس القومي للمرأة، وذلك لمناقشة دور الأزهر الشريف في حماية الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للمرأة والتأكيد عليها وخلق آليات جديدة للتعاون بين الأزهر الشريف والمجلس

القومي للمرأة.

وأكد الشيخ أحمد الطيب أن مؤسسة الأزهر لن تسمح لأي فئة أن تسلب من المرأة المصرية حقوقها لأن الشريعة الإسلامية كرمتها ومنحتها حقوقها كاملة، مشددًا على ضرورة إعادة صياغة المرأة تعليمياً وثقافياً لأنها تعرضت للظلم والقهر لسنوات طويلة وتنازلت مرغمة عن حقوقها، مشيرًا إلى ضرورة التمسك بالتعاليم الإسلامية والتقاليد الشرقية ، والتفرقة بين الحقوق الإنسانية في المجتمعات المختلفة.

كما طالب فضيلته بتشكيل لجنة من علماء الأزهر وخبراء التعليم والكنيسة والإعلام والاجتماع والفنانين والأدباء لوضع الرؤية المستقبلية للمرأة المصرية خلال السنوات القادمة، وتغيير الثقافة المجتمعية عن المرأة ودورها في المجتمع وفقاً لما أقرته الشريعة الإسلامية.

وأكد الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف أن الأزهر بصدد إصدار "وثيقة المرأة" لتوضيح منزلة المرأة في الإسلام والحقوق والواجبات التي أقرتها الشريعة الإسلامية لها، على أن تكون تلك الوثيقة المرجعية الأساسية لجميع الأنشطة والأفكار والرؤى في مجال المرأة في مصر.

ومن جانبها أعربت السفيرة رئيس المجلس أن الإسلام كرم المرأة ومنحها حقوقاً لم تحصل عليها حتى في المجتمعات المتقدمة، وأن المجلس القومي للمرأة سيلجأ دومًا إلى الأزهر الشريف فيما يخص المرأة المصرية باعتباره المرجعية الإسلامية الوحيدة في مصر.

٢. لقاء مع مفتي الديار المصرية :

بهدف توضيح نظرة الإسلام السمحة للمرأة، والتأكيد على أنه يعلي من شأنها ويمنحها حقوقًا لم تنص عليها القوانين الوضعية.

٣. عقد عددًا من اللقاءات مع الفقهاء والدعاة :

بهدف إعداد كتيبات بلغة بسيطة تصل لمختلف شرائح المجتمع، وتتناول التعريف بحقوق وواجبات المرأة في الإسلام.

إطار رقم ٤٦ : حملة النساء التركيات للإصلاح

على مدى السنوات العشر الماضية شهدت تركيا إصلاحاً تشريعياً استثنائياً في مجال حقوق المرأة جاء مدفوعاً في جزء كبير منه بجهود المناصرة وحشد التأييد التي قامت بها الحركة النسائية ويستند القانون المدني الجديد الذي صدر في عام ٢٠٠١ على مبدأ المساواة في الحقوق والمسئوليات داخل الأسرة .

كان النضال لكسب هذه الإنجازات القانونية التاريخية طويلاً ومضنياً ، وعندما صادقت حكومة تركيا على اتفاقية سيداو في عام ١٩٨٥ انتهزت الحركة النسائية الفرصة للضغط من أجل إصلاح القانون المدني لكن الآمال تبددت عندما فشلت سلسلة من الالتماسات للتغيير في الحصول على موافقة البرلمان وخلال التسعينيات من القرن العشرين بنت الناشطات النسويات حراكهن وسلطن الضوء على كيفية انتهاك القانون المدني لضمان الدستور التركي للمساواة بين الجنسين والتزامات تركيا بموجب اتفاقية سيداو .

بحلول إبريل ٢٠٠٠ كانت حكومة ائتلافية قد أعدت مشروع قانون مدني يدمج مطالب النساء بالمساواة الكاملة بين الجنسين ولكن تحالفاً من البرلمانيين المحافظين أعاق مشروع القانون ، كان الجانب الأكثر إثارة للجدل في مطالب النساء مرتبطاً بالملكية الزوجية ، حيث ادعى الخصوم أن الاقتراح بوجوب تقسيم الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج بالتساوي مناف للتقاليد التركية ومن شأنه أن يدمر الأسرة ويزيد معدلات الطلاق ويؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير المجتمع التركي .

كان رد الحركة النسائية بأن شكلت ائتلافاً واسعاً من أكثر من ١٢٠ منظمة غير حكومية من جميع أنحاء البلاد واجتمعت منظمات حقوق المرأة تمثل قطاعات مختلفة من المجتمع وتوجهات إيديولوجية مختلفة لإطلاق حملة على قاعدة مشتركة كان من تكتيكات التحالف الأكثر نجاحاً كسب تأييد وسائل الإعلام سعياً لتحريك نقاش عام حول دور المرأة في المجتمع والتوعية بحقوقها .

يعادل القانون الجديد السن القانونية الدنيا للزواج ويمنح حقوق الميراث نفسها لجميع الأطفال سواء ولدوا داخل إطار الزواج أو خارجه ويفرض تقاسم الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج بالتساوي .

بعد تمرير القانون المدني في عام ٢٠٠١ ومدعوماً بنجاحه حول تحالف المنظمات غير الحكومية انتباهه إلى قانون العقوبات فالقانون القديم كان يصنف جرائم مثل الاغتصاب أو الخطف أو الإساءة الجنسية للمرأة بأنها جرائم ضد المجتمع أطلقت الحركة النسائية حملة جريئة بلغت ذروتها في قانون عقوبات جديد في عام ٢٠٠٤ تضمن تجريماً للاغتصاب الزوجي والتحرش الجنسي في مكان العمل وتنقيحاً لجميع المواد التي تميز بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات وتعزيزاً للأحكام المتعلقة بالإساءة الجنسية للأطفال إضافة إلى ذلك منعت القانون الجديد إصدار أحكام مخففة على مرتكبي مايسمى جرائم الشرف أو المغتصبين الذين يتزوجون من ضحاياهم .

المصدر: تقدم نساء العالم ٢٠١١، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- تقدّم المجلس بمذكرة إلى المحكمة الدستورية العليا لكشف بعض المخالفات الدستورية الواردة بمشروع قانون الانتخاب، وتعديلات القانون رقم ٧٢/٣٨ بشأن مجلس الشعب، والقانون رقم ١٩٥٦/٧٣ لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الذي ناقشه مجلس الشورى مؤخرا، وأحاله إلى المحكمة الموقرة بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٣، وذلك من منطلق المسئولية الدستورية للمجلس القومي للمرأة التي تضمنها القرار الجمهوري الصادر بإنشائه .

وأوضح المجلس في مذكرته أن تلك المخالفات تمثلت في مخالفة النصوص الواردة بالمشروع لبعض ما ورد في ديباجة الدستور وهى:

- البند ثانيًا من الديباجة بشأن تعميق التعددية السياسية والحزبية، وإسهام الشعب في صنع القرارات الوطنية.
- البند ثالثاً بشأن أنه لا كرامة لوطن لا تكرم فيه المرأة، فالنساء شقائق الرجال وشريكات في المكتسبات والمسئوليات الوطنية.
- البند خامساً حول المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع مواطنين ومواطنات، فلا تمييز ولا وساطة ولا محاباة في الحقوق والواجبات .

وأكّد المجلس أن مشروع القانون المقترح يخالف بعض المواد الدستورية وهي :

المادة (١٠) التي تنص على أن الدولة تولى عناية وحماية خاصة للمرأة المعيلة والمطلقة والأرملة، وهو ما يؤكد أن العناية الخاصة لا تعتبر تمييزًا ولا إخلالاً بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، ومع ذلك تفتقد تلك النصوص المقترحة لنوع العناية أو الحماية لأي منهنّ أو لغيرهنّ .

- المادة (٣٣) والتي تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك .
- المادة (٥٥) التي تنص على أن مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني ولكل مواطن حق الترشح والانتخاب.
- المادة (٧١) والتي تنص على أن تكفل الدولة رعاية النشء والشباب وتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة ،وبما أن المرأة نصف المجتمع ونصف الشباب فيجب مراعاة نسبتها التي تعادل ٤٨,٩٪.
- المادة (٨١) والتي تنص على أن الحقوق والحريات لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً .
- المادة (١١٣) التي توجب أن تكون من بين شروط العضوية لمجلس النواب ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات .

وأوضح المجلس أن المادة (١١٣)حتمية لتحقيق التمثيل العادل للسكان، وحيث أن تعداد المرأة ٤٨,٩٪ من إجمالي السكان، وتمثل ٤١ ٪ من عدد المقيدين بالجداول الانتخابية، فإن عدالة تمثيل المقاعد توجب مراعاة نسبة النوع من عدد السكان بذات النسبة، حتى يتحقق التمثيل العادل للسكان كماً ونوعاً من المقاعد الانتخابية وإلا كانت التعديلات مناقضة للدستور .

- وفي ضوء تبني المجلس لقضية الغارمات وهن النساء التي تم حبسهن في قضايا

الشيك والكمبيالة لاستغلال أميتهن فقد قام المجلس بعقد سلسلة من الندوات تحت عنوان "التوعية بمخاطر الشيك والكمبيالة" بهدف توعية السيدات بالمخاطر الكبيرة الناجمة عن توقيع الشيك أو الكمبيالة على مستوى المحافظات، وقد تم عقد عدد ثلاث ندوات بمحافظات الغربية والجيزة والفيوم ضمت أعضاء لجنة المحافظات بالمجلس، أمينات المرأة بالأحزاب، وممثلي الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات وممثلات لرائدات حضريات وبعض السيدات الغارمات ممن قضين فترة العقوبة بمحافظات الغربية والدقهلية والشرقية والقاهرة.

- تمكن فرع المجلس بمحافظة جنوب سيناء من توثيق عدد ٦١٦ حالة زواج قبلي في الفترة من يناير ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٣ في مدن (الطور، أبورديس، رأس سدر، سانت كاترين، أبوزنيمة، ووادي فيران) وذلك بالتعاون مع مركز جنوب سيناء لدعم المرأة، وجمعية أبناء سيناء بأبورديس، وجمعية المستقبل.

ويتبنّى المجلس هذا الموضوع الهام، لما له من آثار اجتماعية خطيرة على الزوجة والأطفال، حيث يتسبب الزواج القبلي (العرفي) في حرمان الأطفال من الالتحاق بالمدارس، أو إصدار شهادة ميلاد لهم، كما تعاني الزوجة في حالة الطلاق أو وفاة الزوج، حيث لاتستطيع الحصول على حقوقها المالية، وتحرم من الميراث.

تجدر الإشارة إلى أن جهود المجلس مستمرة في باقي المحافظات، التي تنتشر بها هذه الظاهرة للعمل على حصر هذه الحالات، وتوثيقها للحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للزوجة والأبناء.

إطار رقم ٤٧ : وصول المرأة إلى المحاكم الدينية في أندونيسيا :

تعتبر المحاكم الدينية في أندونيسيا وسيلة مهمة للنساء الساعيات لتحقيق العدالة اعترافاً منها بذلك تقوم المحكمة العليا بالعمل في شراكة مع المجتمع المدني لتعزيز الوصول لتلك المحاكم ومراقبة أدائها.

إن التسجيل القانوني للزواج والطلاق ليس مهماً فقط لضمان حقوق المرأة داخل الأسرة بل هو أيضاً ضروري لضمان وصولها إلى الخدمات العامة فشهادات الزواج مطلوبة في كثير من الأحيان للحصول على شهادات ميلاد للأطفال والتي هي بدورها مطلوبة للتسجيل في المدارس والمطالبة بحقوق الميراث بالمثل فلكي تتمكن النساء من الوصول إلى الإعانات الحكومية المخصصة للأسر الفقيرة فإنهن بحاجة إلى وثائق الطلاق القانونية لإثبات أحقيتهن .

لكن في مسح لعضواتها، وجدت المنظمة غير الحكومية النسائية بيمبردايان بيريمبوان كيبالاكيلوارجا (PEKKA) أن زواج أقل من ٥٠ ٪ فقط من المجيبات معترف به قانوناً و ٨٦ ٪ لم يسجلن طلاقهن قانونياً و٥٦ ٪ من أطفالهن ليس لديهم شهادات ميلاد ، كما ذكرت ثلث عضوات PEKKA اللاتي يعشن

تحت خط الفقر أنهن يواجهن صعوبات في الوصول إلى الإعانات والخدمات مثل الرعاية الصحية المجانية وبرامج التحويلات النقدية ، تتولى المحاكم الدينية ٩٨ ٪ من جميع قضايا الطلاق القانوني في أندونيسيا ولكن تكاليفها يمكن أن تشكل عائقاً أمام النساء فمتوسط التكلفة الكلية للحصول على الطلاق عن طريق المحاكم الدينية هو ٩٠ دولاراً ، أي ما يقرب من أربعة أضعاف الدخل الشهري للأشخاص الذي يعيشون على خط الفقر ، لكن نحو ٩٠ ٪ من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع قلن أنهن أكثر استعداداً للجوء للمحاكم للحصول على الطلاق إذا تم إعفاؤهن من رسومها أو إذا عقدت محاكم دورية في مدن قريبة .

إن انعدام الوعي بالحقوق هو أيضاً مشكلة لذلك تقوم الـ PEKKA بالتعاون مع برنامج العدالة للفقراء التابع للبنك الدولي بتنسيق شبكة من المساعدين القانونيين المدربين الذين يروجون لمحو الأمية القانونية ويقدمون الدعم العملي لتمكين النساء من الوصول إلى المحاكم الدينية لتسجيل زواجهن وطلاقهن بشكل رسمي ، وبدورها تجمع منتديات الأطراف المعنية المتعددة بين القضاة والشرطة والحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين التنسيق وتعزيز استجابة مقدمي خدمات العدالة .

استخدمت الـ PEKKA تجربتها على مستوى المجتمع المحلي للضغط على الحكومات المحلية والوطنية من أجل التغيير حيث رفعت المحكمة العليا عدد المحاكم الدورية في المناطق الريفية والنائية واستحدثت سياسة إعفاء الفقراء من رسوم المحاكم ، كما تم على مدى العامين الماضيين زيادة الميزانية المخصصة للمحاكم الدينية بنسبة ٣,٥ مليون دولار أي بزيادة سنوية قدرها ١٨ ضعفاً ولمراقبة التقدم المحرز يجري استخدام نظام بيانات شبكة الانترنت ورسائل قصيرة شهرية بين المديرية العامة للمحاكم الدينية و٣٧٢ محكمة موزعة في جميع أنحاء البلاد ، وتشير البيانات أن عدد الفقراء الذين استفادوا من المحاكم الدينية ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ زاد بنسبة ١٤ ضعفاً .

المصدر: تقدم نساء العالم ٢٠١١ ، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

● أنشطة المجلس فى مجال العنف ضد المرأة

أنشطة المجلس
في مجال العنف ضد المرأة

تتعرض ملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم للاعتداء، والضرب، والاغتصاب، والتشويه بل وحتى للقتل فيما يشكل انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ... وأدعو في هذا اليوم الدولي جميع الحكومات للوفاء بتعهداتها بوضع حد لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وأحث الجميع على دعم هذه الغاية الهامة.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بمناسبة اليوم
الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة
نيويورك، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢

العنف ضد المرأة والفتاة يمثل إحدى صور انتهاك حقوق الإنسان وكرامته، هذا بجانب ما يخلفه من آثار سلبية ليس فقط على المرأة ومشاركتها، بل على المجتمع المصري وصورته أمام العالم.

واتخذت أشكال العنف المنهج في مصر ضد النساء والفتيات أبعاداً وأهدافاً جديدة لم نعهدها من قبل، حيث تحولت المرأة إلى وسيلة لتحقيق أغراض سياسية؛ وهو ما اتضح عندما تعرضت المتظاهرات بميدان التحرير لحالات تحرش جنسي جماعي من مجموعات منظمة، يتمثل هدفها السياسي في إبعادها عن المشاركة بفعالية في الحياة السياسية.

إن أشكال العنف المنهج الذي يمارس ضد المرأة حاليا تمتد جذوره وأهدافه لتنال من مشاركتها وحريتها في المجتمع، وتحد من مساهمتها في الوصول لأهداف الثورة، ولا شك أن العنف ضد النساء والفتيات يرتبط ارتباطاً جوهريًا بكل الأدوار التي تقوم بها المرأة وتنعكس سلبياً على إمكانية ممارسة هذه الأدوار.

أولاً- العنف ضد المرأة:

تتعرض النساء إلى العنف في جميع أنحاء العالم؛ و تعانى النساء من الإيذاء الجسدي و النفسي الذي يبلغ حد فقدان الحياة أحيانًا، كما تتحمل بعض المجتمعات التكلفة الاقتصادية المترتبة على علاج وإعادة تأهيل النساء الناجيات من العنف، وتحمل المجتمعات لتبعات ملاحقة مرتكبي العنف، هذا بالإضافة إلى الثمن الباهظ الذي يدفعه الأفراد الذين يتعرضون للصدمات، وما تؤدي إليه هذه الظاهرة من ضعف مشاركة النساء في تنمية مجتمعاتها وتقدمها.

وفي حين ينتشر العنف انتشارًا واسعًا، فإنه من المسائل التي يمكن تجنبها، وهنا يقع على المؤسسات المعنية الحكومية وغير الحكومية دور أساسي في مواجهة ظاهرة العنف، حيث إن تمكين النساء من العيش في بيئة خالية من العنف يُعد من الأمور الأساسية

لتنمية مجتمعات آمنة ومنتجة، كما أن توفير الحياة الآمنة للنساء ولجميع أفراد المجتمع تُعد من المبادئ الأساسية التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية التي تلتزم مصر بها.

ويمثل العنف ضد النساء انتهاكًا للقيم الثقافية والدينية في مصر، ويبذل المجلس القومي للمرأة جهودًا رائدة لمواجهة العنف، والقضاء على التمييز ضد النساء في مصر، حيث عمل أعضاء اللجنة التشريعية بالمجلس بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في اقتراح تعديلات تشريعية تحقق مزيدًا من الردع للمخالفين، وقد تجلت هذه الجهود في **إعداد مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة**، بتكليف من السيد د. هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء، كما يستمر المجلس بالتعاون مع باقي الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المصرية، في إطلاق المبادرات التي من شأنها مواجهة العنف ضد النساء، وفي هذا الصدد، قام المجلس بـ:

- إجراء استطلاع رأي مبدئي لما يقرب من ١٣٥٠٠ فتاة وسيدة على مستوى محافظات الجمهورية حول ظاهرة العنف ضد المرأة.
- عقد المجلس مؤتمرات محلية بفروعه بجميع المحافظات تحت عنوان "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية" بهدف إقامة حوار مجتمعي للتوعية بخطورة ظاهرة العنف المجتمعي ضد المرأة، وأبعادها، وآثارها السلبية على المرأة ومن ثَمَّ الأسرة والمجتمع، كما تناول الحوار دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للظاهرة من خلال الحث على تغيير السلوك المجتمعي والموروثات الثقافية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة.

إطار رقم ٤٨ : ما هو العنف ضد المرأة؟

تم اعتماد تعريف إعلان القضاء على العنف ضد النساء لعام ١٩٩٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 104 / A/RES/48 الذي يعرف العنف ضد النساء بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية، أو الجنسية، أو النفسية؛ بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

كما تشمل دراسة الأمين العام للأمم المتحدة مزيدًا من التفاصيل في هذا المجال: "يتضمن العنف الجسدي الاستعمال القصدي للقوة الجسدية أو السلاح من أجل إيذاء امرأة أو إصابتها؛ كما يتضمن العنف الجنسي التلامس الجنسي بالإكراه، أو إجبار المرأة على ممارسة جنسية دون موافقتها، أو ممارسات جنسية ناقصة أو كاملة مع امرأة مريضة، أو معاقة، أو تحت ضغوط، أو تحت تأثير الخمر أو أي مخدرات أخرى. أما العنف النفسي، فينطوي على السيطرة على المرأة، أو عزلها، أو إذلالها، أو إحراجها. ويشير العنف الاقتصادي إلى منع المرأة من الحصول على الموارد الأساسية أو التحكم فيها"

المصدر: دراسة العنف ضد النساء في مصر، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩

عـقـد المجلـس تزامنا مع اليوم العالمي للقضـاء على العنـف ضـد المـــرأة مؤتمرا تحت عنوان "نحو حياة آمنة للمرأة المصرية" بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women، مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة UNIC، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) UNICEF، صندوق الأمم المتحدة للسكانUNFPA، ومنظمة الصحة العالمية بمصرWHO، المجلس القومي للطفولة والأمومة NCCM

تضمـنت الاحتفاليـة عـرض نتائـج الاستبيان الذي سبق وأن أجراه المجلس على ٥٠٠ سيدة بمختلف محافظات الجمهورية، بشأن أكثر أشكال العنف انتشاراً في مصر، وأفضل الحلول لوقف العنف ضد المرأة.

كما استهدفت الاحتفالية عرض نماذج للعنف من واقع المجتمع المحلى ،وبحث سبل مناهضته في المدارس والجامعات، وأسباب العنف الأسرى وآثاره وطرق علاجه، بالإضافة إلى استعراض جهود المؤسسات الحكومية والمدنية في مواجهة هذه الظاهرة، وعرض شهادات وقصص نجاح في مجال تمكين المرأة والفتيات.

- قام المجلس بحملة لجمع مليون توقيع من النساء والفتيات لمناهضة العنف ضد المرأة.
- تصدى المجلس لمحاولة أحد الأحزاب إجراء عملية الختان مجانًا للفتيات في قرية أبو عزيز بالمنيا، وذلك بالاتصال بالسيد محافظ المنيا ووزارة الصحة والمطالبة بالوقف الفوري لهذا الانتهاك، وتطبيق القانون بحسم، حماية لبنات مصر من أي انتهاك لأجسادهن.
- عكف المجلس بالتعاون مع مجموعة من مستشاري اللجنة التشريعية بالمجلس، ومنظمات المجتمع المدني المعنية، على إعداد "مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة" لعرضه في الدورة البرلمانية المقبلة.. وفي إطار ذلك تم تشكيل لجنة ضمت عددًا من ممثلي وزارة العدل، والمجتمع المدني، والمتخصصون والخبراء المعنيين، لوضع خطـة لمكافحـة العنـف ضـد المرأة، واتفقت اللجنة على ضرورة تعديل وإضافة بعض النصوص على قانون العقوبات للخروج بنص واضح للتحرش بلفظه وفعله،

إطار رقم ٤٩ : اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ نوفمبر، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وذلك طبقا للقرار ١٣٤/٥٤، المؤرخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٩، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم أنشطة في ذلك اليوم تهدف إلى زيادة الوعي العام لتلك المشكلة.

وقد درج أنصار المرأة على الاحتفال بيوم ٢٥ نوفمبر بوصفه يوماً ضد العنف منذ عام ١٩٨١. وقد استُمدّ ذلك التاريخ من الاغتيال الوحشي في سنة ١٩٦٠ للأخوات الثلاثة ميرابال اللواتي كن من السياسيات النشيطات في الجمهورية الدومينيكية، وذلك بناء على أوامر الحاكم الدومينيكي روفاييل تروخيليو (١٩٣٦-١٩٦١)

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ اتخذت الجمعية العامة قرارًا حـــول إعـــلان بشـــأن القضاء على العنف ضد المرأة (A/RES/48/104).

المصدر: الموقع الالكتروني للأمم المتحدة

وأوصت اللجنة بمخاطبة السيد رئيس الجمهورية نحو إصدار مرسوم بقانون رادع للحد من العنف والتحرش بالمرأة المصرية، ومخاطبة وزراء الإعلام- التعليم – الأوقاف للتأكيد على توجيه رسائل أخلاقية لمواجهة ونبذ العنف، والتوعية بحقوق المرأة القانونية، من خلال القنوات الشرعية بتلك الوزارات.

- أصدر المجلس أربعة بيانات صحفية أعرب فيها عن إدانته الكاملة لجميع أنواع العنف والانتهاكات التي تتعرض لها المظاهرات السلمية في جميع ميادين مصر والتي يشارك فيها رجال ونساء مصر الشرفاء، خاصة مع وجود حالات اغتصاب وتحرش بالفتيات أثناء مشاركتهن في المظاهرات، وأعرب المجلس في بياناته عن إدانته لذلك الفعل الذي يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، وخرقا لكافة الدساتير والمواثيق الدولية، كما ناشد المجلس جميع السيدات والفتيات اللائي تعرضن لأي نوع من أنواع العنف والانتهاكات أثناء مشاركتهن في المسيرات والمظاهرات السلمية بسرعة التواصل مع المجلس لرفع دعاوى قضائية لهن، وفي هذا الصدد فقد تم تخصيص عدد من آليات الاتصال (الخطوط الأرضية وخط ساخن وفاكس) لسرعة التواصل معهن.
- المشاركة في منتدى الشركاء حول "مكافحة ومنع العنف ضد المرأة" والذي عقد بهيئة الأمم المتحدة في نيويورك، في إطار الإعداد لاجتماع للدورة ٥٧ للجنة وضعية المرأة في الأمم المتحدة ٢٠١٣، الذي يتبنى قضية المساواة بين الجنسين ،وتمكين المرأة ويُعنى بقضية مكافحة العنف ضد النساء والفتيات على وجه الخصوص.

وخلال كلمتها في المنتدى، استعرضت السفيرة مرفت تلاوي جهود المجلس للحد من العنف ضد المرأة، مشيرة إلى أن المجلس نظم لقاءات مع عدة وزارات ومؤسسات دينية لتفعيل الإجراءات التي اتخذتها تلك الوزارات لمناهضة العنف ضد المرأة، إلى جانب العمل على صياغة تشريعات جديدة من شأنها تكثيف العقوبات على التحرش والجرائم الجنسية، وسد الفجوة في التشريعات القائمة، كما كافح المجلس العنف ضد المرأة في مجال العمل عبر إنشاء وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات، وأضافت أن المجلس بصدد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي ترتكز على ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في تعزيز القوانين والأنظمة لمناهضة العنف ضد المرأة، تمكين وحماية المعنفات وأسرهن، ومنع جميع أشكال العنف من خلال رفع معدلات التوعية والتعليم.

وأكدت السفيرة مرفت تلاوي على أن القضاء على العنف ضد المرأة يستوجب أخذ الأمر بجدية عبر إطلاق حملة إعلامية قوية لتغيير عقلية وثقافة التعايش وقبول العنف ،والتنسيق على المستويين الوطني والدولي لتوفير البرامج والمساعدات للنساء والفتيات، ورفع الوعي داخل المدارس في سن مبكرة بخطورة العنف، مشيرة إلى أهمية أن تدعو المؤسسات الدينية إلى مناهضة العنف، وتوعية الأسر بالتخلي عن ممارسة مظاهر العنف ضد المرأة مثل

الختان ،وزواج مبكر ،كما يتعين على منظمة الأمم المتحدة والمانحين تعزيز التزام الدول نحو احترام الاتفاقيات الدولية، وتعزيز السياسات الوطنية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة.

تجدر الإشارة إلى أن منتدى الشركاء حول مكافحة ومنع العنف ضد المرأة قد استهدف رفع الوعي بالالتزامات التي من شأنها إنهاء العنف ضد المرأة، وتحديد المجالات الرئيسية والقضايا التي تتطلب تحقيق التوافق في الآراء، وتعزيز الحوار وبناء تحالفات لتسريع التنفيذ والمتابعة لنتائج لجنة وضعية المرأة بالأمم المتحدة.

- عقدت السيدة السفيرة رئيس المجلس لقاءً مع ممثلي عدد من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة ضمن الوفد المشارك في اجتماعات لجنة وضع المرأة CSW في دورتها السابعة والخمسين بنيويورك مارس ٢٠١٣ بحضور المنسق الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة UN Women ومدير مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالمجلس... وقد جاء الاجتماع للتأكيد على ضرورة التكاتف والتنسيق وتقسيم الأدوار بين الجهود الحكومية والأهلية من أجل إنجاح الدورة.

مشروع "نحو مدن آمنة خالية من العنف" :

هي مبادرة رائدة ينفذها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women تستهدف تحديد المناطق غير الآمنة، وتسجيل المخاطر التي تواجه النساء والفتيات في الأماكن العامة، وتحسين قدرة السلطات المحلية والجهات الفاعلة للتصدي للعنف ضد المرأة لجعل المدن أكثر أمناً.

في هذا الإطار تم افتتاح ثلاثة مكاتب لشكاوى المرأة لتلقي الشكاوى الخاصة بكافة أشكال العنف ضد المرأة، وتحليلها في المناطق العشوائية وهي الدويقة، عزبة الهجانة منطقة الكيلو ٤ ونصف في مقر جمعية مؤسسة الشهاب للتنمية المجتمعية، منشأة ناصر بمقر رابطة المرأة العربية بالمنطقة.

إطار رقم ٥٠ : مدن آمنة خالية من العنف

لمواكبة الجهود الرامية إلى الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، أطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UN Women برنامجًا جديدًا يهدف إلى جعل خمس مدن حول العالم أكثر أمنًا للنساء والفتيات، من خلال تطبيق استراتيجيات معينة لوقف العنف ضدهن ... تشمل مكوناته الرئيسية ما يلي :

١. فحص مستوى السلامة التي تتمتع بها المرأة لتحديد المناطق الآمنة والتدخلات اللازمة.

٢. إجراء استقصاءات وجمع بيانات للوقوف على حجم المخاطر التي تواجهها المرأة والفتاة يومياً في الأماكن العامة المتمثلة في تهديد سلامتها والتحرش بها.

٣. قيام السلطات المحلية باستحداث تدابير سلامة عملية بالتعاون مع المرأة ومجتمعاتها المحلية مثل تغيير الإنارة في الشوارع، ووضع العلامات وأماكن موقف الحافلات، وإتاحة فرص استخدام خطوط الاتصال الطارئ في محطات القطار الأخرى.

٤.تعزيز القوانين والسياسات لمعالجة هذه الأشكال من العنف صراحة، وإنهاء إفلات المعتدين من العقاب.

٥.بذل الجهود الوقائية، بما فيها تنظيم حملات إعلامية، وتعبئة المجتمعات المحلية بشأن مبدأ عدم التسامح على الإطلاق مع التحرش الجنسي والسلوك الشاذ تجاه المرأة، مع التركيز بصفة خاصة على إشراك الشباب والرجال من جميع الأعمار.

٦.تدريب السلطات المحلية والفاعلين الرئيسيين الآخرين وتحسين قدراتهم للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة في الأماكن العامة، بما في ذلك الشرطة والجهاز القضائي والخدمات الاجتماعية ووسائط الإعلام.

٧.الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية لتقييم ورصد استثمارات القطاع العام ذات الصلة لجعل المدن أكثر أماناً من أجل المرأة والفتاة.

ويركز هذا البرنامج على سكان المناطق الفقيرة في خمس مدن هي كيتو في الإكوادور، والقاهرة في مصر، ونيودلهي في الهند، وبورت مورسبي في بابوا غينيا الجديدة، وكيغالي في رواندا. وستساهم كل مدينة من هذه المدن في تطوير نموذج لوقف مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات فيها ليتم بعد ذلك تبني هذه النماذج في مدن أخرى في جميع أنحاء العالم.

ووفقاً للإحصائيات فهناك حوالي ٣,٥ مليارات شخص يعيشون الآن في المدن حول العالم وهناك ارتفاع في معدلات الجريمة من ضمنها المرتكبة بحق النساء والفتيات، وتعطي الدراسات الاستقصائية فكرة عن نطاق التحرش والعنف القائم على النوع ففي مصر ٨٣ ٪ من النساء عانين من التحرش الجنسي في شوارع القاهرة في حين أقر ٦٢ ٪ من الرجال بتحرشهم بالنساء وفي نيودلهي في الهند تفيد التقارير بوقوع عملية اغتصاب كل ٢٩ دقيقة وفي ليما، بيرو، أفادت نسبة لم تتجاوز ١٢ ٪ من النساء اللواتي كن قد شملهن الاستقصاء بأنهن يستطعن التنقل بحرية دون الخوف من التعرض للعنف وفي مونتريال، كندا، تكاد تفوق هذه النسبة ٤٠ ٪ وفي طوكيو، اليابان أفادت ٦٤ ٪ من الشابات بأنهن قد تعرضن للمس عند تنقلهن بالقطار، وستشمل التدابير التي ستتخذها هذه المدن من خلال هذا البرنامج تشديد القوانين وسياسات مكافحة العنف في الأماكن العامة، وتدريب قوات الشرطة، وإطلاق حملات إعلامية حول العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى إطلاق أنشطة لإشراك المجتمعات المحلية والرجال والمراهقين من كلا الجنسين.

المصدر: موقع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ثانياً- ظاهرة التحرش:

شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تفاقماً لظاهرة التحرش بالسيدات والفتيات، وهي إحدى صور "العنف الموجه ضد المرأة"، وفي محاولة جادة من قبل المجلس لتحليل أبعاد ظاهرة التحرش والأسباب الحقيقية الكامنة وراءه للوصول إلى حلول فعالة يمكن تطبيقها على أرض الواقع، قام المجلس في

هذا الصدد بالجهود التالية :

- عقد جلسة استماع تحت عنوان "معاً ضد التحرش" بحضور عدد من الخبراء، ومنظمات المجتمع المدني، والرموز الإعلامية، وممثلي الأزهر الشريف والكنيسة، وممثلي وزارات العدل والداخلية، والشئون الاجتماعية، الصحة، الإعلام والثقافة.. بهدف مناقشة وتبادل آراء الأطراف المعنية لإيجاد حلول فاعلة للحد من هذه الظاهرة ومنعها.. وقد خرجت الجلسة بعدد من التوصيات تمثلت في:

- تحديد إطار مبدئي عام وواضح لمفهوم التحرش، بهدف وضع مقترح لمشروع قانون يجرمه، ليتم طرحه ومناقشته في الدورة البرلمانية المقبلة.
- توفير مكان آمن لتلقي شكاوى التحرش في أقسام الشرطة، وتدريب الشرطة النسائية على أفضل أساليب التعامل مع الحالات المتحرش بها.
- إصدار مطبوع للتعريف بالظاهرة وآثارها السلبية على المجتمع وأساليب التصدي لها، وإبداء الرأي الديني والأخلاقي تجاه مرتكبيها، على أن يتم تعميمه على المدارس وأكاديميات وأقسام الشرطة المختلفة، ووزارة الأوقاف والكنيسة.
- إصدار دليل للجهات التي تقدم خدمات استضافة للمرأة المعنفة بجميع المحافظات.
- إطلاق حملات إعلامية للتصدي للظاهرة، وتكثيف حملات التوعية في القرى.

إطار رقم ٥١ : ما هو التحرش الجنسي ؟

هو كل فعل يخدش الحياء و يصل إلى جسم المجني عليها ويكون بدرجة من الفحش إلى حد مساسه بعورة المجني عليها التي لا تدخر وسعًا في صونها وحجبها عن الناس.وعندما نتحدث عن التحرش نكون أمام واحدة من ثلاث جرائم كالتالي :

١.جريمة هتك العرض : وهى أي فعل مخل بالحياء على درجة من الجسامة يقع على المجني عليها نتيجة كشف أو ملامسة المتهم لجسدها أو جزء منه مما يُعد من العورات بغير رضاها.

٢.جريمة فعل فاضح علني أو غير علني: وهى عبارة عن أي فعل يكون من شأنه خدش حياء الغير دون المساس بجسد المجني عليها مما يؤدي إلى الإخلال بحيائها سواء كان الفعل وقعًا عليها (علني) أو واقعاً علي غيرها في حضرتها دون رضاها (غير علني) لأنها جميعًا جرائم مخلة بالحياء.

٣.جريمة تعرض لأنثى في طريق عام أو مطروق على وجه يخدش حياءها: وهى من الجرائم التي تقع بالقول وبالفعل (المعاكسة).

- عقد لقاء مع ممثلين عن وزارات العدل، الداخلية، التعليم، الثقافة، والأوقاف بهدف الخروج بخطة متكاملة تحت شعار "عيدًا بلا تحرش" تساهم فيها المؤسسات المعنية لضبط الشارع ومنع ظاهرة التحرش بالنساء والفتيات في الشوارع والأماكن العامة خلال عيد الأضحى، وفي ضوء الخطة المقررة تم تكثيف الحملات الأمنية بالشوارع وخاصة أمام المدارس، وقام العديد من

المؤسسات والجمعيات الأهلية والأحزاب والمؤسسات الدينية باتخاذ خطوات فعالة لوقف الظاهرة، كما أعلن المجلس عن إنشاء خط ساخن لتلقى شكاوى التحرش وهو ٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨

- عقد لقاء مع منظمة هيومن رايتس واتش Human Rights Watch للتعرف على طبيعة عمل المنظمة في مجال مواجهة التحرش.
- عقد اجتماع ضم مجموعة من الفتيات والسيدات اللاتي تعرضن للتحرش بهدف تقديم الدعم النفسي لهن، ورفع دعاوى قضائية للمطالبة بحقهن فيما تعرضن له.
- المشاركة في مسيرة نسائية نظمتها مجموعة من الناشطات والحقوقيات تحت شعار "من حقنا ... الشارع لنا".

إطار رقم ٥٢ : مراكز للشرطة النسائية في البرازيل:

أنشئ مركز شرطة المرأة الأول (Delegaclas Especials de Atendimento a Mulher أو DEAM) في ساوباولو في عام ١٩٨٥ واليوم هناك ٤٥٠ قسم شرطة للمرأة في جميع أنحاء البلاد يعود لها الفضل بالتوعية بالعنف ضد المرأة وزيادة مستويات التبليغ.

ومنذ صدور قانون ماريا دا بينيا بشأن العنف الأسري في عام ٢٠٠٦ تم منح أقسام شرطة المرأة دوراً رائداً في الشروع في الإجراءات القانونية في قضايا العنف ضد المرأة وأصبح لدى الشرطة الآن مسئوليات أوسع في تأمين تدابير الحماية وتقديم أشكال المساعدة العاجلة الأخرى للناجيات.

وفي دراسة حديثة لمستخدمات مراكز شرطة المرأة أفادت ٧٠ بالمائة من المجيبات أنهن يشعرن بالترحيب فيها ونحو ثلاثة أرباعهن أنهن تلقين توجيهاً ومعلومات وغالبيتهن أنه تمت إحالتهن إلى مؤسسات دعم أخرى.

وإدراكاً منهم لأهمية هذه الخدمة المتخصصة قام الناشطون والباحثون المهتمون بمراقبة قانون ماريا دا بينيا بتحديد عدد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات منها الحاجة إلى تطوير ونشر معلومات حول هذا القانون إلى مراكز شرطة المرأة والخدمات المرتبطة بها وتوفير تدريب شامل لجميع الموظفين وتقديم حوافز أفضل للموظفين بما في ذلك فرص التطور الوظيفي وتحسين عملية جمع البيانات من أجل دفع عملية المراقبة والمساءلة وضمان تغطية أفضل للشابات والمراهقات حيث إن أقل من نصف مراكز شرطة المرأة حالياً توفر خدمات محددة لهذه الفئة.

ساهم قانون ماريا دا بينيا بعكس الأحكام القانونية السابقة التي سمحت بملاحقة الجناة في محاكم المسار السريع الأمر الذي كان يؤدي في كثير من الحيان إلى تجنب العقوبات الجنائية، كما أن المحاكم الجديدة الخاصة بالعنف الأسري ضد المرأة تحظى بدعم موظفين متعددي التخصصات من بينهم عاملون اجتماعيون وخبراء نفسيون وهي مكلفة بالعمل بشكل وثيق مع الشرطة وغيرها من الخدمات والمؤسسات بما فيها الملاجئ والمراكز الصحية ومؤسسات التدريب والتوظيف ومكاتب محامي الدفاع العام لكن حتى هذا التاريخ لم يتم إنشاء سوى ١٤٧ من هذه المحاكم لتخدم سكاناً يقترب تعدادهم من ٢٠٠ مليون الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاستثمار في هذه المحاكم لتتمكن من تحقيق إمكاناتها في خدمة النساء.

المصدر: تقدم نساء العالم ٢٠١١، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- عقد جلسة استماع حول "مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة" بهدف مناقشة رؤى ومتطلبات منظمات المجتمع المدني في النصوص الواجب تضمينها في القانون لتجريم التحرش بكافة أشكاله وصوره.
- التقت السيدة السفيرة رئيس المجلس، السيد الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء بمقر رئاسة الوزراء لمناقشة ظاهرتي التحرش والعنف ضد المرأة بهدف الخروج بحلول وقرارات لمناهضتها، وقد صدر عن الاجتماع عددًا من القرارات تم تحديد الجهات المسئولة عن تنفيذها على أن يتولى المجلس القومي للمرأة ووزارة الشئون الاجتماعية متابعة تنفيذ تلك القرارات، وهي:
- على كل من وزراء الصحة والسكان، والتعليم العالي إصدار التعليمات للمستشفيات التابعة لكلا الوزارتين بوجوب توفير الرعاية الصحية والنفسية اللازمتين للمغتصبات.
- تكليف المجلس بإعداد "مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة" وعرضه على المجموعة الوزارية التشريعية تمهيداً للعرض على مجلس الوزراء، وطرحه للحوار المجتمعي في وسائل الإعلام.
- تحريك دعاوى جنائية لحالات محددة من المغتصبات، وإعطاء رسالة أننا نقف ضد جميع أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة.
- تولى وزارة الداخلية دراسة تخصيص خطوط هواتف ساخنة للإبلاغ عن حوادث العنف والاغتصاب وهتك العرض، وتخصيص مراكز لعلاج ورعاية المغتصبات والمعنفات، بالإضافة إلى تخصيص شرطة نسائية للتعامل مع المرأة المعنفة أو المتحرش بها أو المغتصبة.
- تنظيم حملة بالتعاون مع المحافظات المختلفة، ووزارة الداخلية وجمعيات المجتمع المدني لمكافحة المخدرات.
- رصد الإعلام الذي يسئ إلى المرأة، وتفعيل جمعية حماية المشاهد.
- دعوة المجلس القومي للمرأة ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية في اجتماعات مجلس الوزراء المتعلقة بمناقشة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.
- عقد مؤتمراً صحفياً موسعًا لإدانة الانتهاكات التي ارتكبت ضد نساء مصر في ميدان التحرير في الآونة الأخيرة من قِبل جماعات ممنهجة لإجبار المرأة على عدم المشاركة والتعبير بحرية عن رأيها، وقد صدر عن المؤتمر عدة توصيات منها مطالبة جميع الأحزاب المصرية بمساندة المرأة في الانتخابات المقبلة، ووضعها على قوائمها حتى تُمثل وبقوة في البرلمان، وتتمكن من أداء دورها السياسي والاجتماعي، ومطالبة وسائل الإعلام بمنح مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة.

إطار رقم ٥٣ : مبادرات وطنية في مجال مناهضة ظاهرة التحرش:

تضافرت جهود العديد من منظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية والجمعيات الأهلية في مبادرات وطنية تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي لمحاربة ظاهرة التحرش وكان من بين هذه المبادرات:

١) غرفة عمليات الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق "١٦٠٤٨"، بالإضافة إلى الخط الأرضي : ٢٥٧٤٧٢٩٥.

٢)مبادرة فؤاده watch : أعلنت المبادرة عن وجود غرفة عمليات تعمل على مدار الساعة واستمرارها بشكل دائم لتلقى أي بلاغات من مواطنات/ مواطنين عن وقائع تحرش جنسي عبر الخط الساخن / ٠١١٥٠١١٨٨٢٢

https://www.facebook.com/FouadaWatch

٣)أوقفوا التحرش الجنسي في مصر: كجزء من موقع مبادرات مصرية، وهي منصة إلكترونية على الانترنت، مستقلة لا علاقة لها بالسياسة و لا الدين و لا تسعى للربح.

http://www.egyptianinitiatives.com/ar/

٤)حملة نفسي: على الفيسبوك تهدف للقضاء على التحرش الجنسي في مصر من خلال عدد من المبادرات.

٥)خريطة التحرش الجنسي: مبادرة الكترونية انطلقت في ديسمبر ٢٠١٠ لمواجهة ظاهرة التحرش الجنسي بطريقة اجتماعية تكنولوجية، حيث يشترك الناس من خلال الانترنت "الخريطة" في الإبلاغ بأنفسهم عن حالات التحرش وأماكنها ونوعها، ومن ثَمَّ تتاح معلومات التي تساعد في تلخيص تقارير تساهم في تقديم حلول عملية للمشكلة. ومؤسسات المبادرة هن: إنجى غزلان، أمل فهمي، سوسن جاد.

وقد فاز مشروع خريطة التحرش الجنسي بجائزة منتدى الشباب العالمي لعام ٢٠١١

http://harassmap.org

٦)وقفة ضد التحرش الجنسي- بنات مصر خط أحمر: على الفيسبوك، ومؤسسات المبادرة هن سالي ذهني- نهال سعد زغلول

https://www.facebook.com/events/242430382538659/permalink/2432678357882/47

٧)حملة مدينة نصر بلا تحرش: دعا مصطفى النجار عضو مجلس الشعب السابق، سكان منطقة مدينة نصر، للعمل معه فى مبادرة "مدينة نصر بلا تحرش" من خلال قوافل التوعية، كما نظمت المبادرة مجموعة قوافل توعية من المتطوعين، بعنوان كيف نواجه التحرش؟

٨)حملة عيد بلا تحرش: نظم حزب الدستور ثاني أيام عيد الفطر ٢٠١٢ بأمانة شمال القاهرة سلاسل تنديدية بظاهرة التحرش بدأت في منطقة شبرا، ونُقلت بعد ذلك الوقفة إلى وسط البلد أمام سينما مترو.

http://www.facebook.com/media/set/?set=a.403826709667158.81728.348087485241081&type=1

٩)مبادرة بصمة: حركة اجتماعية تطوعية تهدف إلى تغيير كل ما يشوه المجتمع من جهل ورجعية، وأن تكون

خط الدفاع الأول ضد كل ما يشوه المجتمع داخلياً أو خارجياً مثل قضايا التحرش الجنسي- أطفال الشوارع - الجهل والأمية.

بدأت في عيد الفطر بمواجهة التحرش من خلال عمل دوريات أمنية بمحطات المترو الرئيسية بأعداد منظمة في تشكيلات أمنية مكونة من الشباب المتطوع بالحركة لمنع حالات التحرش داخل المترو وفى ميدان طلعت حرب، بعد أن نسقوا مع شرطة المترو وهيئة تشغيل المترو.

http://www.facebook.com/bassmatshabab

١٠) تدشين حملات مختلفة مثل: "استرجل واحميها بدل متتحرش بيها"، "شارع آمن بدون تحرش"، "قطع إيدك" حيث عمل رسوم جرافتي على الحوائط، وتنظيم وقفات منظمة في عدة محافظات.

١١) إصدار دليل عن "التحرش الجنسي وكيفية مواجهتهم" من قبل جمعية حقوق المرأة المصرية.

١٢) فيلم قصير تحت عنوان "أنا بنت مصرية" للتوعية بالظاهرة.

http://www.youtube.com/watch?v=CMynJ5FJd4U&feature=youtube__gdata__player

إطار رقم ٥٤:

في دراسة أجراها معهد التخطيط القومي بالتعاون مع المركز الديموجرافي بالقاهرة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN Women عن طرق وأساليب القضاء على التحرش الجنسي في مصر، على عينة من الذكور والإناث تقع في الشريحة العمرية (١٠ – ٣٥ سنة) تم إجراؤها في محافظات معينة، (حيث تم اختيار محافظات القاهرة والإسكندرية لتمثلا المحافظات الحضرية والإسماعيلية لتمثل محافظات القناة، والغربية والدقهلية لتمثلا محافظات الوجه البحري وأيضاً تم اختيار أسيوط وقنا ليمثلا محافظات الوجه القبلي) كشفت أن ٩٩,٣٪ من المبحوثات تم تعرضهن شخصياً لنوع من أنواع التحرش.

نسبة المبحوثات المتحرش بهن وفقاً لرأيهن في الفئات الأكثر تعرضاً للتحرش بمحافظات العينة:

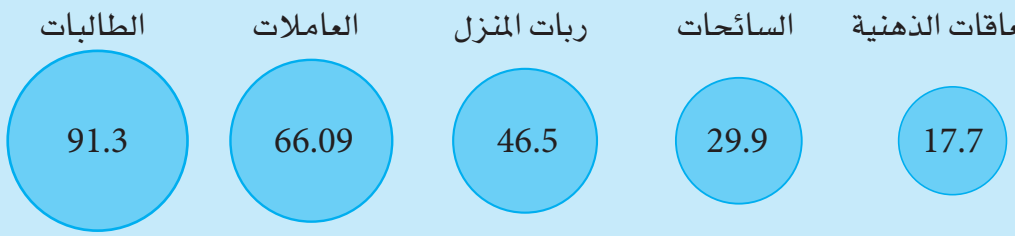

التوزيع النسبى للمبحوثات المتحرش وفقاً لرأيهن فيما إذا كانت الفتاة هى السبب فى التحرش أم لا؟

التوزيع النسبى للمبحوثات المتحرش بهن وفقاً لرأيهن فى تكرار أو دورية حدوث التحرش.

٣,٤ مرة واحدة فقط
٣,٧ شهرياً
١٩,٢ أسبوعياً
٢٠,٧ نادرًا ولكن أكثر من مرة
٤٩,٢ يومياً
٠,١ لا أعرف
٤٨,٩ بعد الثورة أكثر
٤٤ بعد الثورة مثل قبل الثورة
٧ بعد الثورة أقل

الحلول المقترحة لمواجهة التحرش الجنسي من وجهة نظر المبحوثة :

فيما يلي عرض للحلول المقترحة التي أيدها أكثر من ٩٠ ٪ من المبحوثات :

١.وضع قوانين بها عقوبات رادعة (مهم بنسبة ٩٥٪).

٢.التغلب على حالة الانفلات الأمني بصفة عامة (مهم بنسبة ٩٤,٢٪).

٣.تفعيل القوانين الموجودة والعمل على تطبيقها (مهم بنسبة ٩٣,٤٪).

٤.ضرورة وجود ضابطة شرطة للتعامل مع حالات التحرش داخل كل قسم (مهم بنسبة ٩٣,٤٪).

٥.توفيرفرص عمل للشباب (مهم بنسبة ٩٢,٣٪).

٦.التصدي لعرض الصور والبرامج الإباحية في التليفزيون (مهم بنسبة ٩٣,٢٪).

٧.فرض الرقابة على المواد الإعلامية مثل المسلسلات والأفلام والفيديو كليب (مهم بنسبة ٩٢,٣٪).

٨.التصدي الفوري عن طريق رجال الأمن بالشوارع (مهم بنسبة ٩٢٪).

٩.وجود باحثة اجتماعية للتعامل مع حالات التحرش داخل كل قسم (مهم بنسبة ٩٠٪).

ثالثاً- دور المجلس في التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها الفتيات والنساء:

كان للمجلس دورًا محوريًا في الدفاع عن المرأة المصرية التي تتعرض لأي شكل من أشكال الانتهاك لحقوقها كمواطنة، داخل البلاد أو خارجها، والتصدي لتلك الانتهاكات ومواجهتها كالتالي:

قضية نجلاء وفا المواطنة المصرية المحتجزة بسجون المملكة العربية السعودية :

تابع المجلس باهتمام شديد قضية المواطنة المصرية/ نجلاء وفا التي تم احتجازها تعسفيًا في المملكة العربية السعودية بدون محاكمة لمدة سنة و٨ أشهر، ثم أصدرت المحكمة الجزئية بالرياض حكماً

عليها بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤ بالحبس لمدة خمس سنوات و ٥٠٠ جلدة ،وتم تنفيذ٣٠٠ جلدة من العقوبة الموقعة عليها بواقع ٥٠ جلدة أسبوعياً، وفي هذا الشأن قام المجلس بإرسال خطابات إلى :

- د. محمد مرسي رئيس الجمهورية: ناشده فيه التدخل لدى السلطات السعودية لوقف تنفيذ حكم الجلد على السيدة نجلاء يحي وفا، وتأتى مناشدة المجلس للسيد الرئيس انطلاقاً من تدخل سيادته من قبل في الإفراج عن الصحفية شيماء عادل التي كانت قيد الحبس في السجون السودانية.
- السيد/ أحمد القطان سفير المملكة العربية السعودية بالقاهرة: طالب خلالها السفارة السعودية بالقاهرة ببحث حالة السيدة نجلاء يحيى وفا، وإمكانية وقف متابعة العقوبة الخاصة بجلدها، كما طالب المجلس بموافاته بجريمة وملابسات اعتقال المواطنة المصرية ،والحكم عليها، نظراً لعدم ورود إدانة لها كما ورد بالأخبار المنشورة بوسائل الإعلام.
- السيد/ محمد كامل عمرو وزير الخارجية: للتدخل بشكل فوري وعاجل لبحث مشكلة احتجاز المواطنة المصرية، وإيجاد حل سريع للمشكلة مع الجانب السعودي، لمتابعة وقف تنفيذ جلدها.

-وأفادت الخارجية بأنها قدمت المساعدات اللازمة للمواطنة أمام القضاء السعودي، تتضمن طلب العفو عنها - فيما يتعلق بالحق العام- الذي قد يسفر عن إيقاف عقوبة الجلد فقط في حالة تجاوب الجانب السعودي، وليس عقوبة السجن لارتباطها بالحق الخاص للمدعية السعودية، والتي سبق أن حصلت على حكم نهائي غير قابل للنقض، إلا بتنازل المدعية عن الحق الخاص.

قضية قص شعر تلميذتين بالأقصر:

أدان المجلس تصرف المُعلمة إيمان أبو بكر كيلاني وقيامها بقص شعر التلميذتين علا منصور قاسم، ومنى بربش الراوي، بسبب عدم ارتداءهما الحجاب بمدرسة الحدادين الابتدائية بمحافظة الأقصر، واعتبر المجلس هذا التصرف منافيًا للقانون المصري، وحقوق الطفل.

- التقت السفيرة رئيس المجلس القومي للمرأة والدكتور نصر السيد أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة بصحبة الدكتور/ عزت سعد محافظ الأقصر، التلميذتين اللتان تم قص شعرهما من قبل مدرسة العلوم بمدرسة الحدادين الابتدائية بالمحافظة، حيث تحدثت معهما ورفعت من روحهما المعنوية، وقامت بتوزيع عدد من الهدايا العينية على التلاميذ بالفصل، كما زارت رئيس المجلس أهالي التلميذتين في نجع الحدادين بالمحافظة ووعدت بمساهمة المجلس في إقامة العديد من المشروعات الصغيرة التي تساهم في رفع مستوى معيشة الأسرة المصرية.
- أكد السيد المحافظ تضامنه مع موقف المجلس بشأن هذه الحادثة واتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة ضد المدرسة التي قامت بهذا الفعل.

-أسفرت الزيارة التي قامت بها رئيس

المجلس إلى محافظة الأقصر عن تعهد محافظ الأقصر بتوفير قطعة أرض لبناء مدرسة أكثر تطوراً نظراً لسوء حالة مدرسة التلميذتين التي تتدنى فيها المرافق الأساسية ،كما بحثت رئيس المجلس إقامة مشروعات صغيرة لأسرة التلميذتين تتناسب مع طبيعة البيئة المحلية للمحافظة.

حادث اغتصاب فتاة أسوان :

أعلن المجلس عن تكفّله بتوفير المساعدة القانونية عبر فرع مكتب شكاوى المرأة بمحافظة أسوان لأسرة الضحية التلميذة (منيرة عز الدين) الطالبة بالصف الأول الابتدائي والتي تبلغ من العمر ست سنوات والتي تعرضت للاعتداء الجنسي أثناء حصة الألعاب من مدرس يدعى (سالم بسطاوي) البالغ من العمر ٤٥ عامًا، بمدرسة حاجر المواساة بمنطقة البصيلية في مركز إدفو بمحافظة أسوان.

كما أجرى المجلس دراسة حالة على أسرة الضحية للوقوف على أوجه المساعدة التي يمكن تقديمها للأسرة.

طفلة مطروح المختطفة :

ناشد المجلس د. محمد مرسى رئيس الجمهورية بسرعة التدخل للعثور على الطفلة سارة إسحاق عبد الملك (١٣ عامًا) والطالبة بمدرسة الضبعة الإعدادية بنات بمطروح والتي تم اختطافها منذ ٢٠١٢/٩/٣٠ أثناء ذهابها إلى المدرسة.

كما طالب المجلس السيد الدكتور هشام قنديل ووزارة الداخلية ووزارة التنمية المحلية بمحافظة مطروح باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة الطفلة إلى أهلها بناءً على الشكوى التي تقدم بها والد الطفلة للمجلس القومي للمرأة.

الفتاة ضحية التحرش بأسيوط :

أهاب المجلس بوزارة الداخلية سرعة إلقاء القبض على مرتكب الحادث المروع الذي تعرضت له الفتاة إيمان مصطفى محمد بقرية الكابلات شرق النيل بمحافظة أسيوط، إثر قيامها بالدفاع عن نفسها ضد أحد المتحرشين الذي حاول لمس أجزاء حساسة من جسدها، وحاولت مقاومته، فقام بقتلها ببندقية آلية.

كما تكفل المجلس بتوفير المساعدة القانونية لأسرة الضحية عبر فرع مكتب شكاوى المرأة بمحافظة أسيوط، علاوة على إجراء دراسة حالة على أسرة الضحية للوقوف على أوجه المساعدة التي يمكن تقديمها للأسرة.

السيدة المصرية التي تعرضت للاغتصاب بالمملكة العربية السعودية :

ناشد المجلس وزارة الخارجية المصرية إصدار بيان رسمي حول ما داولته بعض وسائل الإعلام من تصريحات متضاربة صدرت عن جهات مصرية وسعودية بشأن السيدة المصرية التي نشرت أحد المواقع الصحفية السعودية خبراً حول تعرضها لحادث اغتصاب بالمملكة العربية السعودية، يتضمن عرضا لكافة الحقائق حتى يتسنى للمجلس اتخاذ الموقف الذي يراه ملائمًا.

زواج الفتاة في سن التاسعة :

أعرب المجلس عن استيائه جرّاء التصريحات التي صدرت عن السيد محمد سعد الأزهري عضو اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، أن من حق البنت الزواج

وقتما بلغت، حتى ولو كانت في التاسعة من عمرها.

قرارات منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات :

أدان المجلس القومي للمرأة قرار الدكتور/ السيد عبد الخالق رئيس جامعة المنصورة، والدكتور/ إيهاب سعد عميد كلية الطب بالجامعة، بشأن فصل الطلبة عن الطالبات داخل المدرجات، وأوضح أن جميع المبررات التي سيقت في هذا الشأن غير مقبولة وإن كانت بناءً على رغبة الطالبات، مضيفاً أنه كان من الأحرى على إدارة الجامعة وضع ضوابط ونظم داخل المدرجات ويُحيل من يخترق ذلك النظام إلى التحقيق.

كما أدان المجلس قرار فصل الطلبة عن الطالبات وتطبيق نظام الفترتين بمدرسة الثانوية التجارية بقرية الغرق بمركز أطسا بمحافظة الفيوم، حيث تم تخصيص الفترة الصباحية للطالبات والفترة المسائية للطلاب.

عزل النساء من المواقع القيادية :

أصدر المجلس بيانًا صحفيًا أعلن خلاله رفضه سياسة بعض المسئولين والتي تعكس توجهًا صريحًا لعزل النساء من المواقع القيادية والتنفيذية، بالنقل التعسفي أو عدم حصولهن على حقوقهن في الترقيات للوظائف الأعلى.

وأكد المجلس أنه بصدد طرح مبادرة بمقاضاة السادة المسئولين الذين ينتهجون ممارسات تمييزية ضد المرأة، من خلال المحامين المتطوعين بمكتب شكاوى المرأة بالمجلس والمنتشرين بجميع محافظات الجمهورية، مؤكدًا أن ما يحدث هو اتجاه ممنهج لإقصاء المرأة من المشاركة ومن شغل المناصب القيادية، وهو ما يُعد انتكاسا لحقوق المرأة التي اكتسبتها بعد كفاح طويل مع المجتمع بعاداته وتقاليده السلبية المنتشرة بين أفراده.

إطار رقم ٥٥ : عزل النساء من المناصب القيادية :

- ورد إلى المجلس عددًا من الشكاوى التي تفيد وجود ممارسات تمييزية ضد المرأة في بعض المحافظات، على سبيل المثال:
- قرار رقم (٢٥٢) لسنة ٢٠١٢ والصادر بعزل المهندسة/أحلام أحمد السيد عبد العال عن منصبها كسكرتير مساعد محافظ الإسماعيلية.
- قرار رقم (٧٨٨) لسنة ٢٠١٢ بعزل السيدة/ نجوى أحمد العشيرى من منصبها كرئيس مركز ومدينة السنطة ، محافظة الغربية.
- قرار (١٤٧) لسنة ٢٠١١ بعزل السيدة/ عزيزة السيد محمود من منصبها كرئيس للوحدة المحلية بالدير، مركز ومدينة طوخ – محافظة القليوبية.
- اتجاه لتنحية السيدة/ زينب صالح أحمد وكيل وزارة بالأوقاف .

رفض حزب النور بالإسكندرية ترشيح سيدة لمنصب نائب عن دائرة انتخابات:

أكد المجلس أن تصريحات الدكتور طارق فهيم أمين عام حزب النور بالإسكندرية، بشأن أن الحزب لن يسعى لترشيح سيدة لمنصب نائب عن دائرة انتخابات بالمحافظة، مما يودي لهدم أسرتها، وتركها لمهمة تربية الأبناء ورعايتهم، وأوضح أن تلك الدعاوى تتنافى مع ما منحه الدين الإسلامي للمرأة

من حقوق كاملة على قدم المساواة مع الرجل.

زواج السوريات :

أعرب المجلس القومي للمرأة عن رفضه وإدانته الشديدين لظاهرة زواج اللاجئات السوريات من المصريين، مطالباً المسئولين بإجراء تحقيق عاجل، معتبرًا ذلك جريمة ترتكب في حق المرأة تحت ستار الدين، حيث يقوم بعض الشيوخ بالترويج لمثل هذا الزواج كنوع من أنواع "الستر" للاجئات السوريات.

وأكد المجلس أن استغلال أوضاع اللاجئات المعيشية السيئة، يُعد اتجارًا بالبشر، واعتداءً على حقوق الإنسان، ويتنافى مع قيم الشريعة الإسلامية.

كما قام المجلس بتخصيص الخط الساخن الخاص بمكتب شكاوى المرأة رقم (٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨) لتلقى شكاوى اللاجئات السوريات اللائي قد يتعرضنّ لأي ضغوط لإجبارهنّ على الزواج.

رفض تكريم طالبة لعدم ارتدائها الحجاب :

طالب المجلس وزير التربية والتعليم بضرورة إجراء تحقيق فوري بشأن قيام إحدى المدرسات بمدرسة أبي بكر الإعدادية بالعامرية- الإسكندرية، بمنع الطالبة هبة محمد المتفوقة رياضيًا من التصوير مع باقي زميلاتها بعد استلام شهادة التقدير لتفوقها في رياضة الكاراتيه بحجة أنها غير محجبة، كما عبر المجلس عن إدانته لهذا التصرف الذي يمثل اعتداء على مبادئ الدستور التي تقر بعدم التمييز.

شكوى طالبات قسم اللغة العبرية بجامعة عين شمس :

طالب المجلس وزير التعليم العالي وعميد كلية الآداب جامعة عين شمس بسرعة التدخل والكشف عن صحة الشكوى التي تقدمت بها طالبات قسم اللغة العبرية بكلية الآداب بجامعة عين شمس اللاتي أكدن فيها تحرش بعض أساتذة القسم بهن جنسياً وابتزازهن مالياً وإجبارهن على تلقي الدروس الخصوصية.

المجلس يرفض قروض بنك الائتمان الزراعي لتعدد الزوجات:

أرسل المجلس بخطاب إلى الدكتور صلاح عبد المؤمن وزير الزراعة، والدكتور/ محسن البطران رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعي، يطالبهما فيه بتوضيح مدى صحة ما تم نشرة من أخبار عن قيام بنك التنمية والائتمان الزراعي بإطلاق مبادرة لمواجهة العنوسة في مصر، عن طريق تقديم البنك تسهيلات لصغار الفلاحين للحصول على قروض لإعانتهم على تكاليف الزواج، كما تتضمن المبادرة التي أطلقها البنك التشجيع على تعدد الزوجات، بشرط الاكتفاء بزوجتين، وذلك بمنح فائدة تبلغ ٣٪ خاصة بقرض الزيجة الأولى، بينما يتم مضاعفة الفائدة الخاصة بقرض الزيجة الثانية لتصل إلى ٦٪، ويعاقب الراغب في الزواج الثالث بفرض فائدة ضخمة على صاحب القرض.

وأكد المجلس في خطابه على أن حل مشكلة العنوسة ليست من اختصاصات بنك التنمية والائتمان الزراعي، حيث إن البنك يختص بتمويل المشروعات لصغار الفلاحين وليس حل المشاكل الاجتماعية، مشيراً إلى

أنه إذا كان الهدف الأساسي مساعدة صغار الفلاحين على بدء حياة جديدة، كان من الأفضل مضاعفة قيمة القرض للمقبلين على الزواج لأول مرة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الشباب الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الزواج.

تصريحات الشيخ أبو إسلام المسيئة للمرأة :

أعلن المجلس عن تضامنه الكامل مع البلاغ الذي تقدمت به مبادرة المحاميات المصريات للنائب العام، ضد الشيخ أبو إسلام، بشأن تصريحاته في عدد من القنوات، التي ورد فيها سب وقذف بحق نساء مصر من المتظاهرات السلميات.

وأكد المجلس أن نساء مصر لهن الحق في ممارسة حقوقهن كاملة على قدم المساواة مع كافة أبناء وطنهن، وهو حق أصيل كفلته لهن الدستور والقوانين، وليس من حق أحد منعهن من التعبير عن رأيهن، أو الاعتداء عليهن بالقول أو الفعل.

حذف دور المرأة من المناهج الدراسية

أرسل المجلس خطابًا إلى وزير التربية والتعليم، يناشده فيه الحفاظ على تاريخ مصر من أية تدخلات أو توجهات فكرية، بعدما طالع باستياء شديد ما نشرته إحدى الصحف حول قيام الوزارة بحذف دور الرؤساء السابقين من منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي، بالإضافة إلى عدم تدريس دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما يشكل خطورة بالغة على الطلبة والطالبات في مرحلة هامة تتشكل فيها اتجاهاتهم الفكرية.

● أنشطة المجلس فى مجال التوعية والتدريب

أنشطة المجلس
فى مجال التوعية والتدريب

توفير الوسائل التعليمية والثقافية للنساء، وتدريبهن عليها، يُمكّنهن من اتخاذ القرارات، والتحكم في الموارد، التي تعينهن على مواجهة ما يعترض دورهن فى تنمية أسرهن ومجتمعاتهن.

حرصاً من المجلس القومي للمرأة على تنفيذ خطته لتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً من خلال تحقيق غايات التنمية البشرية بشكل مستمر، وإيماناً بأن التدريب يمثل ركيزةً أساسيةً في تطوير المعارف، ودعم القدرات، وإكساب المهارات، ورغبةً في رفع وتنمية مهارات المرأة في شتى المجالات الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، تقوم الإدارة العامة للتدريب بالمجلس – تحقيقاً لأهدافه– بإقامة مجموعة من البرامج التدريبية والندوات والحلقات النقاشية التي تؤدى إلى تنمية قدرات المرأة المصرية وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.

- **أهداف العملية التدريبية :**

– دعم وتمكين المرأة المصرية للمشاركة بفاعلية في نواحي الحياة المختلفة.

– رفع وتنمية القدرات البشرية لدى مجموعة من الفئات، القادرة على جمع البيانات ودراسة مشكلات المرأة والوصول لأساليب مواجهتها، وتحديد الاحتياجات الفعلية لها على مستوى القرية والمركز والمحافظة بهدف دمجها في خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– ترسيخ مفهوم المشاركة بمختلف أنواعها، وتكوين رأى عام مساند لقضايا المرأة وتوعيتها بحقوقها وواجباتها وأهمية دورها في المجتمع.

– تكوين مجموعة من القيادات الواعية بأهداف المجلس وإستراتيجية عمله، ومدربة على كيفية تحقيق هذه الأهداف في مجال عمل كل منهم مع التنسيق والتعاون فيما بينهم.

– رفع الكفاءة الإدارية والفنية لأعضاء الأمانة العامة.

وخلال فترة إعداد التقرير، تم استكمال تنفيذ الخطة التدريبية لعام ٢٠١١-٢٠١٢ ، وبدء تنفيذ الخطة التدريبية للعام ٢٠١٢-٢٠١٣ على النحو التالي :

أولاً- استكمال الخطة التدريبية ٢٠١١ - ٢٠١٢ :

تم استكمال البرنامج التدريبي "توعية المرأة ومشاركتها في التنمية – الانتخابات المحلية" والذي يهدف إلى إعداد كوادر نسائية قادرة على التنافس وتحقيق نتائج إيجابية في مواقع صنع

القرار، خاصة في انتخابات المجالس المحلية والنقابات والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والائتلافات الشبابية المحلية، وقد نفذ البرنامج على مستوى ٢٧ محافظة بإجمالي ٤٠٦ مستفيدة.

وتناول البرنامج التدريبي المحاور التالية: الإطار الدستوري ونظام الحكم، حق المرأة في ممارسة العمل السياسي، والمجتمع المدني، والتواصل مع القيادة، والفرق بين الدولة الدينية والمدنية، والتواصل مع الإعلام، والنظام الحزبي، ودور المحليات في التنمية (نموذج المحاكاة).

شكل رقم (٤) يوضح عدد المتدربات فى الخطة ٢٠١١-٢٠١٢

ثانياً - تنفيذ الخطة التدريبية ٢٠١٢ - ٢٠١٣ :

المحور الأول: النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة :

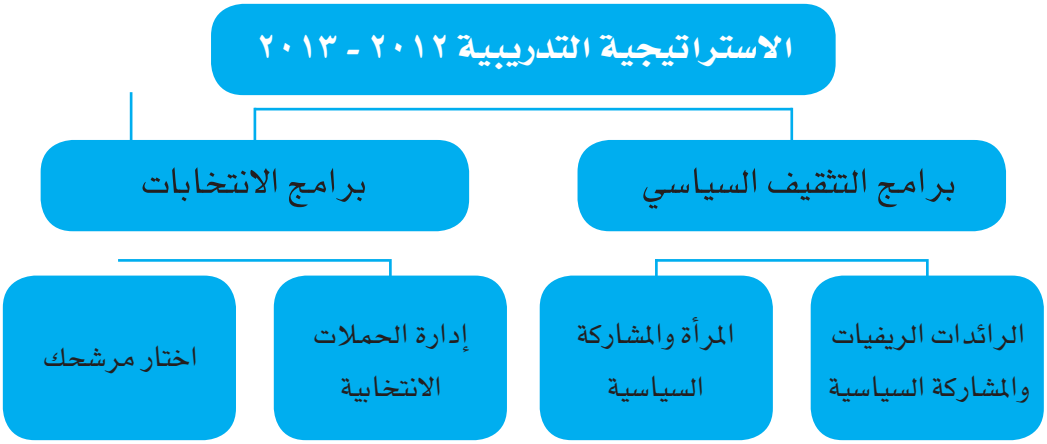

شكل رقم (١١): يوضح الخطة الاستراتيجية التدريبية لعام ٢٠١٢ - ٢٠١٣

أولاً- برامج التثقيف السياسي :

١) برنامج المرأة والمشاركة السياسية

الهدف:

رفع مستوى التثقيف السياسي لدى المرأة المصرية ودعم مشاركة المرأة بفاعلية في خوض الانتخابات النيابية والمحلية.

الفئة المستهدفة :

السيدات العضوات في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والراغبات في ممارسة العمل السياسي وخوض الانتخابات من أحزاب وائتلافات سياسية ،جمعيات أهلية، نقابات، مستقلين.

نطاق التنفيذ : ١٣ محافظة.

عدد المتدربات / المتدربين :

٦٤ رجل- ٣٢٥ سيدة

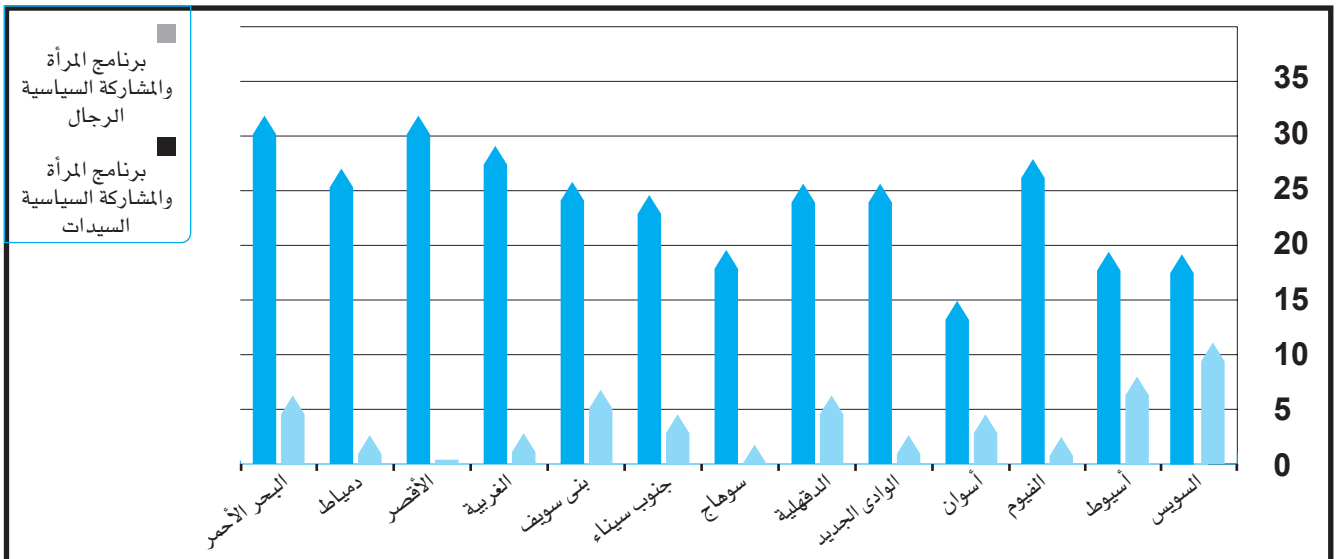

شكل بياني رقم (٥) يوضح دورات برنامج المرأة والمشاركة السياسية موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور- إناث)

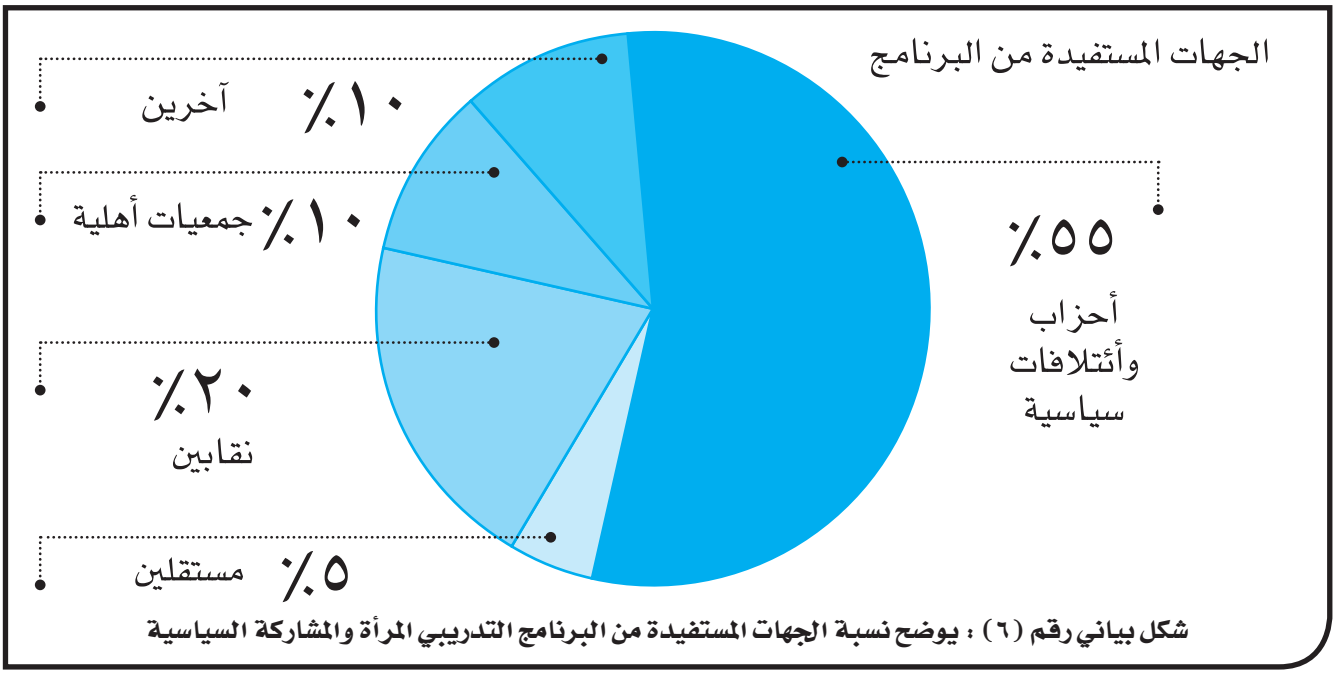

شكل بياني رقم (٦) : يوضح نسبة الجهات المستفيدة من البرنامج التدريبي المرأة والمشاركة السياسية

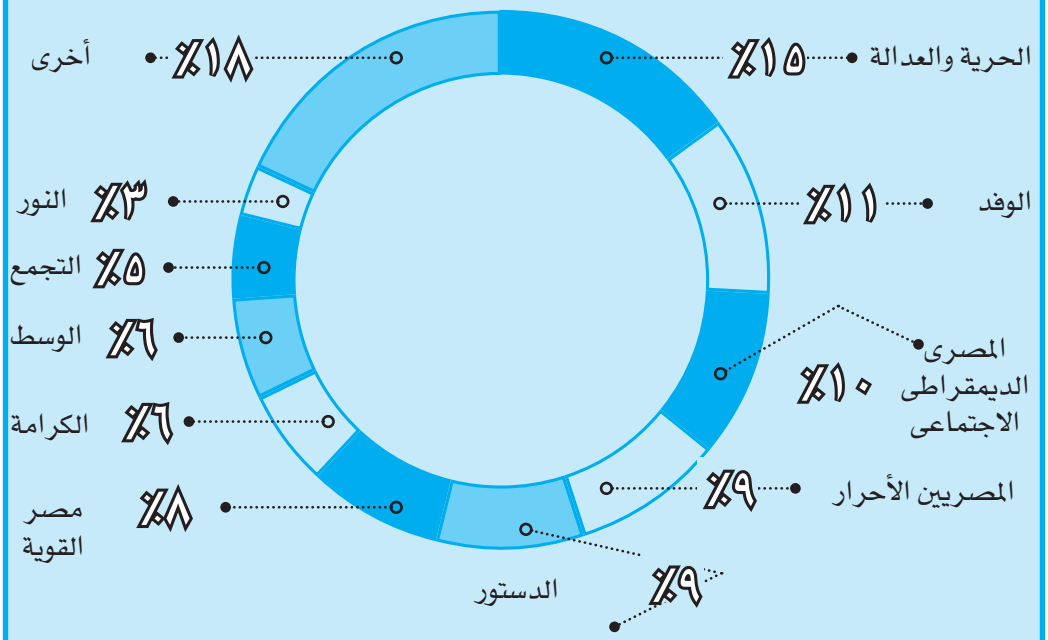

شكل بياني رقم (٧) : يوضح نسبة مشاركة الأحزاب السياسية للبرنامج التدريبي المرأة والمشاركة السياسية

٢) برنامج الرائدات الريفيات والمشاركة السياسية

الهدف:

رفع مستوى التثقيف السياسي لدى المرأة المصرية ودعم مشاركة المرأة بفاعلية في خوض الانتخابات النيابية والمحلية، يستهدف البرنامج الرائدات الريفيات المسجلات في وزارات التضامن الاجتماعي والزراعة والصحة ومراكز معلومات التنمية المحلية، باعتبارهن الوسيلة الفاعلة في نقل التوعية والمعرفة لجذور المجتمع .

الفئة المستهدفة :

رائدات ريفيات من مختلف المديريات

نطاق التنفيذ :

١٠ محافظات.

عدد المتدربات / المتدربين :

١ رجل- ٣٠٤ سيدات

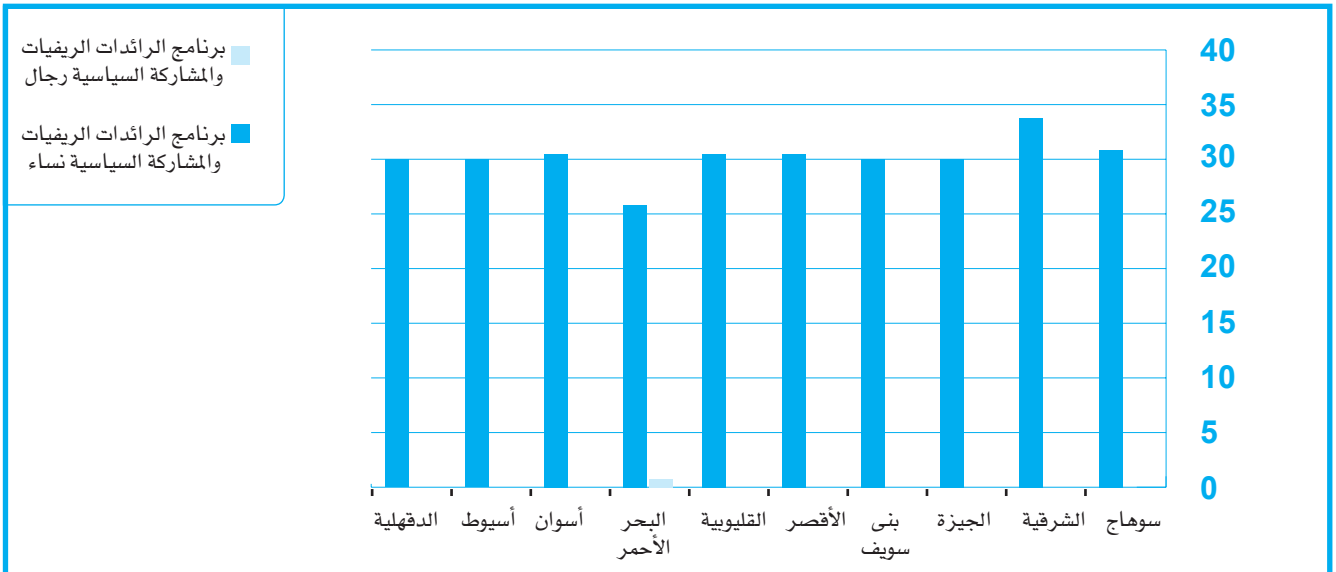

شكل بياني رقم (٨) يوضح دورات برنامج الرائدات الريفيات والمشاركة السياسية موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور- إناث)

ثانياً- برامج الانتخابات :

١) برنامج اختار مرشحك

الهدف:

الوصول إلى السيدة المصرية ساكنة القرى والكفور والنجوع (المناطق النائية) لتوعيتها بأهمية صوتها الانتخابي وكيفية اختيارها للمرشح الذي يمثلها بطريقة موضعية لما فيها من مصلحة خاصة تعود عليها، ومصلحة عامة تعود على المجتمع بأسرة، وتعزيزاً للقيم الديمقراطية.

الفئة المستهدفة:

- سيدة حاملة لبطاقة الرقم القومي.
- السيدات الفقيرات والأميات
- سيدة من كل بيت على الأقل/ من عائلات مختلفة من القري لها تأثير قوي في الأسرة (الحمى – الأم – أخت الزوج – الزوجة)
- سيدة مؤثرة في مجتمعها زوجة شخصية مثل (العمدة – شيخ البلد – عين من أعيان البلد).

نطاق التنفيذ: ٤ محافظات.

عدد المتدربات / المتدربين:

١٤٨ رجلاً – ٢٣١٠ سيدة.

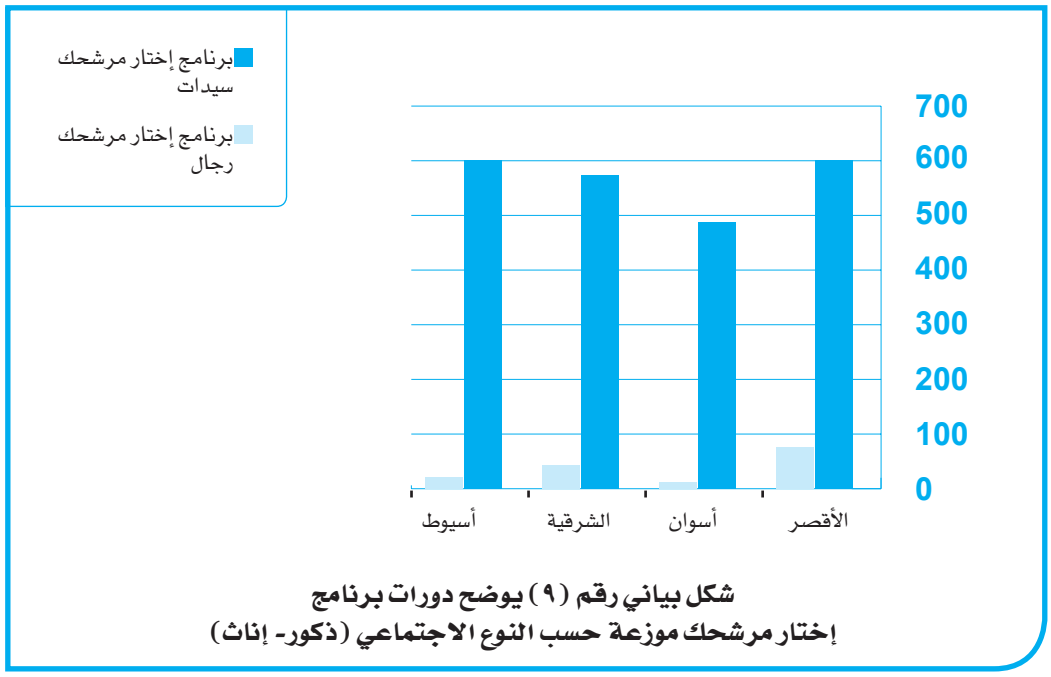

شكل بياني رقم (٩) يوضح دورات برنامج إختار مرشحك موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور- إناث)

٢) برنامج إدارة الحملات الانتخابية

الهدف:

توعية السيدات الراغبات في اجتياز الانتخابات بكيفية تشكيل فريق الحملة الانتخابية واختصاصات فريق الحملة الانتخابية وكيفية الإعلان عن برامجها الانتخابية والإطار القانوني الذى يحكم العملية الانتخابية.

الفئة المستهدفة:

السيدات الراغبات في اجتياز الانتخابات بصفة عامة وسواء كانت لمجلس النواب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية أو حتى انتخابات النقابات .

نطاق التنفيذ: محافظتين.

عدد المتدربات / المتدربين: ٨٩سيدة

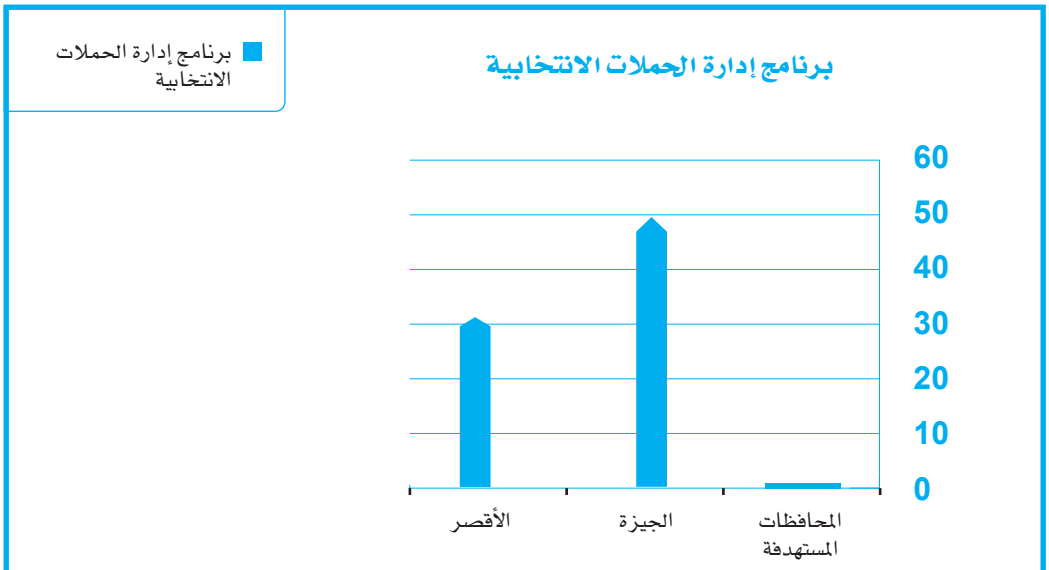

شكل بياني رقم (١٠) يوضح دورات برنامج إدارة الحملات الانتخابية موزعة حسب المحافظات

المحور الثاني :

تنمية قدرات العاملين بالمجلس :

في إطار اهتمام المجلس بتنمية وبناء قدرات العاملين، تم تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية في مختلف مجالات التنمية الإدارية بهدف إعداد الكوادر البشرية المؤهلة، وتحسين الأداء الوظيفي عن طريق توفير الفرص الملائمة لتطوير مهاراتهم، وتوفير بيئة عمل مناسبة لتنمية قدراتهم، وذلك كالتالي :

جدول رقم (٥) :

مجال الدورة التدريبية	بالتعاون مع	الهدف	عدد المتدربين	
			ذكور	إناث
البرنامج التدريبي المتكامل الخاص برفع قدرات موظفي الشئون الإدارية	وزارة الدولة للتنمية الإدارية.	بناء قدرات الكوادر العاملة في إدارة شئون العاملين	١١	٦
البرنامج التدريبي للحصول على الرخصة الدولية للحاسب الآلي ICDL	معهد التخطيط القومي	الحصول على الرخصة الدولية للحاسب الآلي ICDL	٠	٥

مجال الدورة التدريبية	بالتعاون مع	الهدف	عدد المتدربين	
			ذكور	إناث
دورة متخصصة في Excel	معهد التخطيط القومي	التدريب على مهارات استخدام Excel	٥	٣
التخطيط الاستراتيجي	معهد التخطيط القومي		٠	٢
استخدام نظام معلومات الهياكل التنظيمية والوظيفية الخاصة بالجهة			١	٢
تعليم اللغة الإنجليزية	الجامعة الأمريكية بالقاهرة.	تعليم اللغة الانجليزية	٩	٧
إدارة العلاقات العامة والمراسم	بمقر المجلس	- آداب المراسم والبروتوكول والمؤتمرات الدولية. - العلاقات العامة وصناعة الرأي العام	١٥	٣
دورة متخصصة للعاملين بإدارتي الإعلام والمكتب الصحفي	بمقر المجلس	- إعداد الاستراتيجيات والخطط الإعلامية. كتابة التقارير والتحقيقات الصحفية. - تطوير أداء الإعلام في مواجهة الأزمات - الإخراج الصحفي - إعداد البرامج التليفزيونية والإذاعية	٦	٧
إدارة العلاقات العامة والمراسم		- آداب المراسم والبروتوكول والمؤتمرات الدولية. - العلاقات العامة وصناعة الرأى العام	١٥	٣
دورة السكرتارية		تعليم طرق كتابة محاضر الاجتماعات وصياغة التقارير الفنية	١٣	٩
أساسيات الحاسب الآلى			٣	١١

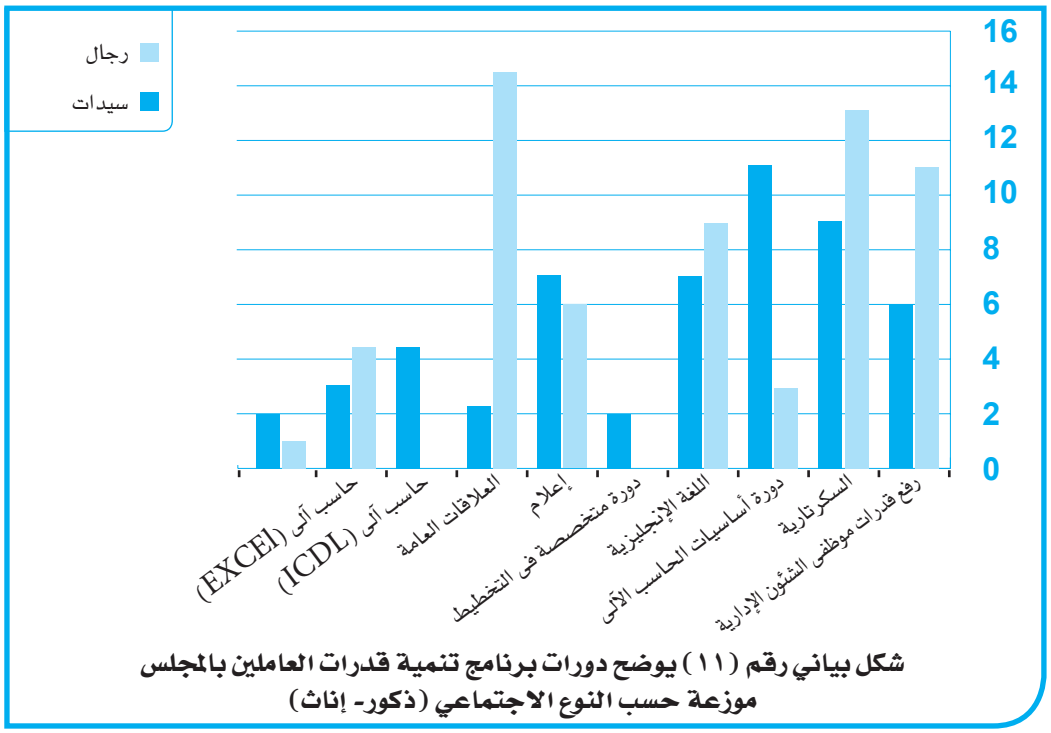

شكل بياني رقم (١١) يوضح دورات برنامج تنمية قدرات العاملين بالمجلس
موزعة حسب النوع الاجتماعي (ذكور- إناث)

الرائدات الريفيات

الرائدات الريفيات

الرائدة الريفية قائدة رأي، وقدوة للفكر، داخل نطاق المجتمع الريفي

أظهرت الدراسات العديدة الدور الأساسي الذي يلعبه الاتصال المباشر في رفع الوعي وتغيير السلوك في المجتمع، ومن هنا برزت أهمية الرائدات الريفيات كمدخل إستراتيجي للوصول للفئات المستهدفة في أماكن تواجدهم من خلال الاتصال المباشر مع السيدات .

يرتكز أهمية دور الرائدة الريفية في المجتمع المصري على أنها تمثل لكثير من الأسر – وخاصة الأسر الفقيرة – السند الوحيد الذي تلجأ إليه طلباً للنصح والإرشاد، خاصة حين يتطلب الأمر التصرف السليم فيما يتعلق بصحة أفراد هذه الأسر خاصة السيدات والأطفال، فالكثير من الأسر المصرية التي تسكن في أرجاء البلاد خاصة المناطق الريفية والنائية لا تتمتع بخصائص سكانية جيدة، فالأمية منتشرة خاصة بين السيدات؛ وكذلك السلوكيات الصحية الخاطئة التي تساعد على انتشار الأمراض المتوطنة والوبائية، كما أن الكثير من العادات والتقاليد بهذه المناطق قد تؤدي إلى سلوكيات غير سليمة صحياً مثل : الزواج المبكر للفتيات وآثاره السلبية الخطيرة على صحة الأم والطفل وزواج الأقارب وما ينتج عنه من انتشار بعض الأمراض الوراثية.

ومنذ بدأ المجلس نشاطه عام ٢٠٠٠ كان عليه التعامل مع القيادات الطبيعية في كافة المجتمعات المحلية بصفة عامة والقيادات النسائية في تلك المجتمعات بصفة خاصة من أجل نشر أهدافه ورسالته الوطنية والتغلب على مشكلات الوصول المباشر للمرأة المصرية خاصة في المناطق الريفية والعشوائية، وقد أثبت تعامل المجلس مع شريحة الرائدات في الريف والحضر وكافة المناطق أن هذه الشريحة ذات قدرة على تحقيق أهدافه القومية المختلفة، ولأن عدداً من القضايا التي يعمل عليها المجلس له حساسية خاصة تتطلب التعامل المباشر مع المرأة في القرى والمدن والمناطق الصحراوية والعشوائيات كان لابد له من الاستعانة بشرائح الرائدات في كافة الوزارات.

ومن خلال الدورات التدريبية التي نفذها المجلس للرائدات الريفيات والحضريات تبين أن هناك الكثير من المشكلات التي تتعرض لها كل مجموعة من مجموعات الرائدات العاملات في وزارات التأمينات والشئون الاجتماعية والصحة والسكان والتنمية المحلية والزراعة، مع اختلاف نوعية المشكلات في كل وزارة من تلك الوزارات وللتعامل مع هذه المشكلات قام المجلس بالآتي :

اللجنة العامة للرائدات :

قام المجلس بتشكيل لجنة عامة للرائدات تضم في عضويتها المسئولين عن هذه الشريحة في كل من وزارات التأمينات، والشئون الاجتماعية، الصحة والسكان، والتنمية المحلية .

وقد عقدت اللجنة اجتماعين تم فيهما مناقشة الآتي :

عـــرض مشـــروع دعـــم الرائدات، واستعراض إمكانيات كل وزارة من الوزارات في إنشاء جمعية للرائدات في كل محافظة، وعرض مختصر عن تطور استفادة الوزارات من الرائدات .

وقد خرج الاجتماعين بمجموعة من النقاط أهمها :

- الموافقة على البدء فوراً في إجراءات إشهار جمعية أو أكثر للرائدات بمحافظة القاهرة (بواقع أربع جمعيات) ومحافظة الجيزة وأن تضم كل جمعية ممثلين عن الرائدات في وزارات الشئون الاجتماعية – الصحة– التنمية المحلية.
- توجيـــه خطـــاب للأستـــاذة الدكتورة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية لاستئذانها في أن تكون الجمعيات التي تقوم بصرف مكافآت الرائدات مقرًا مؤقتًا لجمعية الرائدات بالمحافظات المختلفة عندما يتعذر وجود مقر لها.
- الإعداد لعقد مؤتمر عام للرائدات على أن يتم فيه دعوة ممثلي الهيئات الأجنبية بجانب الحضور من الداخل.

مؤتمر "الرائدات ... الواقع والمستقبل" :

- وفي إطار تنفيذ توصيات اللجنة العامة للرائدات، عقد المجلس القومي للمرأة مؤتمراً بعنوان "**الرائدات ... الواقع والمستقبل**"، وتضمنت فعاليات المؤتمر جلستين على النحو التالي .

- الجلسة الأولى : خبرات الرائدات ومشكلاتهن الملحة التي تحتاج من الدولة التصدي لها ومزيد من تفعيل لدور الرائدات في تحقيق التنمية المجتمعية.

- الجلسة الثانية : الإجراءات الخاصة بإشهار الجمعيات وفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.
- كما تم خلال المؤتمر عرض بحث بعنوان "الرائدات لمحة تاريخية وواقع معاش" .

وقد انتهى المؤتمر لعدد من التوصيات منها :

- مناشدة المجلس القومي للمرأة لاستمـــرار اهتمامـــه بالرائـدات العاملات في مختلف الوزارات مع العمل من أجل الدعوة إلى إنشاء جمعيات تطوعية للرائدات في كافة المحافظات وما يترتب على ذلك من تجميع هذه الكيانات الدستورية في اتحاد نوعي يختص بها وذلك استناداً إلى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- يتولى المجلس تشكيل لجنة من أمانته الفنية لمتابعة الوزارات والأجهزة ذات الصلة بالرائدات تستهدف دراسة علمية متعمقة للمشكلات واقتراح الحلول الملائمة لمواجهتها على أن تضم هذه اللجنة ممثلاً عن وزارة المالية وآخر عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
- مناشدة وزارة الصحة والسكان لتثبيت باقي الرائدات الصحيات اللائي لم يتم تثبيتهن .

- مناشدة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية بإعادة النظر فيما يصرف للرائدات من مكافآت ورفعها لتغطي الحد المناسب لمواجهة احتياجات الرائدات.
- زيادة الاهتمام بالبرامج التدريبية للرائدات على أن يتولى المجلس إخطار الوزارات المختلفة بمرئياته حول الموضوعات التي يرى التركيز عليها والموجهة لهذه الشريحة .
- العمل على ترسيخ روح ومبادئ التطوع مع ربط ذلك بتفعيل قانون الخدمة العامة.
- ضرورة دراسة موضوعات التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي للرائدات اللائي لم تطبق عليهن هذين النظامين.
- مناشدة كافة الوزارات ذات الصلة بالرائدات، بإصدار بطاقة تعريف للرائدة تيسيراً عليها للدخول إلى الأسر .
- أن يتولى المجلس القومي للمرأة تشكيل لجنة من أمانته الفنية، لمتابعة الوزارات الأجهزة ذات الصلة بتنفيذ هذه التوصيات، وإعداد التقارير اللازمة عن ذلك كمسئولية أساسية للمجلس

وفي هذا الصدد قامت الأمانة الفنية للجنة العامة للرائدات، بإجراءات إشهار عدد ٢٨ جمعية للرائدات على مستوى الجمهورية، تم بالفعل إشهار عدد ١٣ جمعية منهم حتى الآن.

كما ركز المجلس على **إكساب الرائدات المهارات** اللازمة لأداء دورهن التنموي الاجتماعي والتعامل مع مشكلات المرأة بصفة عامة ومشكلات المرأة الأولى بالرعاية بصفة خاصة ، حيث شملت الدورات التدريبية للرائدات في محتواها، إيضاح دور وأهداف ورسالة المجلس القومي للمرأة، والتعريف بحقوق المرأة وواجباتها، وبالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقد بلغ عدد الدورات التدريبية التي خصصت للرائدات ١٣٤ دورة .

ولما كانت كل دورة تدريبية تضم في المتوسط ٣٠ رائدة فإن ذلك يعني أن المجلس القومي للمرأة قد قدم تدريبات بغرض اكتساب المهارات المختلفة لما يزيد عن ٤٠٢٠ رائدة في عدد من البرامج المتخصصة التي استهدفت بصفة أساسية :

- اكساب الرائدات المعارف المختلفة عن المجلس القومي للمرأة ٠٠ تشكيله ولجانه ومهامه وهيكله التنظيمي ورسالته في المجتمع من ناحية المرأة والأسرة معاً .
- التعريف بقضايا المرأة المصرية وأساليب مواجهتها عن طريق الاقناع .
- شرح المهام الأساسية التي تتعلق بعمل الرائدات في أسلوب التعامل مع شرائح المرأة المختلفة وفقاً للمستويات التعليمية والمكتسبات المهنية والحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل شريحة من النساء.
- إكساب الرائدات مهارات التشبيك مع مختلف الأجهزة التنفيذية التي تقدم خدماتها للمواطن المصري بهدف معاونة الرائدات على توعية المرأة لدور هذه الأجهزة ومساعدتها في الاستفادة من تلك الخدمات .
- تعريف الرائدات بالمصادر المختلفة لتحديد احتياجات المرأة وكيفية الاستفادة من قيادات المجتمع لترتيب أولويات هذه الاحتياجات ، مع التركيز على أن ذلك يعتبر بمثابة مشاركة من الرائدة في التخطيط

للمشروعات والأنشطة المختلفة في المجتمع المحلي إضافة إلى مشاركتها للأجهزة التنفيذية في تحديد أولويات مشروعات كل جهاز من تلك الأجهزة .

- التركيز بصفة دائمة على أن نجاح التنمية يجب أن يعتمد على مشاركة فاعلة للمراة المصرية جنباً إلى جنب مع الرجل ٠٠ كما إن نجاح التنمية يقوم أساسا على استفادة كل من المراة والرجل من مخرجات عملية التنمية في المجتمع .
- توعية الرائدات بأهمية مشاركة المرأة في العمل العام سواءً كان عملاً تطوعياً أو سياسياً استناداً إلى أن هذه المشاركة حق أصيل لكل مواطن رجلاً كان أو امرأة .

إطار رقم ٥٦ : نظرة إحصائية على أعداد الرائدات

- عدد الرائدات الاجتماعيات اللائي تعملن في مجالات وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ٢٠٠٠ رائدة .
- عدد الرائدات اللائي تعملن في مجالات وزارة الصحة والسكان ١٤٠٠٠ رائدة .
- عدد الرائدات اللائي تعملن في مجالات وزارة التنمية المحلية ٢٨٩٠٠ رائدة .
- عدد الرائدات اللائي تعملن في مجالات وزارة الزراعة ١١٥ رائدة حسبما ورد من عدد من فروع المجلس بالمحافظات .

إسهامات تحققت للمجلس من خلال جهود الرائدات :

ومن المهم هنا أن نشير إلى عدد من الأنشطة التي كان لها مردودها الإيجابي على الأهداف القومية للمجلس ومنها :

أولاً - في استخراج الرقم القومي :

لمن لا يحمله من النساء ، وقد بلغ عدد من تم استخراج الرقم القومي لهن أكثر من مليوني امرأة ، وقد تم ذلك بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية للمحافظات وبإشراف كامل من فروع المجلس ٠٠ وتجدر الإشارة بأن الرائدات يقمن بنفس هذه الجهود حتى الآن .

ثانياً - في مجال المشاركة السياسية للمرأة :

ونتيجة للوعي المكتسب من الرائدات بأهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي في المجتمع فقد قامت الرائدات بمعاونة المرأة على استخراج البطاقة الانتخابية التي كان لها تأثيرها على معدلات مشاركة المراة في الانتخابات والاستفتاءات المختلفة .

ثالثاً - في دعم المرأة المعيلة :

فلقد كانت جهود الرائدات في تنفيذ مشروع المجلس القومي للمرأة الذي يحمل عنوان دعم المرأة المعيلة جهوداً لها تأثيرها الإيجابي على نجاح هذا المشروع في مختلف القرى الأكثر احتياجاً إضافة إلى المناطق العشوائية في المحافظات الحضارية ٠٠ ولازال هذا الدور مستمراً حتى الآن .

رابعاً - ونتيجة للتدريب الذي استهدف التوعية بأساليب الوقاية من الأمراض فقد قامت الرائدات بجهد مشكور في مجال **الوقاية من الأمراض المختلفة** مثل سرطان الثدي وأنفلونزا الطيور والخنازير بالإضافة إلى زيادة معارف المرأة بالقواعد الصحية التي ينبغي أن تراعيها داخل أسرتها .

خامساً - نشر التوعية **بترشيد الإنفاق** لما لهذا الموضوع من أثر إيجابي على اقتصاديات الأسرة بشكل أساسي .

سادساً - كان لتعريف الرائدات **بمفاهيم النوع الاجتماعي** أثره في تصحيح العديد من المفاهيم الخاطئة المنتشرة في معظم المجتمعات المحلية حول نظرة المجتمع إلى المرأة وحول نظرة المرأة إلى ذاتها ويصب ذلك في معدلات مشاركة المرأة في جهة التنمية الشاملة في المجتمع وفي تعرفها على حقوقها من عوائد التنمية .

● أنشطة فروع المجلس في المحافظات

أنشطة فروع المجلس في المحافظـات

تعتبر فروع المجلس القومي للمرأة بالمحافظات أحد الأذرع الهامة في التواصل بين المجلس والمرأة في القرى والنجوع لتنفيذ أنشطته المختلفة ... وقد قام عدد ٢٧ فرعاً من فروع المجلس بالمحافظات خلال فترة التقرير بجهد ملموس في المجالات التالية :

في مجال التوعية السياسية :

- عقد عدد (٢٧) ندوة بالمحافظات أثناء جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية تحت عنوان "**المرأة ناخبة**" لتوعية النساء بالمحافظات بأهمية المشاركة في التصويت في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية .
- عقد عدد (٢٦) لقاء تدريبي للرائدات الريفيات لتوعية المرأة في القرى والنجوع بضرورة المشاركة في الانتخابات .

عقد عدد (٣٨) ندوة تحت عنوان "**ماذا تريد المرأة من الدستور**" تم فيها الاستماع إلى آراء النساء بالمحافظات حول مطالبهن في الدستور الجديد وقام المجلس بتجميع الآراء في ورقة واحدة وإرسالها إلى الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور .

- شاركت فروع المجلس بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم والسويس والإسماعيلية والشرقية والدقهلية وبورسعيد وبني سويف والغربية وممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والقيادات الطبيعية بالمحافظات السابقة في مؤتمر المجلس "**لإعلان رفض مسودة الدستور الجديد**" بنقابة الصحفيين بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ .
- عقد عدد (١٤) ندوة عن "المشاركة السياسية للمرأة" .
- عقد حلقة نقاشية حول "وضع المرأة في الدستور الجديد" .
- عقد عدد (٢) ندوة عن "شارك في دستور بلدك" .
- عقد عدد (٢) ندوة عن "معالم الدستور وأهمية المشاركة السياسية" .
- المشاركة في "حملة لجمع مليون توقيع لرفض مسودة الدستور الجديد والعنف ضد المرأة" .

في مجال محو الأمية :

تبنت بعض الفروع مبادرات لمحو الأمية بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار مثل:

- شارك فرع المجلس بمحافظة الشرقية مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد عدة ندوات بهدف "تحفيز السيدات للالتحاق بفصول محو الأمية"، تم خلالها توزيع بطاقات الرقم القومي بعد استخراجها للنساء المشاركات في الفصول كحافز لهن.
- تبنت محافظة قنا مبادرة لمحو أمية السيدات بقريتي "الترامسة ودندرة"، تعتمد على توفير وسائل جذب للسيدات

ومنحهن حوافز تعود عليهن وعلى أسرهن بالفائدة، حيث يتم تقديم عددا من الخدمات الصحية والاجتماعية للدارسات، وتقديم خدمات طبية بيطرية إرشادية، لحث المرأة على الإقبال على فصول محو الأمية.

- جدير بالذكر أن المبادرة يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارات الصحة، الشئون الاجتماعية، الزراعة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مديرية الطب البيطري، مصانع سكر قوص، جمعية مصر الخير، وجمعية رسالة للأعمال الخيرية.

- بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، يتم حالياً تنفيذ المرحلة السادسة من مشروع "المرأة البحراوية في قرية بلا أمية" المخطط لها افتتاح عدد ٦٢ فصلاً في ١٦ قرية.

جدير بالذكر أنه خلال الخمس مراحل السابقة من المشروع تم افتتاح عدد ١٠٦٢ فصل، وقام محافظ البحيرة بإثابة الدارسات في المشروع بعدد من الحوافز تمثلت في:

- مكافأة مالية ٢٠٠ جنيه للدارسة المتميزة.
- استخراج بطاقات الرقم القومي مجاناً.
- إعفاء الدارسات من رسوم الكشف بالوحدة الصحية ووحدات طب الأسرة.
- الاشتراك في مشروع توزيع الخبز بالمجان.

- تعاون فرع المجلس بكفر الشيخ مع الهيئة والمحافظة بالاجتماع مع خريجي فصول محو الأمية للاستفادة من تجربتهم والتعرف على متطلبات تطوير العمل والتنسيق في تنفيذ برامج الهيئة.

- قيام فرع المجلس بالمنوفية بزيارة مدرسة الأحمدية الجديدة لتوعية العاملين وأولياء الأمور بضرورة مواصلة تعليم الفتيات والتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء.

- قام فرع المجلس بالأقصر بدعوة طالبات مدرسة السيدة عائشة الثانوية بنات لزيارة مقر الفرع بهدف التواصل مع الفتيات وتوعيتهن بأهمية الاستمرار في التعليم.

- مشاركة فرع المجلس بسوهاج في اجتماع المحافظة والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار والذي يهدف إلى تفعيل الخدمات المقدمة من الهيئة لمحو أمية النساء بالمحافظة.

- تم تنظيم (٩) زيارات لبعض القرى لحصر ودراسة الاحتياجات والتوعية للعاملات بالوحدات الصحية ومراكز طب الأسرة ومتابعة فصول محو أمية السيدات ومشروعات الحفاظ على البيئة.

في مجال المرأة المعيلة :

- تقوم الفروع بمتابعة مشروعات المرأة المعيلة بالقرى التي ينفذ في ٢١ محافظة من محافظات الجمهورية.

- يجري العمل الآن على إعداد بيان باحتياجات المرأة المعيلة في كل محافظة من المشروعات لدراسة مدى إمكانية تمويلها من الجهات المختلفة في بعض المحافظات.

- متابعة تنفيذ المشروعات الخاصة ببروتوكولات التعاون بمحافظات (قنا – المنيا – الوادي الجديد – الأقصر).

في مجال ظاهرتي التحرش والعنف ضد المرأة :

قامت فروع المجلس في مجال العنف

ضد المرأة بعقد عدد ٢٧ مؤتمراً إقليمياً بحضور ٦٧٤١ مدعو ومدعوة من شرائح وفئات المجتمع التنفيذية والشعبية والأهلية تحت عنوان "**نحو حياة آمنة للمرأة المصرية**" في إطار الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بهدف التوعية بضرورة تغيير السلوك المجتمعي والموروثات الثقافية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة ، ومدى خطورته وآثاره السلبية على المرأة والأسرة والمجتمع ... تناول المؤتمر مناقشة الرؤية النفسية والقانونية والدينية لظاهرة العنف ووسائل العلاج ، وعرض نتائج الاستبيان الذي أعده المجلس .

- عقد عدد (٢) حلقة نقاشية "لدراسة إمكانية الحد من ظاهرة التحرش" من خلال وضع نقاط شرطة قرب التجمعات المدرسية خلال نوفمبر ٢٠١٢ .
- حصر لحالات السيدات اللاتي يتعرضن للعنف في مجال العمل وخاصة إقصاء بعضهن عن المواقع التنفيذية (نقل تعسفي – عدم الترقي للوظائف الأعلى – التمييز على أساس النوع في الحصول على التدريب والحوافز على مستوى المحافظات) لاتخاذ اللازم تجاه هذه الحالات .
- قيام فروع المجلس بحملة توعية "معاً ضد التحرش" .

في مجالات أخرى :

- شارك فرع كفر الشيخ في ندوة "دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة في المجتمعات المحلية والخدمات التي تقدمها وحصر احتياجات المرأة في القرى والنجوع" .
- عقد فرع أسيوط ندوة "المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني" بهدف تنسيق الجهود الأهلية في إطار مؤسسي حكومي لتوصيل الخدمات للمرأة في الريف والحضر والنجوع .
- حضور (٣) مؤتمرات حول "تنمية المرأة الريفية" – "الاستثمار والتنمية" – "المرأة والمشاركة المجتمعية" .
- عقد ندوة عن "الأمراض المشتركة التي تنتقل من الحيوان للإنسان" .
- عقد ندوة عن "ترشيد الاستهلاك" .
- عقد ندوة عن "انتشار ظاهرة الطلاق" .
- عقد ندوتان عن "حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة" .
- عقد (٨) ندوات بالمدارس حول "المشاركة المجتمعية" .
- عقد (٣) دورات تدريبية في مجالات المهارات المنزلية كالسباكة والحرف التراثية كالخزف والنسيج وفنون التطريز .
- عقد (٦) دورات تدريبية متخصصة لذوى الاحتياجات الخاصة في مجالات التخاطب والحالات الخاصة .
- عقد (٤) ندوات عن "مفهوم وأهمية العمل الحر والعمل الجماعي لتنمية الصناعات البيئية الصغيرة" .
- تنظيم عدد (٤) قوافل طبية واجتماعية .
- إعداد قاعدة بيانات عن الجمعيات الأهلية على مستوى المحافظات ومجالات عملها والأنشطة والخدمات التي تقدمها للمرأة .
- إعداد قاعدة بيانات نسائية على مستوى المحافظات .

● عقد الاحتفاليات والندوات والاجتماعات

عقد الاحتفاليات والندوات والاجتماعات

يعقد المجلس مؤتمرًا سنويًا يناقش فيه قضية محورية من قضايا المرأة الراهنة المطروحة على الساحة المصرية، كما يقوم بعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشة إيماناً منه بأهمية الاستفادة من آراء وخبرات المتخصصين والمعنيين بغية التوصل إلى توصيات عملية تساهم في تفهم تلك القضايا، ووضع حلول فاعلة لها، ومن هذه الندوات:

- عقد المجلس مؤتمره الأول بعد إعادة تشكيله تحت عنوان "هي والرئيس... مستقبل المرأة في مصر الثورة" بهدف إقامة حوار مجتمعي مع عدد من مرشحي الرئاسة، والتعرف على آمال وطموحات المرأة المصرية من رئيس مصر القادم ... وصدر عن المؤتمر مجموعة من التوصيات صيغت في شكل رسالة إلى الرئيس .

(بيان تفصيلي عن المؤتمر ص ٤٦)

- احتفالية "**لتكريم القاضيات المشرفات على الانتخابات الرئاسية**" واللاتي ينتمين إلى أربعة هيئات قضائية هي هيئة النيابة الإدارية، وهيئة قضايا الدولة، والمحكمة الدستورية العليا والقضاء العالي، وذلك تقديراً لدورهنّ الفعال الذي أشاد به الجميع، وتجسيدهنّ لكفاءة المرأة المصرية، وتمكنها من أداء جميع الأدوار الموكلة إليها بإتقان، وتم في نهاية الاحتفالية إهدائهن درع للمجلس تقديرًا لجهودهن.
- استقبل المجلس القومي للمرأة وفدًا من ٤٠ قاضية من جمهورية الصين الشعبية والاتحاد النسائي الصيني وبحضور عدداً من القاضيات المصريات وأعضاء المجلس القومي للمرأة، وذلك في إطار تبادل الخبرات والتعاون بين الجانبين في مجال القضاء، وتم خلال زيارة الوفد استعراض مرجعية إنشاء المجلس واختصاصاته وأهدافه وإنجازاته في مجال التشريع، وخطة عمله المستقبلية، والدور الذي يقوم به من أجل الحفاظ على مكتسبات المرأة خاصة في مجال التشريعات.

في إطار دعم سبل التعاون بين المرأة على الصعيدين العربي والصيني شارك المجلس في **عقد القمة العربية الصينية الأولى للمرأة** بالقاهرة

بالتعاون مع كل من الجمعية المصرية الصينية للتبادل الثقافي، والجمعية الصينية العربية للتبادل، ومركز أنشطة المرأة الصينية، واللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة، والمركز السوداني لتطوير سيدات الأعمال، بهدف تعزيز ثقافة الحوار والتبادلات بين منظمات المرأة العربية والصينية، ومناقشة كيفية التعامل مع مشاكل المرأة واتخاذ التدابير المضادة للمواقف والعقبات التي تواجهها المرأة في الوقت الراهن.

وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات في المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية كالتالي:

أولاً - في المحور السياسي ودور المرأة في القيادة :

- ضرورة وضع آليات وبرامج مشتركة تستهدف تقديم مزيد من التدريب فيما يتعلق بمهارات القيادة لتخفيض الفجوة النوعية في كافة المجالات بصورة تدريجية.
- السعي مع الحكومات في دول الربيع العربي لوضع آليات وسياسات وأهداف إستراتيجية، تتلاءم وخصوصيات كل دولة مع تخصيص كوتة لتوفير مناخ موات للمرأة حتى تتمكن من المشاركة في الحياة السياسية.
- مطالبة الدولة بوضع نظام اقتصادي جديد يقوم على أساس توزيع واجبات العمل، وذلك عبر تغيير مبدأ تقسيم العمل على أساس النوع، لتمكين المرأة من المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي.

ثانياً - في المحور الاقتصادي ودور المرأة في التنمية الاقتصادية :

- تأسيس منتدى دائم للنساء العربيات والصينيات للتوصل إلى نتائج ملموسة للنساء في كل مناطق الريف والبوادي والمخيمات والقرى لتعميم التجربة الصينية علي المستوى العربي لما لها من مصلحة مشتركة.
- السعي لدى الدول لأن تولي اعتباراً لمصالح كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بوضع خطط للتخلص من الأزمات الاقتصادية، وتجنب خطر تفاقم الفجوة النوعية وعدم المساواة بين الجنسين من خلال تطبيق منظور النوع الاجتماعي.
- إطلاق المشروعات الاستثمارية والتي تلتزم بتعيين نسبة من النساء بين العاملين، والعمل عل تنمية مهاراتهن، وتطبيق واستخدام الحافز المناسب.
- إطلاق مشروعات مشتركة تستهدف التدريب والتسويق والتبادل التجاري، بين كل من الدول العربية والصين، فيما يتعلق بتطوير الصناعات التراثية المندثرة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم قدرات المرأة بتوفير التدريب الفني والعملي المناسب، وحشد جهود الجهات المتخصصة في كل دولة وتوجيهها لتحقيق هذا الغرض.
- التعاون معاً لتدعيم البرامج الحكومية والأهلية المتطورة لمكافحة الفقر خاصة في الريف – باعتبار المرأة الريفية أفقر الفقراء – لضمان حقوقها التي تمثل المحور المركزي لكافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.
- تشجيع إنشاء نقابات أو اتحادات خاصة بأنشطة المرأة الصناعية والزراعية والتجارية، تحمي الصناعات الصغيرة التي تتولاها المرأة من

السياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الكبرى.

- إنشاء مرصد قانوني يعمل على رصد الانتهاكات القانونية للحقوق الإنسانية للمرأة ويسعى إلى نشر وترسيخ قيم المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات.

- تبادل الخبرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تقدم المرأة ورفع مستوى معيشتها، وذلك للوقوف على السياسات والخطط والآليات المتبعة في الصين من أجل النهوض بالمرأة خاصة في الريف.

ثالثاً- في المحور الثقافي ودور المرأة في بناء مجتمع يكفل المساواة بين الجنسين

- تشجيع تبادل الدراسات والخبرات والتفاهم الثقافي لتحقيق التطوير في مجال نشر الثقافة بين الصين والدول العربية.

- التعاون من خلال بروتوكولات مشتركة لنشر البرامج التي تستهدف تعزيز الوعي الكامل بقضايا النوع الاجتماعي بحيث تمكن المزيد من النساء بالاستفادة من السياسات والإجراءات التي تكفل المساواة بين الجنسين.

- التأكيد على تعزيز التعاون الذي يعود بالفائدة على النساء بشكل أكبر، بما في ذلك سيدات الأعمال، في كل من الصين والدول العربية، مع إتاحة مجال أكبر للمرأة للوصول إلى الفرص المتبادلة في مجالات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا الجديدة.

- تدعيم التعاون المشترك في المجال الثقافي والإعلامي من خلال بروتوكولات التعاون القائمة بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون ونظيره الصيني، ووكالتي الأنباء في كلا البلدين، وإتاحة الفرصة لبرامج مشتركة لتعليم اللغتين العربية والصينية للشعبين.

- ندوة "**التعليم والمرأة..وقيم المواطنة**" بهدف مناقشة كيفية ترسيخ مفهوم وأسس المواطنة في المناهج الدراسية لتحقيق العدل والمساواة والقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة، والاعتماد على الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف العملية التعليمية، وأوصى المشاركون في ختام الندوة بالاهتمام بزيادة عدد المدارس خاصة في المناطق الريفية ومراعاة الطبيعة الجغرافية لهذه المناطق بحيث تكون المدارس قريبة من بعضها للقضاء على أسباب التسرب من التعليم.

- حضر الندوة أعضاء لجنة التعليم بمجلس الشورى والمركز القومي للبحوث وأعضاء المجلس القومي للمرأة، وعدد من الأكاديميين والمتخصصين المعنيين بهذه القضية، ولفيف من الإعلاميين.

- ورشة عمل حول "المرأة المعيلة" بفرع المجلس بمحافظة الشرقية بالتعاون مع الاتحاد النوعي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية الاقتصادية بحضور عدد ٨٠ سيدة من السيدات المعيلات ، تم خلال الورشة عرض البرامج التدريبية التي تمت بفرع المجلس لمساعدة السيدات في الحصول على فرص عمل، كما تم أثناء الفعاليات تمويل بعض السيدات المعيلات لإقامة مشروعات صغيرة، وذلك بالتعاون مع الاتحاد النوعي للجمعيات .

- عقدت لجنة المنظمات غير الحكومية

بالمجلس، ورشة عمل تحت عنوان "**المرأة في مواقع القيادة بين التمثيل الرمزي والنسبي**" بمحافظة المنيا استهدفت عدداً من ممثلي النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمحافظات (الفيوم – بني سويف – المنيا) بهدف توعية السيدات بضرورة توسيع قاعدة المشاركة الإنتاجية للمرأة في كل المجالات وربطه بتشجيعها على التقدم إلى المواقع المنتخبة على المستويات القاعدية بحيث يؤسس الهرم التمثيلي للمرأة تمثيلاً حقيقيًا يتناسب مع حجمها الإنتاجي، ودارت المناقشات حول والتحديات والطموحات التي تواجه التمثيل النيابي للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية – النواب والشورى- ، التمكين التنموي والاقتصادي للمرأة والحلول والأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجلس والجمعيات الأهلية، والمنظور الفقهي لمكانة المرأة في القيادة، وقد خرجت الورشة بعدد من التوصيات حول دور المجلس والجمعيات الأهلية في دعم المرأة:

- عقد دورات تدريبية لتأهيل المرأة ومساندتها للوصول لمراكز صنع القرار.
- تبنى المجلس القومي للمرأة رفع الوعي القانوني للمرأة لتعريفها بحقوقها، خاصة قانوني الأحوال الشخصية والعمل .
- نشر الوعي بضرورة تبنى الإعلام قضايا المرأة وتغيير الصورة النمطية لها في وسائل الإعلام.
- تغيير السياسات التي تعوق مشاركة المرأة، والعمل على حل مشاكلها وخاصة الفقيرة والمعيلة من خلال تنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.
- إقامة شراكات بين المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية لدعم المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتفعيل دور جمعيات تنمية المجتمع بالقرى والمراكز، لرفع قدرات المرأة ومستوى مشاركتها وتمكينها، والتعاون بين الجانبان في إحالة المشاكل والقضايا الخاصة بالمرأة لمكتب شكاوى المرأة بالمجلس .
- تفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، التي صدقت ووقعت عليها مصر.
- عقدت رئيس المجلس اجتماعاً مع السيدة / أنهار حجازي عضو لجنة البيئة بالمجلس، و أ/ أحلام الأسمر عضو المجلس لعرض الترتيبات النهائية لمؤتمر حول ترشيد الطاقة بالتعاون مع وزارة البيئة، ومناقشة تدشين المجلس لحملة إعلامية عن "دور المرأة في ترشيد الطاقة"، وتوقيع بروتوكول تعاون مع مجلس التكنولوجيا والابتكار التابع لوزارة الصناعة.

- عقد اجتماع مع ممثلي الجمعيات الأهلية بهدف الاتفاق على إنشاء آلية مستدامة بالمجلس للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ومساندة المجلس بالدعم الفني والمادي، وإحاطة الجمعيات بكافة المشروعات التي ينفذها المجلس بالمحافظات للتعرف على مقترحاتهم وتوزيع الأدوار بينهم وبين المجلس، وقد تم إنشاء هذه الآلية من خلال إنشاء "وحدة الاتصالات" بالمجلس ليكون همزة الوصل بين المجلس والجمعيات الأهلية .

● البحوث والدراسات والمطبوعات

البحوث والدراسات والمطبوعات

انطلاقاً من دور المجلس في نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالمرأة، وإعداد الدراسات التي تمس مختلف جوانب قضايا المرأة، وسعيًا من المجلس لإتاحة المعلومات ونشرها لجميع المتخصصين والباحثين وذوي الاهتمام العام بالمرأة، سواءً كانوا من متخذي القرار، أو المؤسسات الحكومية المختلفة، أو المجتمع المدني، فضلاً عن توعية جموع المواطنين، وإثراء معارفهم العامة في هذا الشأن.

وتأكيداً للخطوط العريضة لاستراتيجية المجلس التي تنص على إنشاء وحدة للدراسات والبحوث تسهم في رسم سياسة المجلس، وتسعي لتحسين وضع المرأة ومكانتها في المجتمع، وتدعيم قضية النوع، والعمل على دمجها في خطط الدولة الرسمية ، كما تعمل على توفير المعلومات والبيانات العلمية التي تحقق الأهداف المبتغاة، بالإضافة إلى إجراء استطلاعات للرأي العام تعين صناع القرار على اتخاذ القرار المناسب في قضية معينة اعتماداً على بيانات مستقاة من الواقع الفعلي.

وفي إطار اختصاصات المجلس بإنشاء مركزاً لتوثيق وجمع المعلومات، يضم مكتبة متخصصة في دراسات المرأة والنوع الاجتماعي، وتضم النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته .

أولاً - إعداد الدراسات والأبحاث وأوراق العمل :

- دراسة تحليلية حول "مكون المرأة" في جميع برامج المرشحين المحتملين لمنصب الرئاسة، قبيل الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٢.
- استطلاع رأي لعينة حجمها ١٥٠٠ امرأة من مختلف الفئات العمرية والتعليمية والمهنية شملت جميع محافظات مصر، بهدف التعرف على آرائهم حول أهم القضايا التي يجب أن يتناولها رئيس مصر في برنامجه.
- دراسة توثيقية لمنظمة المرأة العربية حول "تضمين النوع الاجتماعي في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (تجربة مصر)" .
- إعداد قاعدة بيانات العناوين والأبحاث والدراسات الخاصة بالمرأة.

وفي إطار سعى المجلس القومي للمرأة إلى تحسين الوجود الإنساني للمرأة المصرية وتنمية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات مشاركتها في مجتمعاتها المحلية، وتواصلاً من المجلس في الاستفادة برؤى وحلول بعض الباحثين المتميزين في المجال البحثي لبعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المرأة، ورغبة في تشجيع شباب الباحثين من الجنسين على الاهتمام بدراسة قضايا المرأة، أعلن المجلس القومي للمرأة عن

مسابقته السنوية البحثية لعام ٢٠١٢ في الموضوعات التالية :

- تغيير الثقافة المجتمعية السلبية تجاه المرأة .
- الاتجار في النساء – رؤية قانونية ودينية .
- حصاد المرأة المصرية منذ قيام ثورة ٢٥ يناير حتى الآن .
- تمكين المرأة الريفية .

آفاق جديدة لحل مشكلة البطالة بين النساء .

ثانياً - إصدارات المجلس :

تنوعت إصدارات المجلس ما بين كتيبات ومطويات وأفلام قصيرة بهدف التوعية وإلقاء الضوء على بعض القضايا الهامة فقد أصدر المجلس ما يقرب من ٤٦ إصدار بيانها كالتالي :-

إطار رقم ٥٧ : المطبوعات الدورية :

- النشرة الأسبوعية الداخلية عن نشاط المجلس "Bulletin" .
- النشرة الدورية الربع سنوية News Letter تتناول أنشطة وأعمال المجلس .

جدول رقم (٦) : أولاً - كتب باللغة العربية :

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
مؤتمر "هي والرئيس" مستقبل المرأة في مصر الثورة. يشمل فعاليات المؤتمر (كلمة السيدة السفيرة رئيس المجلس/ كلمات مرشحي الرئاسة/ أوراق العمل/ إطار عمل المرحلة المقبلة للمجلس القومي للمرأة/ الكلمة الختامية والتوصيات.	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
الالتزام باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة (السيداو). تُعتبر اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ، جزءاً من النظام القانوني في الدولة لها قوة النصوص القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية (البرلمان) في مصر.. حيث تمت بإرادة وطنية خالصة .	فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
حقوق المرأة في مجال الأحوال الشخصية إشكاليات الزواج من الوجهة القانونية. تُمثل مشكلة الزواج في المجتمع المصري ، واحدةً من أهم القضايا الاجتماعية ، لما يرتبط بها من محاولة البعض التحايل على أحكام الشرع أو القانون لإلحاق الضرر بحقوق المرأة ، وفي هذا الإطار تبرز صورة الزواج المبكر ، والزواج العرفي ، تعدد الزوجات ، وما يتعلق بها من إشكاليات قانونية وآراء فقهية ، تقتضي علاجاً لأسباب هذه الظواهر داخل الأسرة المصرية ، والتوعية بمضارها .	د. فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
حقوق المرأة في مجال الأحوال الشخصية أحكام الزواج من الوجهة القانونية. تُستمد أحكام الأحوال الشخصية في مصر من الشريعة الإسلامية ، بغية إقامة التوازن العادل بين الرجل والمرأة في مجال العلاقات الأسرية ، ورفع الظلم عن المرأة ، وفي هذا الصدد تُمثل بعض المشكلات التي يتعرض لها هذا الكتيب ومنها مشكلة الحصول على النفقة الشرعية أكثر المشكلات التي تعاني منها المرأة ، وهو ما يقتضي تدخلاً تشريعياً لتيسير حصول المرأة على حقوقها ، وإيجاد علاج لبطء إجراءات التقاضي.	د. فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
مكافحة القانون المصري للعنف والتمييز ضد المرأة (الواقع). يتناول الكتيب المساواة في الحماية الجنائية بين الرجل والمرأة (حماية المرأة ضد التمييز المبني على اختلاف الجنس - حماية المرأة من الاعتداء على حياتها أو على سلامتها البدنية - حماية المرأة من أفعال الاعتداء على عرضها - حماية حق المرأة في الحياء والكرامة - حماية الأنثى من جرائم الخطف - حماية المرأة في مجال الإجراءات الجنائية).	د. فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
مكافحة القانون المصري للعنف والتمييز ضد المرأة (المأمول) في هذا الإطار تبرز أمامنا قضايا جريمة الزنا وختان الإناث والإجهاض والتحرش الجنسي والعنف الأسري ، والمواقف الدينية والمهنية والتشريعية منها ، والحاجة المُلحّة للنص صراحة لا ضمناً بعقوبات يقررها القانون لضمان الحماية اللازمة لحقوق المرأة من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتغيير الأنماط السلوكية الخاطئة وكيفية مواجهتها.	د. فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
حقوق المرأة في قوانين العمل والوظيفة العامة. يتناول الكتيب حق المرأة في العمل في النصوص الوطنية / حق المرأة في العمل في المواثيق الدولية والإقليمية / أحكام تشغيل النساء في قانون العمل/ الأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها/ حظر تشغيل النساء ليلاً / حماية المرأة في قوانين العاملين المدنيين في الدولة / حقوق الأم العاملة / الحق في إجازة الوضع / حظر فصل العاملة أثناء إجازة الوضع / تخفيض ساعات العمل للمرأة الحامل / حق العاملة المرضعة في فترة راحة إضافية / الحق في إجازة رعاية الطفل.	د. فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
حقوق المرأة في قانون الجنسية. نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أن الجنسية حق لكل فرد ، ولا يجوز تعسفاً حرمان أي شخص من جنسيته ، ولا من حقه في تغييرها (م١٥) .. من هنا فالأصل أن يتساوى الرجل مع المرأة في التمتع بالجنسية ، وفي كل ما يتعلق بجنسية أطفالهما .. وهو ما يعترف به القانون المصري بنصوص خاصة في قانون الجنسية المصرية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها.	د. فتوح الشاذلي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
ماذا تعرف عن الخلع ـ الرؤية والاستضافة ـ حضانة الأطفال. يتناول الكتيب دليل شرعية الخلع في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة / الخلع في القانون / رأي الشرع ورأي الفقه في حضانة الأطفال / فتاوى مجمع البحوث الإسلامية في حضانة الأطفال / فتاوى مجمع البحوث الإسلامية في الرؤية والاستضافة / رؤية الأطفال في القانون / حجج الرأي المعارض على قانون الرؤية والاستضافة.	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٢ الطبعة الثانية ٢٠١٣
الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الإسلامي. يتناول الكتيب الدور المطلوب للمرأة في إدارة سلطات الدولة والمشاركة في أجهزتها الإدارية / مجالات العمل السياسي التي تتاح للمرأة في التشريع الإسلامي / مجالات مشاركة المرأة السياسية في التشريع الإسلامي .	د. عبد الله مبروك النجار	 الطبعة الأولى ٢٠١٢ الطبعة الثانية ٢٠١٣
نحو التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في الريف المصري يتناول الكتيب أهداف المشروع ، لجان المشروع واختصاصاتها، معايير اختيار الجمعيات المنفذة للمشروع ، معايير اختيار المدرة للدخل ، معايير اختيار المرأة المعيلة ، الإجراءات التنفيذية للمشروع ، بيانات مستخلصة عن المشروع ، مؤشرات المتابعة .	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الثالثة ٢٠١٢ الطبعة الرابعة ٢٠١٣
الفتاة المصرية ـ هموم ورؤى... احتفالية اليوم العالمي للفتاة يتناول الكتيب واقع الفتاة المصرية (إحصاءات وأرقام) ، المشاكل التي تواجه الفتاة (الحرمان من التعليم ـ ظاهرة الختان المنتشرة ـ الزواج المبكر للفتاة ـ التمييز ضد الفتاة في بعض الأمور الحياتية ـ التسرب من التعليم ـ التحرش بالإناث)، حلول ومقترحات لمشكلات الفتاة الأساسية ، توصيات	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٣

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
مفاهيم أساسية حول النوع الاجتماعي يتناول الكتيب مفهوم النوع الاجتماعي ، علاقات النوع الاجتماعي، أدوار النوع الاجتماعي ، تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس (ذكر وأنثى) ، احتياجات النوع الاجتماعي العملية، احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية ، مساواة النوع الاجتماعي ، عدالة النوع الاجتماعي ، إدماج النوع الاجتماعي ومنظور النوع الاجتماعي .	د. منى دسوقي عبد العال	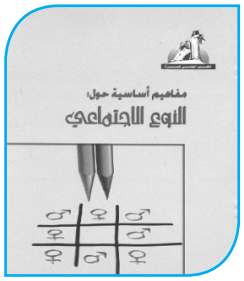 الطبعة الأولى ٢٠١٣
القمة العربية الصينية الأولى للمرأة يتناول الكتيب أولى مبادرات التعاون بين المجلس القومي للمرأة والجانب الصيني بهدف دعم الحوار وتعزيز التفاهم وترسيخ علاقات التفاعل والترابط بين الجانبين المصري والصيني .	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٣
الحقوق الدستورية للمرأة المصرية يتناول الكتيب حقوق النساء قراءة في دستور مصر المعطل الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، المرأة المصرية في نصوص الدستور . رؤية مستقبلية لضمانات حقوق المرأة الدستورية في دستور مصر القادم.	المستشارة / تهاني الجبالي	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
خطة المجلس في سطور يتناول الكتيب تشكيل المجلس ، اختصاصات المجلس ، اللجان الدائمة ، الأمانة الفنية ، إطار العمل المستقبلي (الرؤية - الرسالة - الهدف) ، مجالات النشاط ، آليات العمل	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٢

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
معاً ضد التحرش يتناول الكتيب تعريف ظاهرة التحرش، ظاهرة التحرش في مصر (ما هو الدافع - من الضحية - الجريمة أمام القانون) الدين وظاهرة التحرش، لماذا التحرش، دور المؤسسات في معالجة ظاهرة التحرش، معلومات هامة لضحايا التحرش .	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
محو الأمية يتناول الكتيب تعريف مفهوم القراءة والأمية ، الأهداف والآثار المرجوة من برامج الأمية ، الأمية نظرة عالمية ، معدلات الأمية في مصر ، معدلات محو الأمية في مصر ، تجربة مصر الحالية لمواجهة مشكلة الأمية ، معوقات تحول دون نجاح برنامج محو الأمية التي تنفذها الدولة ، حلول مبتكرة ، جهود المجلس القومي للمرأة في مجال محو الأمية ، مبادرات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة محو الأمية .	د. محمد سيد أحمد	 الطبعة الأولى ٢٠١٣
المنظور الإسلامي لقضية مناهضة ختان الإناث. يتناول الكتيب الختان وارتباطه بأوضاع المرأة ، نظرة الإسلام للرجل والمرأة قضية ختان الإناث (الخفاض) من منظور إسلامي ، حقائق دينية هامة حول ختان الإناث ، رأي العلماء والفقهاء المعاصرين في ختان الإناث.	د. آمنة نصير	 الطبعة الأولى ٢٠١٢
خطة عمل المجلس القومي للمرأة. في إطار دعم مجلس الوزراء الكامل للمجلس القومي للمرأة ، في جميع القضايا الجادة التي يضعها على أجندته ، بصفته آلية وطنية لدعم وتنمية المرأة المصرية . اعتمد السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء في مارس ٢٠١٢ ، خطة العمل للمرحلة القادمة ما بعد ثورة ٢٥ يناير والتي يتطلع المجلس من خلالها لتحقيق رسالته للنهوض بالمرأة المصرية .	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٢ الطبعة الثانية ٢٠١٣

الإصدار	المؤلف	تاريخ الإصدار
قضية الفقر في مصر والعالم . **احتفالية اليوم العالمي للقضاء على الفقر .** انطلاقاً من الدور الحيوي للمجلس القومي للمرأة ، تم تكليف الدكتور / محمد سيد أحمد والمختصين بالمجلس لإعداد هذا الكتيب ليكون مدعماً بالأرقام والإحصاءات التي توضح حجم الفقر في مصر والعالم وضرورة مواجهة الظاهرة وتناول الإستراتيجيات المقترحة للحد منها بتنمية الثروة البشرية ، وإيجاد حلول سريعة لقضايا الفقر عامة والمتعلق منها بالمرأة المصرية بوجه خاص .	د. محمد سيد أحمد	 الطبعة الأولى ٢٠١٣
المرأة الريفية في مصر- احتفالية اليوم العالمي للمرأة الريفية قام المجلس القومي للمرأة ، وبمبادرة من السفير / مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة ، بالاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية هذا العام ، في إطار البرنامج الثقافي لمكتبة المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع مكتبة القاهرة الكبرى، لعقد ندوة لمناقشة المشكلات التي تواجه المرأة الريفية في مصر.	د. محمد سيد أحمد	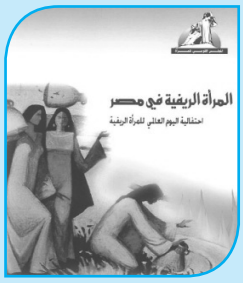 الطبعة الأولى ٢٠١٣
العنف ضد المرأة رأى المجلس القومي للمرأة ، إصدار هذا الكتيب مساهمةً في ضرورة توفير الحماية للنساء من العنف بصفة عامة ، ومكافحة ومنع التحرش بكافة أنواعه وأشكاله ، بنصوص قانونية صريحة تجرّم العنف وتدعم حقوق النساء عموماً.	المجلس القومي للمرأة	 الطبعة الأولى ٢٠١٢ الطبعة الثانية ٢٠١٣

جدول رقم (٧) : ثانياً - مطويات باللغة العربية :

المطوية	المؤلف	تاريخ الإصدار
الاختصاصات والتشكيل يتضمن قرار إعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة بالقرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٢	المجلس القومي للمرأة	 ٢٠١٢
جهود المجلس القومي للمرأة في مجال التشريعات يقوم المجلس القومي للمرأة بحسب اختصاصاته الواردة في القرار الجمهوري المنشئ له بمراجعة كافة مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة ، وكذلك إبداء الرأي فيما يرد عليها من تعديلات .. وفي ذات الوقت يقوم بمراجعة القوانين الحالية وتقديم المقترحات للتعديل على ما يرصده بها من إخلال بحقوق المرأة على نحو يكفل المساواة في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل والمنصوص عليها بالدستور.	المجلس القومي للمرأة	 ٢٠١٢
المرأة وثقافة المساواة في المجتمع المصري المساواة القانونية بين النساء والرجال مبدأ منصوص عليه في الدساتير المصرية المتعاقبة من دستور ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ فلم يخل صكاً دستورياً عرفته مصر الحديثة من النص على مبدأ المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو غير ذلك فضلاً عن النص عليه في الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.	د. محمد نور فرحات	 ٢٠١٢

المطوية	المؤلف	تاريخ الإصدار
مشروع المرأة المعيلة في إطار اهتمام المجلس القومي للمرأة بأوضاع المرأة الأكثر احتياجاً وخاصة المرأة المعيلة ، قام المجلس بتنفيذ مشروع معاونة المرأة المعيلة بهدف دراسة أحوالها وتحديد احتياجاتها وتقديم قروض صغيرة لها ورفع قدراتها من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية ومساعدتها في تحسين أوضاعها الاجتماعية.	المجلس القومي للمرأة	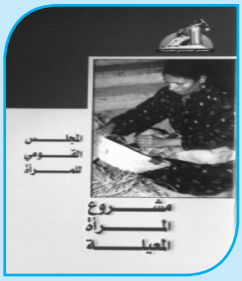 ٢٠١٢
وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات قد تبنى المجلس القومي للمرأة فكرة ضرورة وجود بناء مؤسسي على مستوى الوزارات ، لتحقيق أهداف تنمية المرأة والنهوض بها ، وممارسة حقها الدستوري في المساواة والتصدي لأي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مجال العمل ، والوقوف على المعوقات التي تواجهها من خلال "وحدات تكافؤ الفرص على مستوى الوزارات" .	المجلس القومي للمرأة	 ٢٠١٢- ٢٠١٣
جهود المجلس القومي للمرأة في مجال الأحوال المدنية تنفيذاً لخطة المجلس القومي للمرأة في تحسين الوجود الإنساني للمرأة المصرية ، والعمل على تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية حرص المجلس بفروعه في محافظات الجمهورية، على إتاحة الفرصة لها للمشاركة في جهود وتنمية مجتمعها، وتيسير هذه المشاركة بالقضاء على المعوقات التي تعترضها من خلال برنامج استخراج بطاقات الرقم القومي لكل امرأة ضماناً لتمكينها الاجتماعي ، وبرنامج استخراج شهادات الميلاد لسواقط القيد منهن والتوعية بتوثيق عقود الزواج والطلاق لضمان عدم ضياع حقوق المرأة والأبناء .	المجلس القومي للمرأة	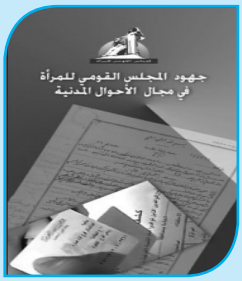 ٢٠١٢-٢٠١٣

المطوية	المؤلف	تاريخ الإصدار
المكتبة تتناول المطوية ، نبذة مختصرة عن مكتبة المجلس ، لماذا المكتبة، الفئات المستهدفة ، أنشطة المكتبة ، خدمات المكتبة ، خطة الحصول على الجديد من الكتب والمطبوعات ، إجراءات تنظيم اقتناء الكتب .	المجلس القومي للمرأة إدارة المكتبة	 ٢٠١٢- ٢٠١٣
التدريب من أجل التنمية تحتوي المطوية على أهداف العملية التدريبية ، مراحل العملية التدريبية ، أنواع البرامج التدريبية ، الفئات المستهدفة من برامج التدريب ، الشراكة في التنفيذ ، بيانات إحصائية .	المجلس القومي للمرأة الإدارة العامة للتدريب	 ٢٠١٢
المرأة والمشاركة السياسية ـ التصويت من أجل المرأة تعتبر المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من المؤشرات التي تقيس مدي فاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع .. ومشاركة المرأة السياسية ترتبط مباشرةً بوضعها في هذا المجتمع .. وعلى الرغم من أهمية الدور السياسي للمرأة المصرية إلا إنه يأتي في وضع لا يتناسب مع مكانتها في المجتمع المصري ، خاصةً بعد الدور المشرف والبارز في أحداث ثورة ٢٥ يناير .. وقد آن الأوان من هذا المنطلق أن تدرك المرأة مدى قدرتها التصويتية التي تمتلكها ويمكن أن تُثر على نتائج أي انتخابات مقبلة.	د. عبد السلام نوير	 ٢٠١٣
رسالة إلى الرئيس "من مؤتمر المجلس القومي للمرأة هي والرئيس" ـ مستقبل المرأة في مصر الثورة تتناول المطوية رسالة إلى رئيس جمهورية مصر العربية القادم، من السيدات المصريات المدافعات عن حقوق المرأة المصرية والمناصرات لها ، ويرجو أن تستجيب سياساته إليها .	المجلس القومي للمرأة	 ٢٠١٢

المطوية	المؤلف	تاريخ الإصدار
مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها يمثل مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها حلقة الوصل بين المجلس القومي للمرأة ونساء مصر ممن يعانين من مشكلات تتعلق بأي شكل من أشكال التمييز ضدهن أو تعرضن لأية ممارسات تتعارض ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الذي يكفله الدستور ، وذلك من خلال التعريف على المشاكل التي تواجه المرأة على أرض الواقع.	المجلس القومي للمرأة	 ٢٠١٢
سؤال وجواب عن المرأة والمشاركة السياسية تحتوي المطوية على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالمرأة والمشاركة السياسية، (إيه هي السياسة ؟ ـ يعني إيه فهم سياسي ؟ ـ إيه هي السلطات ؟ ـ إيه هو الدستور ؟)	د. عبد السلام نوير	 ٢٠١٣

جدول رقم (٨) :

English Books :

Book Title	Written by	Edition date
Violence Against Women Violence against women is a global phenomenon which takes various forms across history, cultures and experiences, resulting in a great suffering not to women themselves alone, but also to their families and communities.	NCW	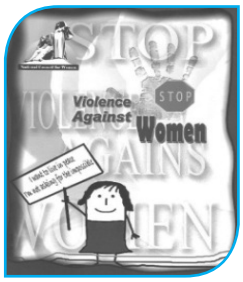 2013

Book Title	Written by	Edition date
Plan of Action NCW The new NCW aims to carry out its tasks armed with the spirit of the revolution, through integrated voluntary teamwork whose members are willing to cooperate with all the various social forces and orientations devoting their efforts to human development purposes to achieve the principles of the revolution: freedom, dignity and social justice and believing that the Council's vision and mission for promoting Egyptian women should be guided by these principles.	NCW	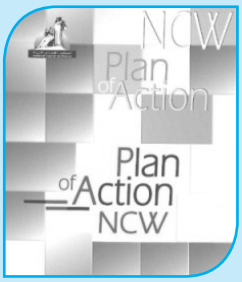 2012 - 2013
Egypt's Adherence to CEDAW Stems from its Own National Will The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women (CEDAW) is part of the legal system in the state. It should, therefore, have the force of the legal legislations issued by the parliament, as it was ratified through a pure national will.	Dr. Fatouh ElChazli	 2012

Book Title	Written by	Edition date
The Egyptian legislations Combat Violence and Discrimination Against Women According to article 2 of the Constitutional Declaration issued on March 30, 2011, the principles of the Islamic Shari'a are the main source of legislations in Egypt. Among these principles is the right to protection from violence and discrimination, which necessitates the issuance of legislations that criminalize all forms of violence to which women might be exposed.	Dr. Fatouh ElChazli	 2012
Women's Personal Status Rights Marriage Rules from the Legal Perspective The personal status rules in Egypt are derived from the Islamic Shari'a, which aims to Strike a fair balance between men and women in the area of familial relations.	Dr. Fatouh ElChazli	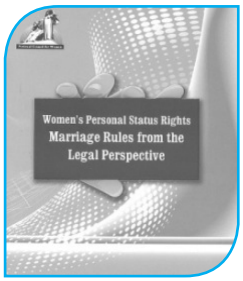 2012

Book Title	Written by	Edition date
Women's Rights in the Nationality Laws To remove discrimination against women with regard to the nationality of their children in case of marriage to a non-Egyptian, Law No. 154/2004 was issued to realize full equality between men and women with regard to passing their nationality to their children, a development which was both important and necessary.	Dr. Fatouh ElChazli	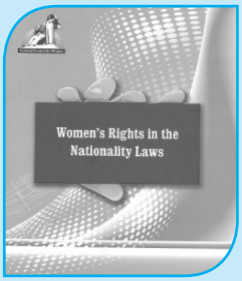 2012
Women's Social Status Rights The Problems Of Marriage from a Legal Perspective Marriage constitutes one of the most important social issues in the Egyptian society given that it is interlinked with attempts made by some people to circumvent the rules of the Islamic Shari'a and law. By so doing they inflict much harm on women and their rights, and this practice results in many risks to the family and the whole society.	Dr. Fatouh ElChazli	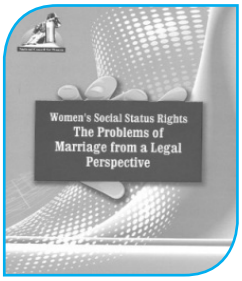 2012

Book Title	Written by	Edition date
Women's Rights in the Labor Laws and Public Posts Islam recognizes women's right to work, and there are no concrete texts in the Holy Quran or the sayings of the Prophet (PBUH) which limits women's work to certain areas or prohibit them from doing certain works or professions. Thus, there is no discrimination in the field of work based on gender from the islamic perspective.	Dr. Fatouh ElChazli	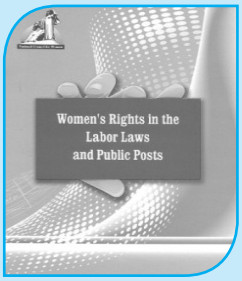 2012

Flyers:

جدول رقم (٩) :

Flyer Title	Written by	Edition date
Women Heads of Households Project NCW designed and implemented the Women Heads of Household Project. The aim of this project was to examine the conditions of this category of women, identify their needs, offer them micro-credits and raise their skills in order to help them solve their economic problems and improve their social conditions.	NCW	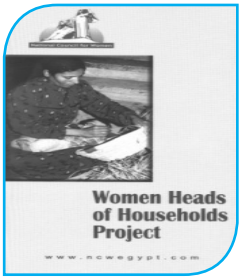 2012

Flyer Title	Written by	Edition date
The National Council Women's Efforts in the Area of Legislations NCW has advocated the adoption of several laws and called for the amendment of others (11 revised and newly introduced laws) to serve the interests of women which can be shown.	NCW	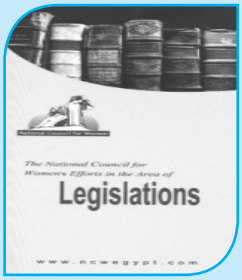 2012
The Ombudsman Office The Ombudsman Office serves as a conduit between the National Council for Women (NCW) and the Egyptian women who face problems related to any form of discrimination against them or making them subject to any practices which contradicts with the principle of equality and equal opportunities provided for by the Constitution.	NCW	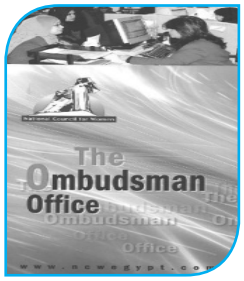 2012
Equal Opportunity Units in the Ministries These units aim to ensure that women do practice their constitutional rights to equality and can address any discriminatory practices they might be exposed to at the workplace.	NCW	 2012

Flyer Title	Written by	Edition date
NCW'S LIBRARY The library is a unit of the General Department for Documentation and Information at the Council. It is specialized in women's issues, gender-related studies and relevant issues, and is intended to be an electronic knowledge base, as well as a center for documentation and information on women, gender and related social issues.	NCW	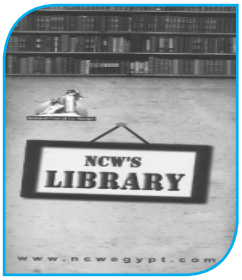 2012
Within Women and the Culture of Equality the Egyptian Society Legal equality between men and women is a principle, which was enshrined by all the successive Egyptian constitutions from the 1923 constitution up to the 1971 .	NCW	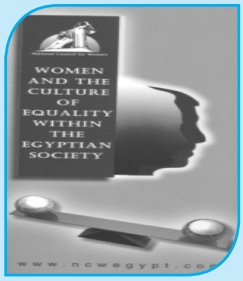 2012
Training for Development NCW further believes that training is a basic pillar for developing knowledge, enhancing capabilities and acquiring skills.	NCW	 2012
Mandate and Formation Reconfiguring the National Council for Women by decree No. 77 for 2012.	NCW	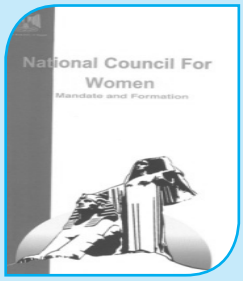 2013

الأفلام :

فيلم (هي والرئيس)

ثالثاً - المكتبة المتخصصة :

مكتبة المجلس القومي للمرأة مكتبة متخصصة في قضايا وشئون المرأة والموضوعات والدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والقضايا ذات الصلة... وتهدف المكتبة إلى :

- توفير وتوثيق المعلومات التي يحتاجها المجلس القومي للمرأة والباحثين في شئون المرأة .
- توفير أكبر قدر من الإنتاج الفكري ومصادر المعلومات المتعلقة بشئون المرأة وقضاياها .
- توثيق كافة المقتنيات وإعداد قاعدة البيانات الببلوجرافية الآلية لها .
- تقديم خدمات المعلومات وإتاحتها للباحثين والمهتمين بشئون المرأة ويتضمن ذلك الخدمات المرجعية والببلوجرافية، الإعارة الداخلية، الإحاطة الجارية، البث الانتقائي للمعلومات، التصوير، خدمات البحث في الإنترنت وقواعد البيانات .
- العمل على انتقاء وتوفير المعلومات الخاصة بالمرأة في مختلف المجالات، وتوزيعها إلكترونياً للمهتمين بشئون المرأة من أعضاء الأمانة العامة بالمجلس ولجانه الدائمة ومستفيدي المكتبة ووسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية.

وبعد إعادة التشكيل ... قامت إدارة المكتبة بإعادة بناء المقتنيات التي بلغت حتى الآن ١٧٤٣ كتاب وتصنيفها حسب الموضوعات، وكتابة مستخلصات لها، وجاري إدخالها على نظام المستقبل لإدارة المكتبات والذي سيتيح الاطلاع على مقتنيات المكتبة للبحث المباشر على شبكة الإنترنت من خلال شبكة الجامعات المصرية.

● الثقافة والإعلام والتكنولوجيا

الثقافة والإعـلام والتكنولوجيا

تؤدي وسائل الإعلام دورًا محوريًا في حياة الأفراد، وفي بناء الدول والحضارات، وهي بذلك تسهم في التنشئة الاجتماعية، وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية

وللإعلام دوراً هاماً في التأثير على الشعـــوب باعتبـــاره الوسيـلة الأكـثر والأسرع انتشاراً لنشر الأفكار، وتغيير الرؤى، ولذلك أولى المجلس اهتماما خاصاً بمجال الإعلام، وفي إطار خطة المجلس التي تهدف إلى أن تحتل قضايا المرأة مركزاً هاماً في الخطاب الإعلامي والثقافي ... لذا قام المجلس بمجموعة من الأنشطة تمثلت في:

أولاً: التواصل المجتمعي:

يعتمد المجلس على مجموعة من الوسائل والأدوات ليتمكن من أداء دوره في مجال إتاحة المعلومات، ونشر المعرفة فيما يخص مختلف قضايا المرأة من خلال فتح قنوات للتواصل المجتمعي مع مستخدمي شبكة الانترنت بهدف تبادل المعرفة بين المجلس، وبين الجمهور من مستخدمي المواقع الالكترونية، ومن أهمها:

١. موقع المجلس على شبكة الانترنت:

دشن المجلس موقعه الالكتروني بعد إعادة تصميمه www.ncwegypt.com حرصاً منه على أن يكون الموقع نافذة مفتوحة على كل ما يقوم به من أنشطة وإنجازات، وقناة لتزويد المرأة بكافة المعلومات والقضايا التي تهمها .

يحتوي الموقع على العديد من الصفحات والأبواب المتنوعة، منها صفحة البرامج والمشاريع، المكتبة، الأخبار، الأنشطة، قضايا تهم المرأة، مركز المعلومات.

ويتيح موقع المجلس الاطلاع على كافة إصدرات المجلس، بالإضافة إلى الإطلاع على كافة الدراسات والأبحاث وأوراق العمل التي يصدرها المجلس في مختلف القضايا التي تهم المرأة، وتنزيلها مجاناً، هذا بجانب رابط خاص يتيح الاطلاع علـــى محاضرات الـــدورات التدريبية الخاصة بالمجلس بالصوت والصورة (فيديو)

٢. البوابة الالكترونية:

أعلن المجلس عن تدشين بوابته الإلكترونية تحت اسم "**بوابة المرأة المصرية**"، والتي تعد أول بوابة إلكترونية تُعنى بشئون المرأة، ودعم المطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية كافة.

http://www.egywomennews.com

تأتى فكرة إنشاء البوابة من منطلق رغبة المجلس في التواصل مع المجتمع بشكل فعال، والتعامل مع قضايا المرأة بشكل أكثر عمقاً.

تتناول البوابة كافة القضايا المعنية بالمرأة، كشريك أساسي في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمصر ، كما تقوم بعرض أنشطة المرأة على المستويين المحلي والعالمي، وتقدم البوابة مجموعة من الخدمات للمرأة

صاحبة المشروعات الصغيرة والتي تعجز عن الترويج لما تنتجه من صنع يدها لكسب قوتها، بحيث أن تكون البوابة نافذتها على العالم للترويج لها.
هذا وتتيح البوابة للسيدات الراغبات في الترشح للانتخابات البرلمانية التسجيل والمشاركة الفعالة والتواصل مع الجمهور من خلال الموقع..
جدير بالذكر أنه يشرف على البوابة كلاً من الدكتورة / درية شرف الدين، وكريمة كمال عضوتي المجلس.

ثانياً - وسائل الإعلام :

في ظل تواصل ممارسات تهميش المرأة في وسائل الإعلام، لا يختلف باحثان اثنان في أن صورة المرأة في وسائل الإعلام هي صورة نمطية، وفي أن وسائل الإعلام قد أساءت إلى المرأة إما بتغييبها عن مشاهد الحياة العامة، أو بنقل صورة مغلوطة أو مجزوءة عن أوضاعها وواقع مشاركتها في الحياة العامة .
وقد مكنت تقارير الرصد الإعلامي التي تُعدّها إدارة الإعلام بالمجلس بصفة دورية، من تقديم صور أكثر وضوحاً عن كيفية تناول وسائل الإعلام لقضايا المرأة وأوضاعها، من خلال رصد وتحليل كل ما يُنشر في وسائل الإعلام المختلفة (إذاعة - تليفزيون وصحافة) عن المجلس بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة، وتحليله للوصول إلى نتيجة شاملة ومستديمة تعنى بتغيير الموروثات الثقافية السلبية بالمجتمع التي تؤثر سلباً على المرأة وإبراز الصورة الإيجابية لها التي تمكنها من أداء أدوارها المختلفة اجتماعياً - ثقافياً - اقتصادياً وسياسياً، وإدماجها في برامج التنمية الشاملة.

أهم الموضوعات الخاصة بالمجلس، والمرأة المصرية، التي نالت اهتمام الصحف والمجلات :

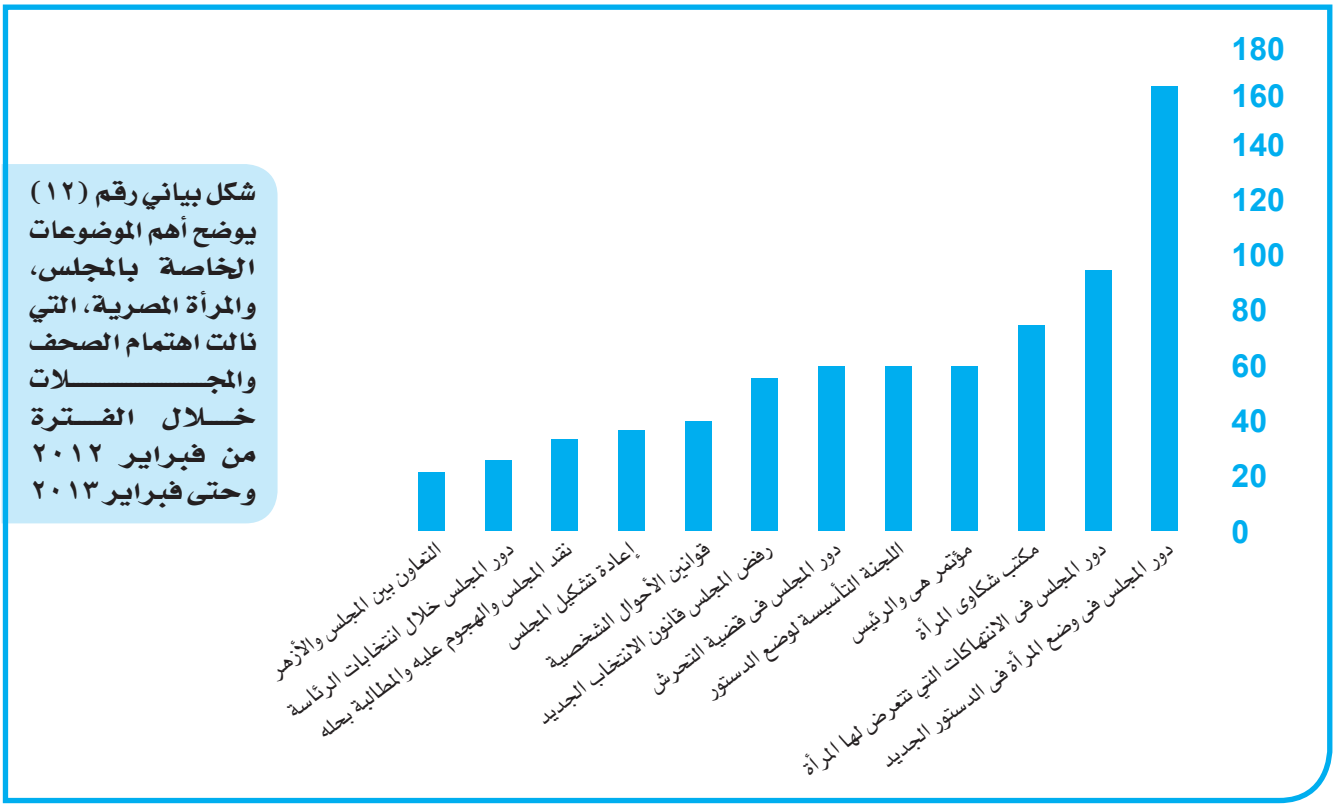

شكل بياني رقم (١٢) يوضح أهم الموضوعات الخاصة بالمجلس، والمرأة المصرية، التي نالت اهتمام الصحف والمجلات خلال الفترة من فبراير ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٣

احتل موضوع "دور المجلس في وضع المرأة في الدستور الجديد" المركز الأول حيث ظهر ١٦٥ مرة ، تلاه موضوع "دور المجلس في الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة" في المركز الثاني من خلال ظهوره ٩٣ مرة ، ثم جاء موضوع "مكتب شكاوى المرأة" في المركز الثالث بالنشر ٧٢ مرة ، ثم موضوع "مؤتمر هي والرئيس" في المركز الرابع بالنشر ٦٢ مرة .

بينما تساوى ظهور موضوعات "اللجنة التأسيسية لوضع الدستور" وموضوع "دور المجلس في قضية التحرش" في المركز الخامس حيث ظهر ٦١ مرة ، وجاء في المركز السادس موضوع "رفض المجلس قانون الانتخاب الجديد" في المركز السابع بالنشر ٥٤ مرة ، وفى المركز الثامن جاء موضوع "قوانين الأحوال الشخصية" بالنشر ٤١ مرة، ثم موضوع "إعادة تشكيل المجلس" جاء في المركز التاسع بالظهور ٣٥ مرة، و"الهجوم على المجلس" في المركز العاشر بالنشر ٣٣ مرة ، و جاء موضوع "دور المجلس خلال انتخابات الرئاسة" في المركز الحادي عشر بالنشر ٢٤ مرة، وفى المركز الثاني عشر موضوع "التعاون بين المجلس والأزهر" بالنشر ٢٢ مرة .

معدل نشر أخبار المجلس في الصحف

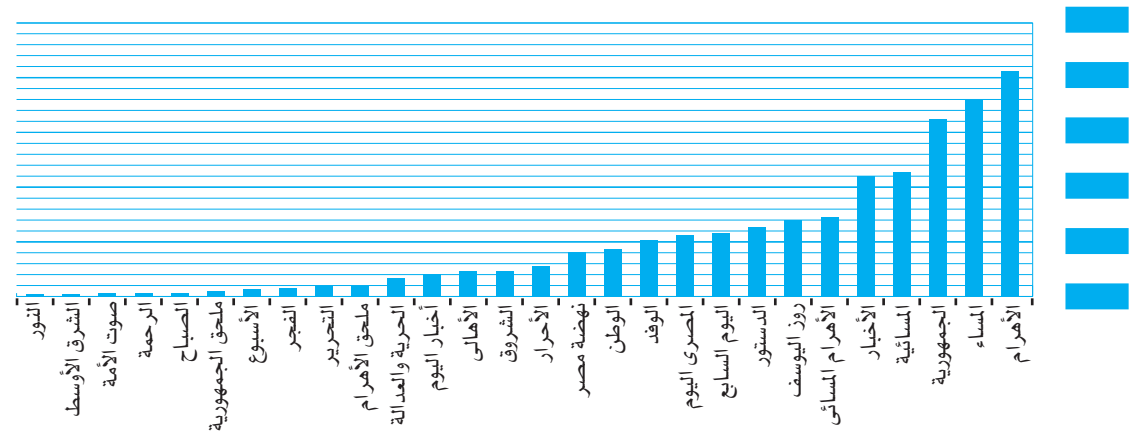

شكل بياني رقم (١٣) يوضح معدل نشر أخبار المجلس في الصحف خلال الفترة من فبراير ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٣

جاءت جريدة الأهرام في المركز الأول من حيث نشر أخبار المجلس خلال عام حيث نشرت ٢٠٩ خبر، تلتها جريدة المساء في المركز الثاني بنشر ١٨٣ خبر، ثم جاءت جريدة الجمهورية في المركز الثالث بنشر ١٦٧ خبر، وجاءت جريدة المسائية في المركز الرابع بنشر ١١٨خبر، ثم جريدة الأخبار في المركز الخامس بنشر ١١٤ خبر، ثم جريدة الأهرام المسائي في المركز السادس بنشر ٧٧ خبر، وفى المركز السابع جريدة روز اليوسف بنشر ٧٥ خبر، ثم جريدة الدستور في المركز الثامن بنشر ٦٨ خبر، ثم اليوم السابع في المركز التاسع بنشر ٦١ خبر، ثم جريدة المصري اليوم في المركز العاشر بنشر ٥٨ خبر، وفى المركز الحادي جريدة الوفد بنشر ٥٧ خبر، ثم جريدة الوطن في المركز الثاني عشر بنشر ٤٧ خبر، وجريدة نهضة مصر جاءت في المركز

الثالث عشر بنشر ٤٥ خبر، وجاءت جريدة الأحرار في المركز الرابع عشر بنشر ٢٩ خبر، وجريدة الشروق جاءت في المركز الخامس عشر بنشر ٢٧ خبر، وجريدة الأهالي نشرت ٢٦ خبر، وجريدة أخبار اليوم ٢٢ خبر، وجريدة الحرية والعدالة ٢٠ خبر، وملحق الأهرام وجريدة التحرير قاموا بنشر ١٤ أخبار، والفجر ٩ أخبار، والأسبوع ٨ أخبار، وملحق الجمهورية ٦ أخبار، وتساوت جرائد الصباح والرحمة وصوت الأمة والشرق الأوسط بنشر ٥ أخبار، وأخيراً جريدة النور بنشر خبرين خلال فترة التحليل.

التغطية الإذاعية لأنشطة المجلس:

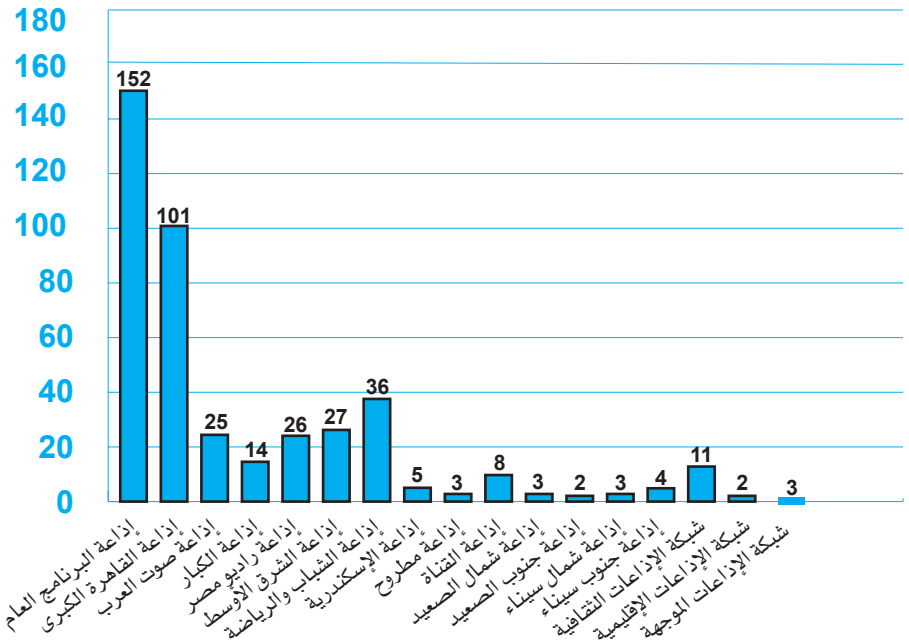

شكل بياني رقم (١٤) يوضح التغطية الإذاعية لأنشطة المجلس خلال الفترة من فبراير ٢٠١٢ إلى فبراير ٢٠١٣

التقارير الإعلامية:

- تقرير إحصائي شهري يتضمن حصراً دقيقاً بالأرقام لعدد الأخبار والمقالات المنشورة بالصحف والمجلات، ورصد معدل تغطية كل مطبوعة لتلك الأخبار، وحصر للموضوعات التي يتم تغطيتها، وتم إعداد (١٢) تقرير.
- تقرير إحصائي شهري يتضمن حصر لعدد القنوات والبرامج والحلقات - التليفزيونية والإذاعية- التي قامت بتغطية نشاط المجلس بشكل خاص، وتناولت قضايا المرأة بشكل عام، وتم إعداد (١٢) تقرير.
- إعداد تحليل علمي حول "مكون المرأة" في البرامج الرئاسية للمرشحين، ومجموعة أسئلة حول رؤية المرشحين لقضايا المرأة، وسياساتهم المقترحة للنهوض بها، ونشرها على مختلف وسائل الإعلام.
- كما عقدت إدارة الإعلام بالمجلس عدة مؤتمرات صحفية، كما عقد المجلس عدة مؤتمرات صحفية من خلال إدارة الإعلام لاقت حضوراً

مكثفاً من قبل الإعلاميين وأسهمت في توضيح كافة الحقائق وتوعية الرأي العام بمواقف وتنويهات المجلس تجاه مختلف القضايا المتعلقة بالمرأة منها :

- مؤتمر عالمي لتوضيح الحقائق الخاصة بوثيقة "منع العنف ضد المرأة" والرد على كافة التساؤلات الخاصة بها التي أقرتها الدورة (٥٧) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة .
- مؤتمر صحفي للاحتفال باليوم العالمي للمرأة .
- مؤتمر صحفي عالمي لإدانة الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة المصرية من تحرش واغتصاب في ميدان التحرير في الآونة الأخيرة من قبل جماعات ممنهجة ومنظمة لإجبار المرأة على عدم المشاركة والتعبير عن رأيها .
- مؤتمر صحفي لإعلان تضامن المجلس مع عضوات هيئة النيابة الإدارية .
- مؤتمر صحفي لعرض رؤية المجلس ومقترحاته بشأن المواد الدستورية التي رأى المجلس أهمية أن يتضمنها الدستور الجديد بشأن المرأة .
- دعوة كافة رؤساء تحرير الصحف والمجلات وكبار الكُتاب لحضور حلقة نقاشية للترويج لمشروع قانون "منع العنف ضد المرأة" الذي أعده المجلس وقد لاقت الدعوة استجابة واسعة من قبلهم .

ثالثا- تطوير البنية المعلوماتية والتكنولوجية :

يضم المجلس مركزاً للتوثيق والمعلومات يعمل على توثيق إنجازات المجلس وتحديثها بصفة مستمرة وقد قام المركز بجهد كبير لاستعادة البيانات والمعلومات التي تم احتراقها خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، على النحو التالي:

- التعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمع المؤشرات الخاصة بالمرأة.
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للمجلس والعمل على تحديثه بانتظام.
- تفعيل نظام الأرشيف الإلكتروني .
- على صعيد تطوير الأنظمة الفنية، تم إعادة تجهيز المجلس بعد احتراقه، وتوفير الاحتياجات التكنولوجية للعاملين من خلال توفير عدد ٥٠ حاسب آلي، عدد ٢٠ طابعة، عدد ٥ ماسح ضوئي، وتوفير البرامج والمستلزمات اللازمة لتشغيل تلك الأجهزة.
- إنشاء قواعد البيانات التالية:

- الخبراء والمؤسسات المعنية بموضوعات المرأة والنوع الاجتماعي والقضايا الاجتماعية ذات الصلة، في مصر والدول العربية.
- الكُتّاب المصريين والعرب المتخصصين في مجال الكتابة عن المرأة.

- الصحفيين وكبار الكتاب.

رابعاً- البرنامج الثقافى لمكتبة المجلس:

في إطار البرنامج الثقافي لمكتبة المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع كبرى المكتبات العامة في مصر، كمكتبة مصر العامة بالجيزة، ومكتبة القاهرة الكبرى بالزمالك ... نظَّمت مكتبة المجلس عدداً من الندوات احتفالاً ببعض الأيام الدولية الخاصة بالمرأة، بهدف زيادة التواصل والتفاعل مع الجمهور العام، وتوعية مختلف شرائح المواطنين، ورفع مستواهم الثقافي، وتنميتهم فكريا وثقافيا من خلال مناقشة بعض القضايا الهامة الخاصة بالمرأة، واستعراض أهم البيانات والمعلومات المتعلقة بها، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال كل ندوة... وذلك على النحو التالي:

ندوة الاحتفال باليوم العالمي للمسنين:

تناولت مناقشة الدور الذي يقوم به المجلس لخدمة المرأة المصرية بمختلف شرائحها الاجتماعية وفئاتها العمرية، ومن ضمنها المرأة المسنة وقد خرجت الندوة بالتوصيات التالية:

- ضرورة وجود تأمين صحي لكبار السن من غير القادرين ماديًا، وزيادة عدد الدور المخصصة لهم

إطار رقم ٥٨ : المسنون في مصر

- يتوقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع نسبة المسنين في مصر إلى ١١,٦٪ عام ٢٠٣٠، مقابل نحو ٧,٣٪ عام ٢٠١١، وهو ما يعادل نحو ٥,٨ مليون مصري.
- نسبة عقود الزواج بين المسنين ١,٥٪ من إجمالي العقود عام ٢٠١١.
- بلغت نسبة شهادات الطلاق للمسنين ٧,٦٪ من إجمالي الشهادات .
- معدل الوفيات المسنين بلغ نحو ٥٧,٨٪ من إجمالي الوفيات عام ٢٠١١.
- بلغ عدد المسنين المشتغلين ١,١ مليون مسن عام ٢٠١١، يمثلون ١٩٪ من إجمالي عدد المسنين، منهم ٦٢,٧٪ يعملون في نشاط الزراعة والصيد، و١٢,٥٪ يعملون في نشاط تجاره الجملة والتجزئة، إلى جانب ٦,٣٪ يعملون في نشاط الصناعات التحويلية.
- نسبه المسنين الفقراء بلغت ٥,٨٪ من إجمالي الفقراء عام ٢٠١١، بينما بلغت نسبة الفقر بين المسنين في نفس الفئة العمرية ١٩,٥٪، وبلغت للذكور ٢٠,٥٪، وللإناث ١٨,٥٪ عام ٢٠١١.
- سجلت نسبة الأمية بين المسنين نحو ٦٥,١٪ من إجمالي المسنين عام ٢٠١١

المصدر: بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١ أكتوبر ٢٠١٢

إطار رقم ٥٩ : المسنون عالمياً

- عدد النساء يفوق عدد الرجال في الوقت الحالي بما يقدّر بنحو ٦٦ مليون نسمة فيما بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر.
- من مجموع مَن بلغوا ٨٠ سنة أو أكثر، يصل عدد النساء إلى ضِعف عدد الرجال تقريباً.
- من بين المعمّرين الذين بلغوا من العمر مائة سنة يصل عدد النساء إلى ما بين أربعة أو خمسة أضعاف عدد الرجال.

المصدر: الموقع الالكتروني للأمم المتحدة

إطار رقم ٦٠ : اليوم العالمي للمسنين

- حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار ٤٥/١٠٦، في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠، الأول من أكتوبر يوماً دولياً للمسنين.
- سبق ذلك مبادرات مثل خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة في عام ١٩٨٢ وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك.
- كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار ٩١/٤٦، مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن في ١٦ ديسمبر ١٩٩١.
- وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة الثانية للشيخوخة خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة ، للاستجابة للفرص والتحديات في ما يتصل بالشيخوخة في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز تنمية المجتمع لكل الفئات العمرية.

المصدر: الموقع الالكتروني للأمم المتحدة

وكذا الاهتمام بسبل تحسين الظروف المعيشية للمسنين داخل الدار.

- العمل علي توعية أفراد المجتمع وكبار السن بحقوقهم التي وافقت عليها الدولة، والخدمات المقدمة لهم.
- ضرورة وجود كتيب يشير إلى أرقام وعناوين دور رعاية المسنين ومراكز طب المسنين بالمحافظات لتسهيل الوصول إليها .

ندوة الاحتفال باليوم العالمي للفتاة:

تواجه الفتيات في جميع أنحاء العالم التمييز والعنف بشكل يومي، ويهدف اليوم الدولي للطفلة إلى تركيز الاهتمام على الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجهها الفتيات وتعزيز تمكين الفتيات وإحقاق حقوق الإنسان المكفولة لهن.

في يوم ١٩ ديسمبر٢٠١١، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٧٠/٦٦ لإعلان يوم ١١ أكتوبر من كل عام باعتباره اليوم الدولي للطفلة، وذلك للاعتراف بحقوق الفتيات وبالتحديات الفريدة التي تواجهها الفتيات في جميع أنحاء العالم.

إن تمكين الفتيات والاستثمار فيهن عنصر هام للتنمية الاقتصادية، فالاستثمار في الفتيات وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والقضاء على الفقر، كما أن مشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهن أمر أساسي لكسر حلقة العنف والتمييز ضدهن، ولضمان تمتعهن بكافة حقوق الإنسان.

وللاحتفال بهذا اليوم العالمي لأول مرة في عام ٢٠١٢، أقامت مكتبة المجلس ندوة لمناقشة المشكلات التي تواجه الفتيات الصغيرات مثل التمييز، الحرمان من التعليم، والتسرب من التعليم، والعنف المتمثل في الختان والزواج المبكر والتحرش، بحضور د. نصر السيد أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة، ود. آية ماهر أستاذ التنمية البشرية بالجامعة الأمريكية، وبمشاركة عدد من ممثلي الجمعيات الأهلية المعنية بحقوق الفتيات والمهتمين بقضايا الشباب والطفولة.

كما ناقشت الندوة سبل إدماج الفتيات في سوق العمل، حيث إن أكثر من نصف الملتحقين بالجامعة هن من الفتيات، لكن المشكلة الحقيقية تبدأ عند التحاقهن بسوق العمل، نتيجة لندرة الوظائف وضعف القوى التنافسية.

وخلصت الندوة إلى إمكانية مساعدة الفتيات بفتح مجالات عمل لهن عن بُعد، كالتجارة الإلكترونية والأعمال المكتبية عن بُعد، والمشغلات اليدوية التي تصنع بالمنزل، وغيرها من الأعمال الأخرى التي يمكن القيام بها في المنزل، مع التأكيد على ضرورة تعاون القطاع الخاص بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة لخلق شباب عامل من الجنسين، قادر على العمل والمنافسة في السوق من خلال منتجاتهم، كما أوصى المشاركون بأهمية شن حملة من خبراء علوم الاجتماع والتنمية، والأطباء، لتغيير العادات والتقاليد البالية الخاصة بالتعامل مع الفتيات في المجتمع، خاصةً في صعيد مصر. شن حملة من خبراء علوم الاجتماع والتنمية، والأطباء، لتغيير العادات والتقاليد البالية الخاصة بالتعامل مع الفتيات في المجتمع، خاصةً في صعيد مصر.

إطار رقم ٦١ : الفتيات: نظرة محلية

- تمثل الإناث أقل من ١٥ عام نسبة ١٥,٣ ٪ بواقع ١٢,٣٦٦,٠٠٠نسمة من إجمالي عدد السكان في مصر.
- تمثل الإناث أقل من ٢٠ عام نسبة ٢١,١٪ بواقع ١٦,٩٦٤,٠٠٠نسمة من إجمالي عدد السكان في مصر.
- نسبة عمالة الطفلة الأنثى ٥٪.
- ١٦٪ من الإناث بين ١٨- ٢٩ سنة لم يلتحقن بالمدارس إطلاقاً.
- نسبة الفتيات اللاتي تزوجن عند سن ١٥ سنة ٢٪.
- نسبة الفتيات اللاتي تزوجن عند سن ١٨ سنة ١٧٪.
- ٦٤ ٪ من الفتيات اللاتي بلغن ١٤ عاماً جرى تشويه أعضائهن التناسلية.
- نسبة الداعمون لممارسة الختان ٥٤٪.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تم خلال الاحتفالية تكريم الربّاعة العالمية "فاطمة عمر" الحاصلة على الميدالية الذهبية في رفع الأثقال في البطولة البارالمبية- لندن ٢٠١٢، بتسليمها شهادة تقدير من المجلس القومي للمرأة تقديراً لها على هذا الإنجاز الرائع الذي حققته إحدى فتيات مصر.

ندوة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية:

حددت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/١٣٦ المؤرخ في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧، الخامس عشر من شهر أكتوبر بوصفه يوماً دولياً للمرأة الريفية، وذلك تسليمًا منها بما تضطلع به النساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، من دور وإسهام حاسمين في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف المصري، حيث تشارك المرأة الريفية،في معظم أنحاء العالم النامي، في إنتاج المحاصيل ورعاية الماشية وتوفير الغذاء والماء والوقود لأسرتها، والانخراط في الأنشطة غير الزراعية لتنويع سبل العيش لأسرهن. ويقمن، بالإضافة إلى ذلك، بمهام حيوية في رعاية الأطفال والمسنين والمرضى... وعندما يحصل الفقراء في الريف على ما يكفي من الطعام يكون ذلك في أغلب الأحيان وإلى حد كبير من خلال جهود ومهارات ومعارف الأمهات و الزوجات والخالات والعمات والبنات، على الرغم من كون هؤلاء النساء هن الأقل في الوصول والمشاركة في التدريب والموارد المالية والقروض.

في هذا الإطار نظّم المجلس ندوة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية بمشاركة د.محمد الأنصاري مساعد الممثل القطري لمنظمة الأغذية والزراعة

في القاهرة FAO ود.إبراهيم ريحان رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وعددًا من الرائدات الريفيات.

استهدفت الندوة مناقشة المشكلات التي تواجه المرأة الريفية، واحتياجاتها التعليمية والصحية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية، وجهود المجلس لدعمها، وقام مساعد الممثل القطري لمنظمة الأغذية والزراعة بتسليط الضوء على بعض المشروعات التي تقوم منظمة الفاو بتنفيذها في مصر وتستهدف المرأة الريفية، كما استعرض سكرتير عام جمعية أم القرى للخدمات الإنسانية والتنمية الاجتماعية بمحافظة البحيرة، مشروع المرأة المعيلة التابع للمجلس القومي للمرأة، والمُنفّذ في قرية سيرة مركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة، وفي ختام الاحتفالية، تم عرض إسكتش مسرحي من تأليف وتقديم عدد من الرائدات الريفيات، يعرض لمشكلة الزواج المبكر للفتيات، وحجم المشاكل التي تتعرض لها الفتاة وأسرتها والتي قد تصل إلى حد الوفاة .

ندوة الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر:

إن ظاهرة تأنيث الفقر تعني وقوع الفقر على كواهل النساء خاصة اللواتي يتحملن المسئولية الكاملة للأسرة، وهي مسألة تعانيها معظم الدول خاصة الأقل نمواً حيث تشير بعض الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية

إطار رقم ٦٢ : المرأة الريفية في مصر

٦٠٪ من الفقراء في مصر يعيشون في المناطق الريفية.

قوة عمل النساء في الريف المصري حوالي ٣,٤ مليون في عام ٢٠١٠.

٤٢,٨٪ من النساء في مصر تعملن في القطاع الزراعي.

٦٢,٦٪ من النساء في الريف المصري يعملن في العمل الأسري غير مدفوع الأجر.

٢٢٪ من الفتيات في المناطق الريفية في العالم يلتحقن بالمدارس الابتدائية مقابل ٧٢٪ في الحضر.

٣٧٪ من النساء الريفيات في العالم لا يستمرون في التعليم أكثر من ٥ سنوات.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

إطار رقم ٦٣ : اليوم الدولي للقضاء على الفقر

يرجع تاريخ الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر إلى يوم ١٧ أكتوبر من عام ١٩٨٧. ففي ذلك اليوم اجتمع ما يزيد على مائة ألف شخص تكريماً لضحايا الفقر المدقع والعنف والجوع، وذلك في ساحة تروكاديرو بباريس، التي وقّع بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. وقد أعلنوا أن الفقر يُشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وأكدوا الحاجة إلى التضافر بغية كفالة احترام تلك الحقوق. وقد نُقشت تلك الآراء على النصب التذكاري الذي رُفع عنه الستار ذلك اليوم. ومنذئذ، يتجمع كل عام في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر أفراد من شتى المشارب والمعتقدات والأصول الاجتماعية لإعلان التزامهم من جديد إزاء الفقراء والإعراب عن تضامنهم معهم. وقد رفع الستار عن نماذج للنصب التذكاري في شتى أرجاء العالم، حيث تمثل تلك النماذج نقطة تجمع للاحتفال بذلك اليوم. وهناك واحد من تلك النماذج في حديقة مقر الأمم المتحدة وهو موقع الاحتفال السنوي بهذه الذكرى الذي تنظمها الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

أن النساء يُشكلن ٧٠٪ من فقراء العالم والبالغ عددهم ١،٣ مليار نسمة، وينتجن نصف الكمية الغذائية العالمية ويعملن ثلثي ساعات العمل لكن ملكيتهن لا تتجاوز ١٪ فقط من الأملاك في العالم .

فالقضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً لأن الأزمة المالية وأزمة انعدام الأمن الغذائي الراهنتين وأسعار الطاقة التي يتعذر التنبؤ بها أمور قد تمثل تحديات كبيرة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

في هذا الصدد ... أقامت مكتبة المجلس ندوةً للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر، بهدف تعزيز الوعي حول الحاجة للحد من الفقر والفقر المدقع، وتأكيدًا بأن الفقراء هم في طليعة الجهود المبذولة لمحاربة الفقر، بمشاركة د. محمود شريف وزير التنمية المحلية الأسبق، ود.إبراهيم ريحان رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وحضور عدداً من الرائدات الريفيات وممثلات عن الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني.

ناقشت الندوة التعريفات المختلفة لخطوط الفقر، والحلول العاجلة والآجلة

إطار رقم ٦٤ : القضاء على الفقر هو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١ : القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١ - أ :

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥
  - نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) .
  - نسبة فجوة الفقر .
  - حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني .

الغاية ١ - ب :

- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب
  - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل.
  - نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)
  - نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين.

الغاية ١ - ج :

- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .
  - عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.
  - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

للقضاء عليه، وأهمية توجيه إيلاء مزيد من الاهتمام للمشروعات الصغيرة، كما قام أمين صندوق جمعية تنمية المجتمع المحلي بمحافظة سوهاج ، بعرض لمشروع المرأة المعيلة التابع للمجلس القومي للمرأة، والمُنفّذ بمركز المنشأة، بهدف مساعدة السيدات الفقيرات بالمحافظة.

واتفق الحاضرون في نهاية الندوة على ضرورة منح مزيد من الاهتمام لمشاكل المرأة المختلفة في العشوائيات، وأهمية تكامل وتكاتف جهود الجمعيات الأهلية لحل مشكلات المرأة المختلفة.

ندوة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الختان:

يحتفل كل عام، باليوم الدولي لعدم التسامح مطلقاً إزاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من أجل إذكاء الوعي بتلك الممارسة، وقد تم الاعتراف بأنّ تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مهما كان نوعه، يمثّل ممارسة ضارّة وانتهاكاً لحقوق البنات والنساء الأساسية.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ من ديسمبر ٢٠١٢، قرارها رقم ١٤٦/٦٧ لتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

ويشير مصطلح تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى جميع الممارسات التي تنطوي على إزالة الأعضاء التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام، أو إلحاق إصابات أخرى بتلك الأعضاء بدواع لاتستهدف العلاج. ولا يعود ذلك التشويه بأيّة فوائد صحية معروفة بل هناك، بالعكس، علاقة بينه وبين مجموعة من المخاطر التي يمكنها أن تحدق، على المديين القريب والبعيد، بصحة المرأة وصحتها البدنية والنفسية والجنسية.

في هذا الإطار أقام المجلس ندوة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الختان بمشاركة أ.د. آمنة نصير أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، وعضو المجلس القومي للمرأة، لتوضيح رأي الشريعة الإسلامية في موضوع الختان، د. هبة العيسوي أستاذ الطب النفسي- كلية الطب- جامعة عين شمس لمناقشة الآثار النفسية لعملية الختان على الفتيات، أ.د. فاضل شلتوت أستاذ أمراض النساء والتوليد بالقصر العيني لشرح الآثار الطبية للختان.

هدفت الندوة إلى دعم حقوق المرأة المصرية، والعمل على أن تحتل قضاياها مركزاً هاماً في الخطاب الإعلامي والثقافي، بهدف حمايتها من أي تأثيرات سلبية قد تتعرض لها من الأطر الثقافية ذات التأثير في المجتمعات المحلية. كما هدفت الندوة إلى دعم العدالة الصحية بين الجنسين، وتبني آليات من شأنها تغيير الممارسات والمعتقدات الاجتماعية والسلوكيات ذات التأثير على صحة المرأة، وإذكاء الوعي بخطورة هذه الممارسة الضارة بصحة المرأة، لإيجاد بيئة اجتماعية معادية لانتهاكات حقوق الفتيات والنساء كافة.

حضر الندوة مجموعة من ممثلي الهيئات الوطنية والعربية والجمعيات الأهلية العاملة في مجال الطفولة ومناهضة الختان، مع مجموعة من الرائدات الريفيات لإمدادهم بالمعلومات اللازمة لتضمينها في خطاباتهم لمجابهة الختان خاصة في المناطق الريفية،

بالإضافة إلى مجموعة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥-٢٠ عاماً من جمعية الهلال الأحمر المصري، لتوعيتهم بموضوع الختان.

وقد خرجت الندوة بالعديد من التوصيات، تمثلت في:

- التعاون بين مختلف الجهات وخاصة مؤسسات المجتمع المدني للحد من هذه الممارسة الضارة، من خلال إزالة الموروثات الثقافية التي خلفها الفقر والجهل.
- تفعيل القوانين التي سنّتها الدولة من أجل مواجهة هذه القضية، وتشديد العقوبة على مرتكبيها سواء كان الطبيب أو ولي الأمر.
- ضرورة أن يكون هناك مواد تدرس للطلبة بكليات الطب توضح المخاطر الطبية الكبيرة الناتجة عن إجراء هذه العملية، وشمول المناهج التعليمية في مختلف المراحل التعليمية على التوعية بعدم ممارسة هذه العادة.
- تسليط الإعلام الضوء على المخاطر المترتبة على ممارسة الختان، وتوعية السيدات وخاصة في المناطق الريفية والعشوائية بالمخاطر الطبية والآثار النفسية المترتبة على ممارسة هذه العادة السيئة، مع التأكيد على أنها عادة إفريقية تنتشر في دول حوض النيل، وليس لها أي علاقة بالدين الإسلامي

إطار رقم ٦٥ : الختان

محلياً :

- ٨١٪ من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين١٥-١٩ عاماً جرى تشويه أعضائهن التناسلية.
- أكثر من ٩٠٪ من النساء المتزوجات في الفئة العمرية ١٥-٤٩ عاماً جرى تشويه أعضائهن التناسلية
- ٥٤٪ من النساء و ٥٧٪ من الرجال بين ١٥-٤٩ عاماً يؤيدون إجراء الختان.

إقليمياً :

- نحو ٢٨ مليون سيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفئة العمرية ١٥-٤٩ عاماً جرى تشويه أعضائهن التناسلية.
- الختان أكثر شيوعًا في ٢٨ بلدًا إفريقيًا وبعض بلدان آسيا والشرق الأوسط.

عالمياً

- هناك نحو ١٤٠ مليوناً من البنات والنساء اللائي يعانين من تشويه أعضائهن التناسلية.
- تواجه أكثر من ثلاثة ملايين من البنات، كل عام، مخاطر التعرّض لتلك الممارسة.
- تُجرى هذه الممارسة، في أغلب الأحيان، على فتيات أصغر من سن ١٥ سنة.
- في أفريقيا، تعرّضت نحو ٩٢ مليون فتاة من الفئة العمرية ١٠ سنوات فما فوق لتشويه في أعضائهن التناسلية.
- يُقدر أن هناك حالة - إلى حالتي وفاة بعد الولادة لدى مواليد النساء اللواتي تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولا تمارس في الدول العربية الأخرى .

- تنظيم دورات تدريبية لتوعية الشباب من الذكور والإناث بمخاطر الختان .

- توجيه الخطاب الديني لتجريم الختان سواء في المساجد أو الكنائس .

احتفالية اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية تحت شعار "العدالة الاجتماعية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير":

إن العدالة الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها الذي يتحقق في ظله الازدهار. ومن ثم فعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو تعزيز حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين يكون ذلك إعلاءً منا لمبادئ العدالة الاجتماعية. وعندما نزيل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس أو السن أو العرق أو الانتماء الإثني، أو الدين أو الثقافة أو العجز نكون قد قطعنا شوطاً بعيداً في النهوض بالعدالة الاجتماعية.

تقرر إعلان الاحتفال سنوياً بيوم ٢٠ فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، اعتباراً من الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في ٢٠٠٧؛ بالقرار رقم ١٠/٦٢، ودعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى تكريس هذا اليوم الخاص لتعزيز أنشطة ملموسة، على الصعيد الوطني، وفقًا لأهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وتسلم بالحاجة إلى زيادة تدعيم جهود المجتمع الدولي في مجال القضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية للجميع. واحتفالاً باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، أقام المجلس احتفالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO، ومنظمة العمل العربية ALO، وبحضور عدد من كبار الخبراء والمتخصصين في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، وأمانات المرأة بالأحزاب المصرية، والنقابات العمالية، ووحدات تكافؤ الفرص بالوزارات، وأعضاء المجلس القومي للمرأة .

واستهدفت الندوة التي استمرت يوماً واحداً، وعلى مدار ثلاث جلسات، التعرف على مبادئ العدالة الاجتماعية، وسبل تحقيقها من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ودور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة، فالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية يمثل المدخل الأهم الذي يُمكّن من توفير الكرامة للإنسان، وحماية الفئات المهمشة والمعوزة من ويلات الفقر المدقع، والعمل على إعادة إدماجهم في المجتمع، كما يضمن توطين العدالة الاجتماعية تحقيق مشاركة عادلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما توفره من مساواة في الفرص، ورفع للشروط التي تسبب عوائق لفئات معينة دون غيرها.

شكل رقم ١٢ : يوضح خطوات تحقيق العدالة الاجتماعية

وأكد المشاركون أن تحقيق العدالة الاجتماعية يستلزم تشارك مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني غير الهادف للربح، والقطاع الخاص، وخلق شبكة حماية اجتماعية مستدامة لمواجهة آثار السياسات الاقتصادية غير العادلة التي قد تضطر بعض الحكومات إلى تطبيقها، ويتم تحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق سن سياسة ذات بُعد اجتماعي تهدف إلى ردم الهوة بين طبقات المجتمع وفئاته، ومحاربة كافة أشكال الاستبعاد الاجتماعي، ولبلوغ هذه المرامي يجب القيام بإجراءات عملية، منها:

- العدالة في توزيع الثروة: بهدف تصحيح الفوارق والاختلالات في توزيع الدخل، بحيث تؤخذ من الأفراد الأكثر غنى لتعطى للأفراد الأكثر فقراً، وهو ما يتم بشكل أساسي من الضرائب المباشرة، ونشير هنا إلى آليتين لهذا:

- الأخذ بعين الاعتبار إشباع الحد الأدنى من احتياجات الفئات الهشة.
- العدالة الاجتماعية المتأسسة على المهنة، عبر التقييم العادل للأداء المهني، وتقليص الفوارق في الأجور بين الموظفين ذوي الرواتب العليا وبين ذوي الرواتب الدنيا.
- إصلاح نظام الضرائب.

- استحضار البُعد التضامني في الاستراتيجيات الحكومية: فعند وضع السياسات المالية والضريبية تضع الحكومة نصب أعينها العمل على حماية الفئات المعوزة والمهمشة، ورفع العوائق أمامها لتندمج بشكل

جيد مع المجتمع، حيث تعمل الدولة في هذا المجال على دعم الأنشطة الاقتصادية لهذه الفئات عبر برامج ناجحة، كتيسير الحصول على الائتمان الزراعي، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تقسيم عادل للموارد بين الأجيال: بهدف الحفاظ على جودة الحياة وعلى الموارد البيئية والاقتصادية والمالية من جيل إلى آخر.
- المراجعة الدائمة لقوانين السوق: كي لا تنجم تفاوتات في المجتمع بسبب غياب "العدالة الوظيفية"، إذ يتم الحرص على مراجعة الأجور طبقاً لسوق العمل وكذا للقدرة الشرائية حتى يتم ضمان نوع من العدالة بين أرباب المقاولات والعمال.
- رفع أسباب الإقصاء الاجتماعي: عبر توفير الفرص أمام جميع المواطنين وبشكل متساو للاستفادة من الخدمات العامة الأساسية (الصحة، التعليم، السكن، مياه الشرب والصرف الصحي) ومن فرص الاندماج في سوق العمل.

إطار رقم ٦٦ : آثار السياسات الرأسمالية الخطيرة على تحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد

أثبتت الأزمة الاقتصادية فشل النظام الرأسمالي في مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية، وأسس سياسات التنمية الاجتماعية، حيث اعتمد النظام الرأسمالي على:

الربح السريع – الاستثمار في الأدوات المالية. –

اهمال الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

أدى ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الغربية مما أثّر على الدول النامية، وأسفر عن:

- أدخلت الأزمة الغذائية في عام ٢٠٠٨ عن مايقرب من ١٣٥-١٥٥ مليون شخص داخل شريحة الفقراء.
- يقدر عدد من يعانون سوء التغذية حول العالم بـ ٨٧٠ مليون نسمة في ٢٠١٠-٢٠١٢، يعيش ٨٥٠ مليوناً منهم في الدول النامية.
- ارتفعت نسبة بطالة الشباب عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٢,٦٪.
- ٢٠٠ مليون شخص – بينهم ٧٥ مليوناً دون سن الخامسة والعشرين – عاطلون عن العمل.
- تحصل المرأة على ٨٠٪ مما يحصل عليه الرجال من أجور نتيجة الكساد الاقتصادي.
- يتراوح أقل نصيب للفرد من إجمالي الدخل القومي في الدول النامية في حدود مبلغ ٧٤٨ دولار سنويًا.
- تبلغ وفيات الأمهات في الدول النامية ٣٥٥ ألف أم بنسبة ٩٩٪ من وفيات الأمهات حول العالم.
- وقعت نصف وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات عام ٢٠٠٨ في جنوب الصحراء الأفريقية.
- ارتفع عدد الأطفال المتسربين من التعليم في أفريقيا جنوب الصحراءإلى ٣١ مليون طفل في ٢٠١٠.
- ٣٣ ٪ من الأطفال في المرحلة الابتدائية في شمال وغرب آسيا، يتركون التعليم قبل بلوغ السنة النهائية لتلك المرحلة.

محليا :

- ٢٥,٢٪ من سكان مصر فقراء.
- ٥١٪ من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء.
- أعلى نسبة للفقراء في محافظة أسيوط بنسبة ٦٩٪
- أكثر من ثلث الفقراء (٣٦٪) أميين.
- بلغ عدد المتعطلين ٣,٥ مليون متعطل.
- ١٣٪ معدل البطالة في الفترة من أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٢
- ٧٣,٩٪ من إجمالي المتعطلين من الشباب بين ١٥-٢٩ عـاماً.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

● مشـــاركات المجلـــس على المستوى المحلـــــي

مشاركات المجلس على المستوى المحلي

يشارك المجلس في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها مختلف الجهات والكيانات الحكومية والأهلية، بهدف بناء الشراكات المجتمعية مع تلك الجهات، وتكوين رأى عام موحد تجاه القضايا التي تهم المرأة، وقد تعددت أشكال هذا التواصل ما بين اجتماعات وندوات ومؤتمرات وورش عمل ودورات تدريبية، ويُمكن إبراز أهمها على النحو التالي:

- المشاركة في الاجتماعات التي ينظمها كلاً من وزارة الخارجية بشأن **اللجنة التنسيقية للاتجار بالبشر** والمجلس القومي للسكان بهدف إعداد الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٢-٢٠١٧.
- المشاركة في الاجتماع الموسع "**لنقاط الاتصال الوطنية للتعاون الأورومتوسطي**" والذي عقد بمقر وزارة الخارجية برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية للاتحاد الأوروبي وغرب أوروبا، وتم خلال الاجتماع استعراض "مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط" والمعروفة باسم "مشروع الاتحاد المتوسطي" الذي يهدف إلى إقامة مشروعات تنموية بدول البحر المتوسط.
- المشاركة في سلسلة ورش العمل التي نظمها مركز العقد الاجتماعي في إطار "**مبادرة التوعية بالدستور**" التي استهدفت بناء مشاركة مجتمعية واعية تسهم في عملية صنع الدستور المصري ، للتعرف على رؤى مجموعة من الباحثين والخبراء المتخصصين ونشطاء المجتمع المدني فيما يتعلق بـ "باب الحقوق والحريات والواجبات العامة" في الدستور المصري الجديد.
- المشاركة في الندوة التي عقدتها غرفة التجارة الأمريكية بمصر تحت عنوان "**المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير**" ألقت فيها رئيس المجلس كلمة تناولت دور المرأة المصرية في ثورة ٢٥ يناير، وتمثيلها الهزيل في الجمعية التأسيسية للدستور بما لا يتناسب مع نسبتها في المجتمع بمختلف تياراته، كما تناولت في كلمتها تحفظات مصر على بعض البنود التي تخالف الشريعة الإسلامية في اتفاقية "السيداو"، موضحة أن الشريعة الإسلامية منحت المرأة حقوقها كاملة دون أي انتقاص ، الأمر الذي يدعو إلى

عدم الانسياق وراء المزاعم التي تدعي تعارض الاتفاقيات الدولية مع الشريعة الإسلامية، كما أكدت على ضرورة اتخاذ الدولة للإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والأهداف التنموية لرفع مستوى معيشة المرأة التي ظلت تطالب بها الثورة.

● المشاركة في الدورة التدريبية التي عقدها مركز القاهرة الإقليمي حول **"الموارد الطبيعية في مناطق النزاع المسلح" للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في إفريقيا"**، ألقت فيها السيدة السفيرة رئيس المجلس كلمة تناولت دور مصر في مجال حفظ السلام وخاصة في القارة الإفريقية.

● المشاركة في افتتاح مركز بصيرة لبحوث الرأي العام.

● المشاركة في الدورة التدريبية التي نفذتها سكرتارية **"الاتحاد من أجل المتوسط"** والتي عقدت بمقر وزارة الخارجية بهدف تدريب ممثلي الوزارات المعنية على كيفية إعداد وصياغة المشروعات وفقا للشكل المتفق عليه من سكرتارية الاتحاد، لتحظى بالموافقة عليها تمهيداً لإعداد دراسات الجدوى الخاصة بها وطرحها للتمويل.

● المشاركة في ندوة **"المحافظة على مكتسبات تنظيم الأسرة للسيدات المصريات والخطوات المستقبلية"** برعاية كلاً من كلية طب أسيوط بالمشاركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA ومجلس السكان الدولي PC ووزارة الصحة والسكان استهدفت مناقشة الوضع الحالي لتنظيم الأسرة في مصر، ومناقشة التوجهات المستقبلية في ضوء أحدث نتائج أبحاث تنظيم الأسرة المنشورة في مجلة "اللانست" الدورية وقد خلصت الندوة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- أهمية الدعم السياسي لصانعي القرار لارتباط القضية المباشر بالتنمية .
- التوعية بأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وتأثيرها على المستوى المعيشي للأسر .
- منح الأولوية لتلبية الاحتياجات الغير ملباة في قضية تنظيم الأسرة .
- مخاطبة الجامعات ولجان القطاع الطبي والتمريض، لتكثيف الدراسات والأبحاث في مجال تنظيم الأسرة، وتشجيع الباحثين على تناولها في دراساتهم.
- وضع خطة بديلة في حال غياب الالتزام السياسي من قِبَل المسئولين.

● بدعوة من وزارة الخارجية شاركت السيدة السفيرة رئيس المجلس في الاجتماع الأول **(لفريق العمل مصر-الاتحاد الأوروبي)** بحضور السيد رئيس الوزراء والسيد وزير الخارجية والسيدة كاثرين اشتون رئيس مفوضي الاتحاد الأوروبي لمناقشة تبني مبادرة تجمع بين الاتحاد الأوروبي ومصر في عدة قطاعات لتلبية احتياجات مصر في المجال العام، خاصة المجال الاقتصادي .

● المشاركة في الملتقى التدريبي الذي عقد بالإسكندرية تحت رعاية المنظمة العربية للتنمية الإدارية تحت عنوان **"دعم دور المرأة في التنمية والحوكمة الجيدة"** بهدف التعرف على إمكانات دعم دور المرأة في التنمية

إطار رقم ٦٧ :

نشأ ميلاد هذه الموسوعة منذ المنتدى الأول للمرأة العربية الذي عقد بمملكة البحرين عام ٢٠٠١ تحت شعار "المرأة والقانون" الذي أصدر توصية حول "أهمية استعراض الأوضاع القانونية للمرأة العربية بهدف مراجعة القوانين والتشريعات لضمان حقوق المرأة العربية" ، وهو ما أكدت عليه كذلك توصيات قمة تونس ٢٠٠٤ وقمة الجزائر ٢٠٠٥ . وكذلك توصيات لجنة المرأة العربية في دورتيها الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين حتى تولت إدارة المرأة بالأمانة العامة بالجامعة إعداد مشروع دليل للتشريعات الخاصة بالمرأة العربية، وهو ما عكس الاهتمام المشترك لدى الجميع بقضايا المرأة في كافة المجالات والتي يأتي في القلب منها حقوقها الإنسانية.

والحوكمة الجيدة من خلال عدة محاور اجتماعية واقتصادية وسياسية.

- المشاركة في احتفالية جامعة الدول العربية الخاصة بإطلاق الموقع الإليكتروني "**وضع المرأة في التشريعات العربية**" والتي تُعد المشروع الأكبر من نوعه في المنطقة العربية والذي يُلقي الضوء على كافة النصوص القانونية المتعلقة بالمرأة والمنظومات التشريعية العربية في مختلف مجالات الحياة.

ومروراً بالتطورات والمراحل المختلفة التي شهدتها خطوات الإعداد لهذه الموسوعة، فقد حرص المجلس القومي للمرأة على المشاركة في الفعاليات الخاصة بها مثل إطلاق الطبعة الأولى الذي جاء متزامناً مع الاحتفال بالعيد الستين للجامعة، وانعقاد الدورة الـ (٣٠) للجنة المرأة العربية، كما حرص على مد إدارة المرأة أولاً بأول بآخر تعديلات على المنظومة التشريعية المصرية فيما يخص المرأة.

- حضور ورشة عمل تحت عنوان "**الطلاق المبكر**" بمركز إعداد القادة بدعوة من الأستاذ محمد إحسان عبد القدوس، تناولت الورشة تصحيح مانسب بالخطأ عن الإحصائيات الخاصة بالخلع والطلاق.
- المشاركة في المائدة المستديرة للحوار حول مشروع "**قانون الجمعيات الأهلية الجديد**" الذي أعدته وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية لمناقشة المقترحات المقدمة من المجموعة المتحدة للتعاون، والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، وتم اقتراح بعض التعديلات فيما يتعلق بتسجيل الجمعيات الأهلية وتمويلها، كما تم رفض بعض النصوص الدخيلة على مقترح القانون الجديد ومنها اعتبار أموال الجمعيات أموالاً عامة والعاملون بها موظفون عموم، ورفض منح الضبطية القضائية لموظفي وزارة الشئون الاجتماعية والمشرفين على الجمعيات الأهلية .

إطار رقم ٦٨ : الادعاء بأن المجلس يعد سبباً في هدم الأسرة المصرية... عارٍ من الصحة

بلغ عدد حالات الطلاق خلال عام ٢٠١٠ (١٧٥,٢٨٣)حالة، من بينها (١٤٩,٣٧٦) حالة طلاق بالإرادة المنفردة للزوج بنسبة ٨٥٪، في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي عدد حالات الطلاق عن طريق الخلع (٣٣٣٥) بنسبة ٢٪ فقط، وبلغ عدد حالات التطليق عن طريق المحاكم) (٢٢,٥٧٢) بنسبة ١٣٪ .

العام	إجمالي عدد الطلبات المقدمة لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية	نسبة طلبات الحضانة والحفظ والضم	نسبة طلبات الرؤية	نسبة طلبات النفقة الزوجية
٢٠٠٩	٢٨٤٧٩٣	٥٪	٤,٧٪	٨٢٪
٢٠١٠	٣٥٣٦١٩	٥٪	٤,٨٪	٨١٪
٢٠١١	٣٦٨٢٩٦	٥٪	٤,٦٪	٨٠٪
النصف الأول من ٢٠١٢	١٧٤٩٠٧	٥٪	٤,٩٪	٧٧٪

المصدر: الإدارة العامة لشئون مكاتب تسوية المنازعات بوزارة العدل

وبشأن الولاية التعليمية فكان إجمالي الطلبات التي رُفعت أمام مكاتب تسوية المنازعات بمحاكم الأسرة خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١١ (٦٩٦٧) طلب أي بمتوسط (٢٣٢١) دعوى خلال العام، مع ملاحظة أن إجمالي عدد الأطفال في سن الحضانة (٥-١٥) سنة والملتحقين بالتعليم، بلغ خلال عام ٢٠١١ (١٧ مليون طفل) وفقًا للكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،أي أن تلك الدعاوى تمثل أقل من ١/٤و١٪.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الأسر المصرية بلغ طبقًا لتعداد مصر الأخير عام ٢٠٠٦ حوالي ١٧ مليون أسرة ،فيما يبلغ عدد الطلبات المقدمة لمكاتب تسوية المنازعات بمحاكم الأسرة حوالي (٨٠٠ ألف دعوى سنوياً) ، أي أن نسبة الأسر التي تلجأ للمحاكم لا تزيد على ٤,٧٪ من إجمالي عدد الأسر المصرية .

● مشاركـــــة المجلـــس فى المحافـــل الإقليمية والدولية

مشاركة المجلس
في المحافل الإقليمية والدولية

يعتبر تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية من الأدوات الهامة للمجلس من أجل الوقوف على آخر المستجدات والمعلومات الخاصة بموضوعات المرأة في مختلف المجالات، للارتقاء بدوره في مجال النهوض بالمرأة، وحرصاً من المجلس على توسيع نطاق نشر المعارف، وتبادل الخبرات لدعم قضايا تنمية المرأة، وبصفته الآلية الوطنية المعنية بتمثيل المرأة المصرية على المستوى الدولي، شارك المجلس بحضور مجموعة من المؤتمرات الإقليمية والدولية كالتالي:

أولاً - المحافل الإقليمية :

المشاركة في المؤتمر الذي نظمه مركز أبحاث التنمية العربية بدولة تونس تحت عنوان "**بهدف مناقشة سياسات الإصلاح المطلوبة لتعزيز النمو الشامل في المنطقة العربية**".

المشاركة في ورشة عمل تحت عنوان "**حقوق المرأة في الميراث**" والتي نظمها كلاً من الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) بالأردن.

- بدعوة من وحدة المرأة بالأمم المتحدة لمنطقة شمال أفريقيا...شارك المجلس في مؤتمر تحت عنوان "**مشاركة المعلومات ، رسم السياسات وتحديد الموازنات لتحقيق مساواة النوع**" والذي عقد بالمغرب عرض فيها المجلس تجربته في تنفيذ "مبادرة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي" لما لها من أهمية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع وخلص المؤتمر إلى التوصيات التالية:

- الإعداد لعقد مؤتمر دولي في هذا الشأن .
- الإعلان عن مركز خبرة للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي يوفر التدريب والخبرة المطلوبة للدول العربية باللغة العربية ، وكذلك للدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية.

- المشاركة في ندوة بعنوان "**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والشريعة الإسلامية**" بدولة قطر، وقد خرجت الندوة بالتوصيات التالية:

- تبني دولة قطر العمل على وضع "وثيقة عربية إسلامية تتناول حقوق المرأة" مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية .
- تشكيل لجنة متخصصة لإعادة النظر في التحفظات المستندة إلى الشريعة الإسلامية لبيان مدى اتفاق أو اختلاف المواد المتحفظ عليها مع أحكام الشريعة، ومدى إمكانية رفع التحفظات التي لاتستند إلى أساس شرعي .
- دعوة الجامعة العربية لاتخاذ إجراءات وضع اتفاقية إقليمية للقضاء على كافة

أشكال التمييز ضد المرأة العربية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .

- وضع "ميثاق لحقوق المرأة في الإسلام" يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويشكل مرجعاً رسمياً وشعبياً في دراسة الاتفاقيات المختلفة ومضامينها وترتيبها.

- اقتراح تشكيل لجنة وطنية تتولى مراجعة كافة التقارير الصادرة عن الدولة ذات الصلة بحقوق الإنسان، لتكوين رؤية مشتركة تعبر بمصداقية وشفافية عن الواقع الفعلي ، بما يجعلها نواة للخطط الإستراتيجية للدولة .

- دعوة الدول الإسلامية الموقعة على اتفاقية "السيداو" للعمل معاً على تقديم مقترح مشترك، يتضمن تعديل النصوص التي لا خلاف على تعارضها مع الشريعة الإسلامية .

- قيام المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان بالتعاون مع المتخصصين في الشريعة الإسلامية بتنظيم برامج توعية للجنسين، تستند على حقوق المرأة وقيمتها في الإسلام، وتركز على الأسرة ككل باعتبارها نواة المجتمع المسلم.

- تنظيم مؤسسات المجتمع المدني لدورات تخصصية تتعلق بحقوق المرأة.

• المشاركة في فعاليات ورشة عمل حول **"الآليات المؤسسية الوطنية لتمكين المرأة: تجارب عربية ودولية مقارنة ودروس مستفادة"**، التي نظمتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA في ليبيا، هدفت الورشة إلى:

- التعرف على التجارب الدولية للآليات المؤسسية الوطنية لتمكين المرأة .

- مناقشة سبل الاستفادة من تلك التجارب من أجل إنشاء هيكل معني بتمكين المرأة في ليبيا.

- عرض عددًا من تجارب المؤسسات الوطنية لتمكين المرأة في الدول العربية بالتركيز على نشأتها وتطورها.

• المشاركة في الندوة الترويجية الثانية لمشروع منظمة المرأة العربية **"حقوق المرأة الإنسانية علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي"** وقد هدفت الندوة إلى تسليط الضوء على الأحكام القضائية المضيئة التي شكلت علامات فارقة أو أرست مبادئ قانونية عملت على صيانة وحماية حقوق المرأة في الدول العربية الأعضاء بالمنظمة.

• المشاركة في فعاليات الدورة التدريبية التي عقدتها منظمة المرأة العربية تحت عنوان" **التدريب في مبادئ تخطيط وإدارة تقييم المشروعات الموجهة للمرأة**" .

• المشاركة في ورشة العمل التي نظمتها منظمة المرأة العربية في إطار مشروعي **"المرأة العربية : مؤشرات وأرقام"** و**"المكتبة الإلكترونية للمرأة العربية"** بهدف التدريب على قاعدتي البيانات الخاصة بالمنظمة في هذا المجال .

• بدعوة من التحالف الإقليمي **"مساواة دون تحفظ"** في شراكة مع مؤسسة المرأة الجديدة شاركت السيدة السفيرة رئيس المجلس في افتتاح "المؤتمر الإقليمي الثالث للتحالف والمساواة" والذي عقد هذا العام في القاهرة.

• في إطار الاحتفالات بيوم المرأة المصرية، شارك المجلس في فعاليات الاحتفالية التي نظمها اتحاد نساء

مصر ومكتب يونسكو القاهرة.

ثانياً- المحافل الدولية :

المشاركة في اجتماعات الدورة السادسة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة CSW بالولايات المتحدة الأمريكية .

- المشاركة في اجتماعات الخبراء **ولجنة العشرة الوزارية الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي** بنيويورك .
- المشاركة في اللقاء الذي نظمته الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) والمجلس المصري للشئون الخارجية حول تحقيق النمو الشامل بعد الربيع العربي مع التركيز على العلاقة بين مصر واليابان.
- بدعوة من سفارة المملكة النرويجية بالقاهرة لعقد ندوة حول حقوق النساء، شارك المجلس القومي للمرأة بإلقاء محاضرة تناولت حقوق المرأة في الإسلام، ووضع المرأة المصرية عبر التاريخ، موقفها من ثورة ٢٥ يناير.
- المشاركة في السيمينار الذي عقده الاتحاد الأوروبي تحت عنوان "المرأة في الثورة ما بعد اليوم" ألقت فيه السيدة السفيرة رئيس المجلس كلمة حول دور المرأة في ثورات الربيع العربي.
- المشاركة في الورشة التدريبية التي نظمتها المفوضية الاقتصادية الأفريقية للأمم المتحدة (UNECA) في أديس أبابا تحت عنوان "**الشبكة الاليكترونية للتعاون بين الآليات الوطنية المعنية بالنوع والمرقب الأفريقي لحقوق النساء**".
- في إطار عمل "مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكبير" التابعة لمجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى ٢٠١٢ ، وبدعوة من نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية، شارك المجلس في ورشة عمل بعنوان "**تمكين المرأة في إطار مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكبير ٢٠١٢**"

وقد هدفت الورشة إلى عرض الرؤى المستقبلية للدول المشاركة فيما يخص التمكين الاقتصادي للمرأة، المساواة بين الجنسين في القانون، المشاركة السياسية للنساء، التعاون بين المجتمع المدني والحكومات، رفع الوعي بحقوق المرأة ورفع قدرات المجتمع المدني .. وقد خرجت الورشة بعدد من التوصيات منها :

- دعم الأجهزة الحكومية المعنية بالمرأة ماديًا وفنيًا خاصة في دول الربيع العربي.
- ضرورة أن تتمتع الأجهزة الوطنية العاملة في مجال المرأة بسلطة قوية ومؤثرة تتيح لها تنفيذ سياساتها وقراراتها على أرض الواقع.
- المشاركة في لقاء الجمعية المصرية

البريطانية للأعمال ألقت فيها السيدة السفيرة رئيس المجلس كلمة تضمنت عرض وضع المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وجهود المجلس من أجل تحقيق وضع منصف للمرأة في الدستور .

- المشاركة في فعاليات الاجتماع الذي نظمته **مجموعة البنك الأفريقي** للتنمية بمدينة كارينجالي بدولة رواندا، عرض فيها المجلس إستراتيجية النوع الاجتماعي ٢٠١٣ – ٢٠١٧ وتم عرضها على الخبراء من الدول الأعضاء بالبنك لمناقشة وتقييم مجالات تنفيذ الإستراتيجية.
- المشاركة بالحضور في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي تحت عنوان "**دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي**" بأندونسيا، بدعوة من نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية، وقد هدف المؤتمر إلى:

- تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .
- استعراض ما تم إنجازه لتنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة.

كما خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات تمثلت في:

- دعوة الحكومات إلى التوقيع والمصادقة على النظام الأساسي "لمنظمة تنمية المرأة" حتى تستطيع المنظمة العمل الوفاء بالتزاماتها الموكلة إليها في النهوض بدور المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي .
- توفير الرعاية الكاملة للمرأة ومنحها كامل حقوقها استرشاداً بتعاليم الدين الإسلامي.
- التأكيد على جميع الالتزامات المقررة للنهوض بالمرأة في إطار خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، وآليات تنفيذها .
- التأكيد على التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بمعالجة جميع التحديات التي تواجه المرأة في القرن الحادي والعشرين، لاسيما المرأة في المجتمع الإسلامي .
- مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص مستوى الفوارق في كافة مناحي الحياة، وتوفير فرص متكافئة للنساء للولوج والاستفادة من الفرص التي تتيح لهن المشاركة الكاملة في عمليات التنمية .
- التخفيف من حدة الفقر، من خلال برامج التمويل متناهي الصغر بغية تحقيق الحرية الاقتصادية للنساء .
- أهمية مصادقة مجالس الدول الأعضاء في المنظمة على القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من أجل التخفيف من حدة الحرمان الاجتماعي للنساء، وتحسين وضعهن المادي والمعنوي، وضمان حمايتهن من جميع أشكال العنف ، بما فيها العنف الأسري
- أهمية صياغة إستراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة .
- ضرورة إيجاد فرص للمشاركة المتساوية للنساء في أنشطة وعمليات اتخاذ القرار داخل الأسرة، وفي أماكن العمل ، وكذا على مستوى السياسات الوطنية .
- تكثيف جهود القضاء على جميع

أشكال العنف ضد المرأة ؛ نظراً لكونه يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحقوق الأساسية للمرأة ، واعتباره عائقاً أمام النهوض بالمرأة .

- ضرورة نشر التعاليم الإسلامية التي تعارض العنف ضد النساء ، وحث الدول الأعضاء على توعية الرجال والنساء بحقوق المرأة، ومكانتها اللائقة بها في المجتمع .

- التشديد على أن الحصار المفروض على غزة والذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، يعد أقصى أشكال العنف ضد النساء والإنسانية عامة، والتعهد باتخاذ ما يلزم من أجل العمل على إنهاء كافة أشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي .

- تقرير استضافة جمهورية أذربيجان، للدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري حول **"دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" المزمع عقده عام ٢٠١٤ .**

- ضمان حصول المرأة على التعليم والتدريب المهني على جميع المستويات، بما يشجع ويزيد من طاقاتها، ويزودها بالمهارات والقدرات اللازمة لولوج سوق العمل .

- تحسين نوعية التعليم على جميع المستويات للفتيان والفتيات من خلال تحسين ظروف التعليم، وتدريب المعلمين، وتطوير المناهج.

- وضع مناهج تعليمية تستجيب للمساواة بين الجنسين.

- زيادة حصول النساء والفتيات على تقنيات الاتصال والمعلومات بطريقة متساوية وفعالة، وكذلك التقنية التطبيقية من خلال نقل المعرفة والتدريب .

- تحقيق القدرة على موائمة المرأة بين العمل والمسئوليات العائلية ، بما في ذلك وضع وتنفيذ وتعزيز سياسات وخدمات صديقة للعائلة مثل إجازة الوضع ، وتسهيلات العناية بالطفولة، ووضع مشروع "العمل من المنزل" موضع النظر لصالح الأمهات، علاوة على تأمين الوظيفة وإجازة الأمومة .

- ضمان حصول النساء على الموارد الاقتصادية بما في ذلك الأرض، والموارد الإنتاجية، والتمويل الصغير، والقروض الصغيرة، والحصول على العلوم والتكنولوجيا والتدريب .

- التأكيد على حصول النساء على فرص متساوية للتوظف، وخلق وظائف في مجالات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- حث الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على مواصلة مناقشة الدروس المستفادة وتكثيف مستوى التعاون بين الأعضاء من خلال مبادرات مشتركة في إطار المنظمة أو في الإطار الدولي .

• المشاركة في الدورة التدريبية الثالثة حول **"آليات تطوير خطط العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥"** والتي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بدولة الكويت .

المشاركة في منتدى الشركاء حول **"مكافحة ومنع العنف ضد المرأة"** والذي عقد بهيئة الأمم المتحدة في نيويورك، في إطار الإعداد لاجتماع لجنة وضعية المرأة (CSW) في الأمم

المتحدة المنعقد في مارس ٢٠١٣.

المشاركة في اجتماع "**خبراء الفرانكفون**" الذي عقدته المنظمة الدولية الفرانكفونية OIF في فرنسا لمناقشة إعداد خطط عمل لمكافحة العنف ضد المرأة، تمهيداً لمناقشتها في لجنة وضع المرأة (CSW) مارس ٢٠١٣ بنيويورك.

- المشاركة في الاجتماع الذي عقده المركز الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في إفريقيا (CCCPA) للإعلان عن البدء في تنفيذ برنامج تدريبي بالاشتراك مع مركز " إدارة الأزمات الفنلندي (CMC) يمتد لثلاث سنوات (٢٠١٣-٢٠١٥) بغرض التدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، ويستهدف العاملين في مجال حفظ السلام بما في ذلك العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين ... وقد جاءت مشاركة المجلس وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ الذي يحث الدول الأعضاء على توسيع دور المرأة في منع الصراعات وحلها ، ومشاركتها في الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن .
- المشاركة في فعاليات البرنامج التدريبي المكثف في **موضوع "الاتجار بالبشر وعلاقته بعمليات حفظ السلام"** الذي عقده المركز الإقليمي للتدريب على تسوية فض المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا (CCCPA) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة IOM
- بدعوة من وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية... شارك المجلس ضمن وفد رفيع المستوى يمثل جمهورية مصر العربية، في المؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية تحت عنوان "**المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي .. قيادة وتنمية**".

تمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في:

- تقييم مدى تنفيذ التوصيات السابقة في مجال المقاولة وريادة الأعمال النسائية انطلاقاً من مقاربة النوع الاجتماعي، ووضع إستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى لتمكين المرأة في هذا المجال الحيوي.
- إعادة طرح الموضوع بصفة أكثر عمقًا من ذي قبل بهدف توعية المرأة بأهمية هذا النوع من النشاط والمساهمة فيه وتبصيرها بأهم البدائل المتاحة عربيًا ودوليًا.
- تحيين المعطيات والبيانات المتوفرة عن الموضوع وعلاقته بالنوع الاجتماعي، واستكمال الناقص منها بهدف تمكين المرأة العربية من بنك للمعطيات يساعدها على تطوير أعمالها أو الانطلاق في أعمال جديدة.

وخلال الكلمة التي ألقتها السيدة السفيرة أكدت على أن مؤتمر المرأة العربية يأتي في ظل ثورات الربيع العربي التي شاركت المرأة العربية فيها بكل قوة وفاعلية من أجل الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، آملات في تحقيق مستقبل أفضل لهن ولأوطانهن.

وأكدت أن المؤتمر يتعرض لرافد هام من روافد التنمية الاقتصادية ألا

وهو الدور القيادي والتنموي لسيدات الأعمال في العالم العربي ،مشيرة إلى أن الكثير من النساء العربيات لهن دورٌ بارز فى هذا المجال ، وتجارب ناجحة يجب البناء عليها والاستفادة منها ، طارحة عدداً من الرؤى منها:

- بناء قاعدة بيانات تضم سيدات الأعمال العربيات اللاتي يعملن في كافة المجالات حتى يتسنى التواصل والتعاون بين النساء العربيات العاملات في هذه المجالات.
- إعداد دراسة تقيميه موسعة حول واقع المرأة العربية في هذه المجالات ، والتحديات التي تقابلها ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها.
- التركيز على أهمية التدريب المهني للمرأة لتتمكن من الانخراط في سوق العمل.
- تعديل نظم البنوك لتسهيل إقراض المرأة التي تعمل في الأنشطة المختلفة في مجال الأعمال.
- إنشاء كيانات مالية خاصة بإقراض المشروعات الصغيرة المناسبة للمرأة الريفية والفقيرة و المُعيلة دون تعقيدات إدارية أو فوائد بنكية.
- وضع خطة إعلامية (مسموعة ومرئية ومقروءة) للتعريف بدور المرأة كسيدة أعمال، ونشر وتعميم التجارب الناجحة للاستفادة منها في تطوير الأداء وتحديثه أهمية التدريب المهني.
- وضع خطة إعلامية للتعريف بدور المرأة المصرية كسيدة أعمال.

وقد رأست مصر جلستي عمل في اليوم الثاني للمؤتمر على النحو التالي :

الجلسة الأولى من اليوم الثاني تحت عنوان "المقاولة النسائية في مجال التربية والتعليم والإعلام" والتي تضمنت عرض تجارب نجاح من الدول العربية في مجال التعليم، برئاسة أمين عام المجلس القومي للمرأة.

الجلسة الثانية من اليوم الثاني تحت عنوان "الأعمال الحرة النسائية" برئاسة الأستاذ/ أسامة غيث

وخلال فترة انعقاد المؤتمر، شارك المجلس في :

- الاجتماع غير العادي العاشر للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية، الذي تم فيه اختيار نائبة المديرة العامة للمنظمة وتقديم تقرير الإدارة العامة للمنظمة خلال الفترة من نهاية نوفمبر ٢٠١٢ حتى منتصف فبراير ٢٠١٣.
- الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، الذي تضمن تقديم تقرير المجلس التنفيذي للمنظمة عن الفترة من فبراير ٢٠١٢ حتى فبراير ٢٠١٣ وكذلك تقديم تقرير الإدارة العامة للمنظمة عن أعمالها خلال نفس الفترة، واعتماد تعيين المديرة العامة للمنظمة ونائبة المديرة العامة للتخطيط والبرامج .

وعلى هامش المؤتمر، تم:

- إطلاق الموقع الالكتروني لمشروع "ألف- باء: حقوق المرأة في التشريعات العربية...المرأة العربية تسأل ومنظمة المرأة العربية تُجيب".
- تقوم فكرة هذا المشروع على إنشاء قاعدة بيانات الكترونية تتضمّن مجموعة واسعة ومرنة من الأسئلة المتداولة في مجالات قانونية معيّنة، وهي: مجال الأحوال الشخصية، ومجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

ومجال الحقوق السياسية، وغيرها من المجالات التي يمكن أن ترد حولها أسئلة لاحقاً وتستهدف توعية المرأة وتمكينها من الناحية القانونية.

- تجيب قاعدة البيانات على الأسئلة المطروحة، سؤلاً سؤال، بحسب كل مجال، وبحسب الوضع التشريعي في كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة ولتحقيق الهدف المرجو، يحدد المشروع أن تكون الأسئلة، وكذلك الإجابات الواردة عليها، مباشرة ومختصرة، ومصاغة بلغة واضحة وسهلة.
- توزيع جائزة أفضل إنتاج إعلامي حول المرأة العربية.
- تنظيم معرض وطني للنساء المقاولات في الجزائر لعرض مختلف المنتجات المنجزة في مختلف القطاعات بما فيها الصناعة والتكنولوجيات الحديثة والبناء والفلاحة.

● زيـــارات الوفـــود العربيـــــة والأجنبية

زيـارات الوفـود العربية والأجنبية

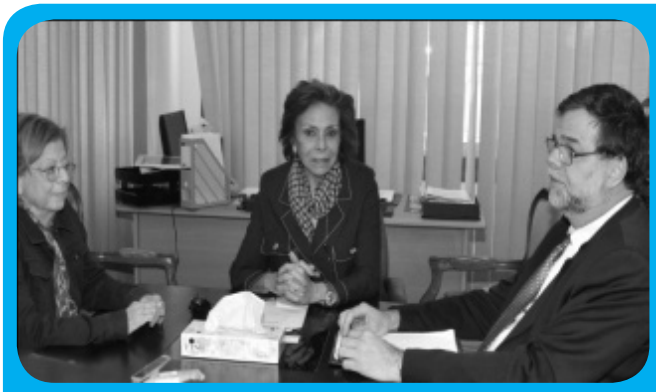
سفير النمسا

سفير اليابان

وزيرة الدولة لشئون المرأة العراقية والوفد المرافق

الوفد الأمريكي

في إطار حرص المجلس على الترويج لدوره، كآلية وطنية في حماية حقوق المرأة والنهوض بها، وفتح قنوات جديدة للتعاون مع الجهات الدولية والإقليمية، من خلال زيارات العمل التي يستقبلها للتعريف بالمجلس وأنشطته المختلفة، أو من خلال زيارات العمل التي يقوم بها للجهات المختلفة للاستفادة من تجاربها الناجحة، وتبادل الخبرات والمعارف، قام بزيارة المجلس عددًا من سفراء ووفود بعض الدول العربية والأجنبية بهدف التعرف على أنشطة المجلس، والخدمات التي يقدمها لدعم المرأة المصرية، ومتابعة أوضاع المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير، وبحث سبل التعاون بين الجانبين في مجال النهوض بالمرأة، خاصة المرأة الفقيرة والمعيلة والريفية، وإمكانية دعم برامج المجلس وخططه، وذلك على النحو التالي:

إطار رقم ٦٩ : وفود الدول العربية

- الاتحاد النسائي الفلسطيني.
- السيدة الوزيرة ابتهال الزيدي وزيرة الدولة لشئون المرأة العراقية والوفد المرافق لها.

إطار رقم ٧٠ : وفود الدول الأجنبية

- دولة السويد
- الهند
- جمهورية الصين الشعبية
- أسبانيا
- النمسا
- فنلندا
- الاتحاد الأوروبي
- أمريكا
- السيد/ نوريهيروا أوكودا سفير اليابان بالقاهرة.
- وفد من الضابطات الأفغانيات.
- السيد /جيرارد ستينجسفير سفير هولندا بالقاهرة.
- السيد مايكل بوستر، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان والديمقراطية والعمل.
- وفد لجنة الولايات المتحدة الدولية لحرية الأديان.
- وفد القاضيات الصينيات.
- وفد من الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.
- سفير النرويج بالقاهرة.
- عضوة برلمانية من الاتحاد الأوروبي، يرافقها وفد من دولة ليتوانيا.

● اجتماعات المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة

اجتماعـــات المجلـــس واللجـــان الدائمـــة والمؤقتـــة

أولاً - اجتماعات المجلس :

عقد المجلس منذ إعادة تشكيله عشرة اجتماعات، منهـــا ثمانيـــة اجتماعات عاديـــة، واجتمـــاعـين استثنـــائيين، بالإضافة إلى اجتماع غير رسمي، وتم في هذه الاجتماعات:

- وضع خطة المجلس واعتمادها من السيد رئيس مجلس الوزراء.

تشكيل اللجنة التنفيذية واختيار مقرري اللجان الدائمة الإحدى عشر وإنشاء لجنة خاصة للشباب.

- اعتماد التشكيل النهائي للجان المجلس ومناقشة اختصاصاته وخطط عملها في المرحلة القادمة .

-مناقشة معايير إعادة تشكيل فروع المجلس بالمحافظات.

- مناقشة وضع المرأة المصرية في الدستور الجديد وعرض وتنقيح الورقة المقدمة من اللجنة التشريعية حول رؤية المجلس القومي للمرأة في تعديل بعض مواد الدستور المصري الجديد.

- تعديل تشكيل اللجان ومناقشة خطط عمل اللجان خلال الفترة القادمة .

-عرض برامج المجلس في مجالات (الرائدات الريفيات، مكافحة التحرش الجنسي، وحـــدات تكافـــؤ الـــفـــرص، البرنامج التدريبي للمجلس).

ثانيا - اجتماعات اللجنة التنفيذية :

تختـــص هـــذه اللجنـــة بتيسير العمل بالمجلس، فهي اللجنة المنوط بها البت في جميع الموضوعات المالية والإدارية، ومتابعة التقارير النهائية لأعمال المجلس وفروعه ومؤتمراته.

وقـــد عـــقـــدت اللجنـــة التنفيذيـــة اجتماعين خلال فترة التقرير، تم فيهما مناقشة بعض الأمور التنظيمية الخاصة بالمجلس، تشكيل اللجان الدائمة بالمجلس، وإعادة تشكيل فروع المجلس بالمحافظات.

ثالثا - اجتماعات لجنة مقرري اللجان :

تتشكل لجنة مقرري اللجان برئاسة رئيس المجلس، وعضوية الأمين العام، ومقرري اللجان الدائمة للمجلس،

وتختص بإبداء الرأي في الموضوعات التي يحيلها إليها المجلس أو رئيسه، والتنسيق بين أعمال اللجان وصولاً إلى أفضل وسائل تكامل نشاطاتها.

وخلال فترة التقرير...عقدت لجنة مقرري اللجان اجتماعين تم فيهما اعتماد التشكيل النهائي للجان المجلس الدائمة، ومناقشة خطط عملها في المرحلة القادمة .

رابعا - اجتماعات اللجان الدائمة :

تُشكّل كل لجنة من اللجان الدائمة المنصوص عليها في القرار الجمهوري من عدد من الأعضاء ، لا يقل عن سبعة ولا يزيد على خمسة عشر عضواً، وتضم إلى جانب أعضاء المجلس بعض الشخصيات العامة ذات الخبرة بشئون المرأة والنشاط الاجتماعي، وبصفة خاصة النشاط النوعي للجنة، ويتم ترشيحهم من قبل المقرر، ويوافق عليهم رئيس المجلس، على أن يعرض تشكيل هذه اللجان على المجلس، وتكون مدة العضوية للجنة الدائمة سنتين قابلة للتجديد .

يضم المجلس اثني عشر لجنة، تختص بالنظر في الموضوعات التي يحيلها إليه رئيس المجلس وباقتراح وتنظيم الندوات وحلقات البحث والتدريب في مجال عمل كل منها والتي يتم فيها طرح العديد من الموضوعات لدراستها وإبداء الرأي فيها والخروج منها بتوصيات وخطط عمل، كما تنظر اللجان في الأمور التي تشكل أهمية لاختصاص كل لجنة منها على حدى، وتعاون اللجان الدائمة المجلس في ممارسة اختصاصاته المنصوص عليها في القرار الجمهوري.

لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي :

عقدت لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي سبعة اجتماعات خلال فترة التقرير لمناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣ .

المرأة في مناهج التعليم.

- التجارب العملية في مجال التعليم.
- الأمية والخصائص السكانية.
- الإعداد لعقد ندوة بعنوان" قيم المواطنة في المناهج التعليمية" .
- إعداد ورقة عمل حول تجارب عدد من الدول (ماليزيا، وسنغافورة، البرازيل، تركيا) في مجال التعليم.
- إعداد ورقتي عمل حول معوقات محو أمية المرأة وخاصة المرأة الريفية، لتعليم .
- مناقشة نتائج ندوة المرأة والتعليم والمواطنة، وصياغة التوصيات المستخلصة من أعمال الندوة لإرسالها إلى وزارة التربية والتعليم.
- المشاركة في مؤتمر "المرأة عبر العصور" بالاشتراك مع لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة.

لجنة الصحة والسكان :

- عقدت لجنة الصحة والسكان اجتماعين لمناقشة خطط عمل اللجنة في الفترة المقبلة.

لجنة المنظمات غير الحكومية :

عقدت لجنة المنظمات غير الحكومية أربعة اجتماعات تم فيهم مناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.

- عقد ورش عمل على مستوى المحافظات حول "المرأة بين التمثيل الرمزي والنسبي" بالتعاون مع لجنة المحافظات بالمجلس، تستهدف الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات.
- تصور لبرنامج حول "مكون المرأة في الجمعيات".
- ورقة الدكتور محمد عبد المنعم "حول المرأة وحكومة الجمعيات".
- عرض ملخص لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum ٢٠١٠ حول الفجوة النوعية، وكيفية استفادة الجمعيات الأهلية من التقرير في أسلوب عملها.

اللجنة الاقتصادية :

عقدت اللجنة ٦ اجتماعات لمناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.
- طرح عدد من الموضوعات العامة والبرامج التدريبية التي يمكن الاستفادة منها في خطة اللجنة.
- مشاركة المجلس القومي للمرأة في مؤتمر "سيناء ٢٠٢٠" الذي عقد خلال الفترة ما بين ٢٣ – ٢٤ أكتوبر٢٠١٢ للتعرف على أهم القضايا الاقتصادية للخاصة بالمرأة السيناوية.
- التواصل مع الهيئات الاقتصادية لرصد المؤتمرات التي تعقدها خلال المرحلة المقبلة لمشاركة المجلس فيها، والاستفادة من نتائجها.
- توضيح وجهة نظر أعضاء اللجنة وتوصياتهم في موضوعات محل اهتمام على الساحة الوطنية مثل قضايا الدستور المصري، التحرش الجنسي، انتخابات مجالس الشعب والمحليات، ترشيد الاستهلاك كآلية لحل الأزمة الاقتصادية بمصر، تقييم بعض السياسات الاقتصادية المعلنة بالدولة.
- خطط الزيارات لمختلف محافظات مصر.
- جهود أعضاء اللجنة في جذب بعض المنح التي سُتقدّم لنساء جنوب سيناء.
- بروتوكول التعاون المقترح من كلية الفنون التطبيقية للتعاون مع المجلس.
- الإعداد لمؤتمر بعنوان "المشكلات الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية".

لجنة المشاركة السياسية :

عقدت لجنة المشاركة السياسية ثلاثة اجتماعات لمناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.
- الاطلاع على المسودة الأولية للدستور، ما تم إنجازه في مجال التوعية بالدستور.
- إعداد أوراق عمل حول "الحاجات الأساسية للمواطنة في الدستور المصري الجديد".
- عقدت لجنتي المشاركة السياسية والمحافظات اجتماعا مشتركا لمناقشة وضع برنامج للتعريف بالمبادئ الأساسية للدستور المصري الجديد.

لجنة العلاقات الخارجية :

عقدت لجنة العلاقات الخارجية ٥

اجتماعات لمناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.
- رد اللجنة على مؤتمر رابطة الجامعات الإسلامية.
- استعراض تقرير لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة عن الدورة ٥٦.
- الإعداد لمؤتمر دولي للمرأة بالتعاون مع الأزهر الشريف لمناقشة "وثيقة الأزهر لحقوق المرأة".
- مخاطبة مشيخة الأزهر، ومجمع البحوث الإسل امية، لتوضيح موقفهما من القوانين الخاصة بالمرأة .
- إنشاء رابط خاص باللجنة على الموقع الرسمي للمجلس .
- عقد مقارنة بين المواد الخاصة بالمرأة في الدستور المصري الجديد والسابق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- مقترح ورقة عمل حول العنف ضد المرأة .

لجنة المحافظات :

عقدت لجنة المحافظات أربعة اجتماعات لمناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.
- إعداد ورقة بحقوق المرأة التي يجب أن يتضمنها الدستور، في إطار حملة توعية على مستوى المحافظات.
- سفر أعضاء لجنة المحافظات لمتابعة أعمال فروع المجلس بالمحافظات.
- وضع "خريطة خدمات" خاصة بالمرأة في المحافظات .
- عرض خطط عمل فروع المجلس بالمحافظات.
- تنظيم عدد من الندوات على مستوى المحافظات "للتوعية بمخاطر الشيك وإيصالات الأمانة".
- حصر الأماكن التي تقدم خدمات للمرأة من خلال فروع المجلس بالمحافظات، لوضعها على "الخريطة الخدمية".
- أهمية التوعية بوجود مكتب لشكاوى المرأة بفروع المجلس بالمحافظات .
- تنفيذ قوافل طبية بالمحافظات بالتعاون مع لجنة الصحة بالمجلس.
- توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، للتوعية بمرض شلل الأطفال .
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بكل محافظة ومركز تتضمن أهم المنتجات الخاصة بالمرأة في تلك المحافظة.
- تصميم دراسة ميدانية لأهم أسباب "ظاهرة الطلاق المبكر" والحلول المقترحة لمواجهتها.
- عرض نتائج الندوات التي عقدتها اللجنة عن "التوعية بمخاطر الشيك وإيصالات الأمانة"
- عقدت لجنة المحافظات اجتماعاً مع بعضاً من الجمعيات الأهلية وهي جمعية البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات وحقوق الإنسان، الهيئة القبطية الإنجيلية، لبحث سبل التعاون المتبادل لوضع عدداً من الآليات للتعريف بمبادئ الدستور المصري الجديد.

اللجنة التشريعية :

عقدت اللجنة التشريعية ست اجتماعات لمناقشة الموضوعات التالية:

- وضع المرأة في الدستور والبنود المقترح تضمينها عن المرأة.
- إعداد ورقة حول رأي المجلس في المواد الخاصة بالمرأة في الدستور الجديد.
- تعليق الأعضاء علي مقترح باب "الحقوق والحريات العامة" في مسودة الدستور، المنشور علي الصفحة الالكترونية للجمعية التأسيسية، وإعداد ورقة عمل حول رؤية المجلس لها.
- إعداد ورقة عمل حول "الانتخابات" أعدها الأستاذ الدكتور/ محمد جمال عيسي عضو اللجنة.
- إعداد ورقة "أسئلة مبسطة عن الدستور" أعدتها المستشارة / أمل عمار عضو اللجنة.
- في إطار تكليف السيد رئيس الوزراء للمجلس بإعداد قانون للتصدي للعنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله وصوره، قامت اللجنة بإعداد مشروع قانون "لمكافحة العنف ضد المرأة"، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

لجنة الإعلام :

عقدت لجنة الإعلام اجتماعين لمناقشة الموضوعات التالية:

- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.
- إصدار ملحق بجريدة الأهرام حول "المرأة المصرية والدستور الجديد".
- صورة المرأة المصرية في الدراما الرمضانية .
- إعداد إستراتيجية إعلامية للدفاع عن المجلس في وسائل الإعلام المختلفة .
- إعداد ورقة عمل حول "إنشاء مرصد إعلامي للمرأة" .
- تنظيم ندوة عن " أوضاع المرأة المصرية الحالية "بالتعاون مع اللجنة التشريعية بالمجلس.
- إعداد قاعدة بيانات تضم أسماء الصحفيين والإعلاميين وكبار الكُتّاب، ومعدي البرامج الإذاعية والتليفزيونية لتسهيل التواصل معهم.

لجنة البيئة :

- عقدت لجنة البيئة اجتماعين لمناقشة الموضوعات التالية:
- خطة عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.
- الترتيبات الخاصة بتنظيم زيارة لمحافظة شمال سيناء، بهدف تحديد الاحتياجات البيئية للسيدات بالمحافظة كنموذج صحراوي.
- توقيع بروتوكول بين المجلس ومركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التابع لوزارة الصناعة.
- في إطار التعاون المتبادل مع الغرفة التجارية لصناعة الجلود، ومركز الانتاج الأنظف بوزارة الصناعة، تبنت اللجنة مقترحا لنقل العاملين في صناعة الجلود والمدابغ من منطقة سور مجرى العيون إلى منطقة الروبيكي بمدينة بدر الجديدة، وذلك لتمتعها بالمواصفات الصحية والبيئية والتكنولوجية العالية... وفي هذا الصدد تم:

– عقد اجتماع مع عدد من مسئولي

مشروعات الجلود بمنطقة الروبيكي لمناقشة المعوقات التي تحول دون انتقال الصناعة من منطقة سور مجرى العيون، واقتراح الحلول المناسبة، من ضمنها:

* توعية السيدات اللاتي يعمل ذويهم في هذه الصناعة بضرورة الانتقال إلى منطقة الروبيكي.
* توفير مساكن بالقرب من مكان العمل الجديد.
* بدء برنامج تدريبي نفسي لشريحة العاملين بالمدابغ، تمهيدًا لانتقالهم لمنطقة الروبيكي الجديدة.
* تنظيم زيارة لمنطقة الروبيكي بمدينة بدر الجديدة.
* تنظيم زيارة لمنطقة سور مجرى العيون لعقد لقاء موسّع مع الأسر، خاصة زوجات العاملين بمنطقة المدابغ، لتوعيتهن بضرورة الانتقال إلى المدينة الجديدة، والتعرف على مطالبهن بهذا الشأن.

● المعوقات والتحديات -
الاحتياجات والحلول المقترحة

المعوقات والتحديات
الاحتياجات والحلول المقترحة

أولاً - المعوقات التي تواجه عمل المجلس :

- وجود مناخ مُعادى للمجلس .
- ضعف الإمكانيات والمخصصات المالية للمجلس : والتي لا تفي لتغطية أنشطة المجلس المعنية بقضايا المرأة وخاصة المرأة الفقيرة والمهمشة .
- عدم وجود مقر دائم للمجلس يسمح بأداء الدور المنوط به .
- عدم منح المجلس جزءًا من المعونات الفنية الدولية الخاصة بالمرأة مما يؤثر على تنفيذ المجلس لأنشطته .
- عدم تعاون بعض منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية مع المجلس بالرغم من الوقوف على مسافة واحدة مع كل الاتجاهات .
- عدم تعاون بعض الأجهزة الحكومية مع قضايا المرأة وعدم استجابة بعض الوزارات لإعادة تفعيل وحدات تكافؤ الفرص .
- اتجاه لدى بعض الوزارات والمحافظات لإقصاء المرأة من المناصب القيادية
- خوف الجهات المانحة من التعاون مع المجلس والاتجاه للتعاون المباشر مع منظمات المجتمع المدني .
- إغفال الاختصاص الأصيل للمجلس في صياغة الدساتير والقوانين .
- عدم وجود ضمان دستوري للمجلس أو للمرأة بشكلٍ خاص رغم كل المجهودات التي بذلها المجلس في هذا المجال والموضحة تفصيلاً بهذا التقرير .

ثانياً - الاحتياجات والحلول المقترحة لدعم المرأة بشكل عام :

- التأكيد على تمسك الدولة بدعم قضايا المرأة .
- التوجيه العام لوسائل الإعلام الرسمية ولوزارة الأوقاف ووزارة التعليم بالعمل على خلق مُناخ مؤيد للمرأة وحقوقها والتعريف بالمجهودات التي قامت بها عبر السنين في كافة المجالات.
- إعلان الموقف الرسمي من الالتزامات الدولية الخاصة بالمرأة وبمكتسبات المرأة القانونية .
- زيادة المخصصات التي توجه لمشروعات تخدم المرأة بشكل مباشر باعتبارها الأكثر فقراً والأكثر أمية خاصة المنح من الجهات الدولية .
- زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار .

الاحتياجات والحلول المقترحة (على المستوى المحلي) :

- زيادة المخصصات المالية للمجلس وفروعه .
- توفير ميزانية استثنائية للانتهاء من بناء المقر الدائم للمجلس .
- الأخذ في الاعتبار بالتعديلات المقترحة من المجلس في الدستور

وتخصيص مادة للمجلس وأخرى للمرأة .

- مشاركة المجلس في صياغة القوانين بما يضمن تمثيلاً عادلاً للمرأة باعتباره ممثل المرأة في مصر والالتزام بأخذ رأى المجلس في جميع القوانين التي تمس المرأة .
- الأخذ بمشروع القانون المقدم من المجلس لمواجهة العنف ضد المرأة .
- التوجيه العام للأجهزة الحكومية بالتعاون مع المجلس وتفعيل وحدات تكافؤ الفرص بكل الأجهزة الحكومية.
- التوجيه العام للأحزاب السياسية بالتعاون مع المجلس ووضع المرأة في الأحزاب .